



المعهد العالمي للفكر الإسلامي



مركز الدراسات المعرفية



كلية الآداب – قسم علم الاجتماع
جامعة عين شمس

مؤتمر

واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات
واستكشاف لسياسات المواجهة

المنعقد بدار الضيافة

جامعة عين شمس

من ٢٦-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤

اللجنة العلمية للمؤتمر:

- ١ - الأستاذة الدكتورة/ شادية قناوي - رئيس قسم علم الاجتماع - كلية الآداب جامعة عين شمس
- ٢ - الأستاذ الدكتور/ رفعت العوضي - المستشار الأكاديمي لمركز الدراسات المعرفية
- ٣ - الأستاذ الدكتور / علي ليلة - أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس

اللجنة التنفيذية للمؤتمر:

- ١ - الأستاذ الدكتور/ علي ليلة - أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس
- ٢ - الدكتور مصطفى مرتضى - أستاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة عين شمس
- ٣ - الدكتورة/ ماجدة حافظ - مدرس علم الاجتماع بجامعة عين شمس
- ٤ - إيمان الشحات - معيد بقسم الاجتماع جامعة عين شمس
- ٥ - رانيا رمزي - معيد بقسم الاجتماع جامعة عين شمس
- ٦ - محمد بيومي - معيد بقسم الاجتماع جامعة عين شمس

فهرس المحتويات

- ٧ - مقدمة أ.د. علي ليلة - مقرر المؤتمر.....
- ١١ - المحور الأول: الأسرة على خريطة عالم ما بعد الحداثة.....
- ١٣ - البحث الأول: الأستاذ الدكتور أحمد زايد.....
"تفكك أواصر الأسرة في عالم ما بعد الحداثة"
- ١٥ - البحث الثاني: الدكتور صالح سليمان.....
"الآثار الاجتماعية لاستخدام الانترنت على الأسرة العربية"
- ٢٩ - البحث الثالث: الأستاذ الدكتور صلاح الدين عبد المتعال.....
"المردود الحضاري للعولمة على الأسرة العربية"
- ٣٥ - المحور الثاني: المداخل الاجتماعية والسياسية لدراسة الأسرة....
- ٣٧ - البحث الأول: الأستاذة هبة رءوف.....
"تحولات الأسرة بين علم الاجتماع والنظرية الإنسانية: محاولة
لرسم خرائط النظرية واقترابات الفهم"
- ٤١ - البحث الثاني: الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح.....
"المدخل السفني في تحليل الأسرة: محددات التنشئة الاجتماعية
والسياسية"
- ٤٤ - البحث الثالث: الأستاذ الدكتور علي ليلة.....
"تأثير التحولات الاجتماعية على بناء الأسرة"
- ٤٩ - المحور الثالث: التفاعل الاجتماعي داخل بناء الأسرة.....
- ٥١ - البحث الأول: الدكتورة رباب الحسيني.....
"واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة"
- ٥٥ - البحث الثاني: الأستاذة الدكتورة إجلال حلمي.....

	"العنف الأسري في المجتمع العربي: تحليل نقدي"
٦١	- <u>البحث الثالث: الدكتورة حنان سالم</u>
	"الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة المصرية"
	- <u>المحور الرابع: الأثر النفسية والتربوية والدينية للتنشئة في</u>
٦٧	<u>الأسرة</u>
٦٩	- <u>البحث الأول: الأستاذة الدكتورة فايزة يوسف</u>
	"السياق النفسي والاجتماعي لتنشئة الأبناء داخل الأسرة"
٧٧	- <u>البحث الثاني: الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل علي</u>
	"الأبعاد التربوية للتفاعل والعلاقات داخل الأسرة"
٨١	- <u>البحث الثالث: فضيلة الشيخ جمال قطب</u>
	"تكامل البناء الأسري وتفاعل أدواره"
	- <u>المحور الخامس: المرجعية الإسلامية لفهم واقع الأسرة في</u>
٨٧	<u>المجتمع</u>
٨٩	- <u>البحث الأول: الأستاذ الدكتور السيد عمر</u>
	"النسق السياسي للأسرة: المنظور الإسلامي"
٩٢	- <u>البحث الثاني: الأستاذ الدكتور رفعت العوضي</u>
	"الأسرة الممتدة في ضوء التشريع الإسلامي"
١٠٦	- <u>البحث الثالث: الأستاذ الدكتور أحمد المجدوب</u>
	"مكانة المرأة وحقوقها في الشريعة الإسلامية"
	- <u>المحور السادس: الواقع المعاصر للمرأة وتحديات الموروث</u>
١١١	<u>الثقافي</u>
١١٣	- <u>البحث الأول: الأستاذة الدكتورة شادية قناوي</u>
	"المرأة وواقعنا الاجتماعي المعاصر"

- ١١٧ - البحث الثاني: الأستاذة الدكتورة سامية الساعاتي
"المرأة وتحديات الموروث الثقافي"
- ١٢٢ - البحث الثالث: الأستاذ الدكتور ثروت اسحق
"محددات مكانة المرأة وأدوارها في بناء الأسرة"
- ١٣١ - ملاحق
- ١٣٣ - ورقة عمل المؤتمر
- ١٤٥ - المشاركين في المؤتمر

P

مقدمة

تعرضت الأسرة في الفترة الأخيرة في مجتمعاتنا لمتغيرات سلبية عديدة أورتتها بعض مظاهر الضعف الذي قد يدفع بها إلى الانهيار. فقد تعرضت الأسرة في غالبية المجتمعات العربية والإسلامية لتأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي خضعت لها أثناء عملية التنمية والتحديث التي لم تكن مواتية في أحيان كثيرة الأمر الذي أدى إلى ظهور عديد من الظواهر السلبية والمنحرفة التي أثرت على فاعلية مختلف وحدات ومؤسسات المجتمع، والأسرة باعتبارها أبرز هذه الوحدات أو المؤسسات.

وإلى جانب تأثر الأسرة بعديد من المتغيرات المرتبطة بالتحولات الاجتماعية الاقتصادية التي خضعت لها هذه المجتمعات فقد خضعت الأسرة أيضاً لكثير من المتغيرات الخارجية، خاصة الصادرة عن العولمة، التي تسعى إلى اختراق بنياتنا الاجتماعية ومنظوماتنا القيمية والثقافية، والعمل على إضعافها بهدف استبدالها بقيم وأبنية غريبة على مجتمعاتنا وأنماط أسرتنا وتعكس بالأساس طبيعة الأسرة في بناء نوعية الحياة السائدة في مجتمع القوة العالمية التي أصبحت مسيطرة الآن على هذا العالم.

وقد نجح الاختراق في بعض جوانبه فدفع إلى ظهور ظواهر انحرافية وسلبية عديدة على ساحة الأسرة في مجتمعاتنا، سواء تعلقت هذه الظواهر بشكل وتكوين الأسرة وطبيعة العلاقات بين أعضائها، أو تلك التي تتعلق ببعض وظائفها. الأمر الذي قد يؤثر على ولاء البشر وانتمائهم لمجتمعهم الأمر الذي من المفترض أن يستتفر فينا عواطف الحمية والحفاظ على الأسرة، حفاظاً على بناء المجتمع، حتى

تنسب جهوده وإنجازاته من خلال التنمية لتؤسس التطور والتحديث والتقدم

من هنا كانت المبادرة التي شكلت ساحة الالتقاء بين مركز الدراسات المعرفية وقسم الاجتماع بجامعة عين شمس حول عقد مؤتمر تحت عنوان " واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص لمشكلات الحاضر واستكشاف لسياسات المواجهة " وخاصة أن بينهما تعاون ناجح سابق من خلال عقد مؤتمر عن العالم العربي والإسلامي الكبير عبد الرحمن بن خلدون حيث يسعى المتخصصون من خلال هذا المؤتمر إلى محاولة تأمل أوضاع الأسرة في المجتمعات العربية والإسلامية، في سعي لتشخيص مشكلات الأسرة وظواهرها، وذلك بهدف رسم سياسة اجتماعية تستند إلى مرجعيتنا الدينية والثقافية والعلمية، نحافظ من خلالها على بناء الأسرة في مجتمعاتنا بما يعظم أدائها لوظائفها بمستوى مثالي من القدرة والفاعلية.

على هذا النحو تبلورت البحوث المقدمة في المؤتمر من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: ويسعى إلى استكشاف الأوضاع الحالية والمعاصرة للأسرة، في محاولة للتعرف على قضاياها ومشكلاتها بالاستعانة أحياناً بالمداخل النظرية التي تيسرت للعلوم الإنسانية والاجتماعية. وفي المحور الثاني: نحاول التعرف على أوضاع المرأة في مجتمعاتنا، خاصة أن ديننا الحنيف يؤكد على مكانتها العالية والسامية وهي المكانة التي تسعى بعض الحركات الاجتماعية أو بعض المجتمعات أو حتى المواثيق العالمية لحقوق الإنسان لمنحها إياها. ومن خلال المحور الثالث: حاولت بعض بحوث المؤتمر أن تقدم سياسات لإصلاح بناء الأسرة ودعمها انطلاقاً من مرجعية دينية وثقافية اجتماعية وعلمية، عملاً بالقول المأثور " إن أهل مكة أدرى بشعابها "

ويأمل قسم الاجتماع بجامعة عين شمس ومركز الدراسات المعرفية أن نصل من خلال بحوث المؤتمر والمناقشات التي تدور في إطاره حول القضايا المتضمنة في هذه البحوث، إلى رسم سياسية

اجتماعية يمكن الاسترشاد بها لمواجهة المشكلات أو الظواهر السلبية التي قد تؤثر على الأسرة في مجتمعاتنا إضافة إلى التوصية ببعض السبل والآليات التي يمكن أن تحافظ على تماسك الأسرة وتعمل على دعم بناء سياسية اجتماعية متكاملة تستند إلى تكامل التخصصات التي شاركت في فعاليات هذا المؤتمر، حيث قدم بحوث هذا المؤتمر متخصصون في علم النفس وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلماء الدين المتخصصون في الدراسة العلمية للمجتمع. وإذا يشكر مركز الدراسات المعرفية وقسم الاجتماع - جامعة عين شمس السادة الباحثين الذين شاركوا ببحوثهم المتميزة لإلقاء الضوء على مختلف جوانب الأسرة، وكذلك المسؤولين الذين وافقوا على عقد هذا المؤتمر، فإنهما يتوجهان أيضاً بالشكر للسادة الحضور، الذين شاركونا الاهتمام بموضوع المؤتمر انطلاقاً من ولائهم وانتمائهم لمجتمعهم وتراثهم وسعيهم وراء الحفاظ على المجتمع والأسرة التي تشكل قاعدته، فإننا نتمنى أن ننجح في تحقيق الهدف الذي عقدنا العزم عليه، وهو تلمس سبل وسياسات الحفاظ على الأسرة في مجتمعاتنا التي نتمنى لها كل رفعة وتقدم ...
والله الموفق أولاً وأخيراً

مقرر المؤتمر
أ.د. علي ليله

المحور الأول: الأسرة على خريطة عالم ما بعد الحداثة

- البحث الأول: الأستاذ الدكتور أحمد زايد
"تفكك أواصر الأسرة في عالم ما بعد الحداثة"
- البحث الثاني: الدكتور صالح سليمان
"الآثار الاجتماعية لاستخدام الانترنت على الأسرة العربية"
- البحث الثالث: الأستاذ الدكتور صلاح الدين عبد المتعال
"المردود الحضاري للعولمة على الأسرة العربية"

ملخص بحث

تفكك أو اصر الأسرة في عالم ما بعد الحداثة

أ.د. أحمد عبد الله زايد

وكيل كلية الآداب جامعة القاهرة

يتحول العالم المعاصر يوماً بعد يوم إلى عالم ينشغل بالمادة أكثر من انشغاله بالقيم والأخلاق، وتحل فيه العلاقات الفردية القائمة على المصلحة محل العلاقات القائمة على العاطفة والمودة. كما تحل فيه الفوضى وعدم اليقين محل العلاقات المستقرة القائمة على قيم أصيلة. لا شيء هنا في العالم المعاصر يقف أمام التغيير وقسوته، حتى وإن كانت هذه الخلية الأولى للمجتمع المسماة بالأسرة.

ولقد انتبه علماء الاجتماع إلى أهمية التأثيرات التي يمكن أن تخلقها هذه التغيرات المتسارعة على الأسرة. ومن هنا أكد انتوني جيدنز في كتابه الطريق الثالث على أهمية النظر إلى الأسرة من منظور مختلف في عالمنا المعاصر. ولقد بالغ بعض علماء الاجتماع في وصف حال الأسرة المعاصرة. فبعد أن كانت في الماضي تعتبر "الخلية الأولى للمجتمع"، نجد أن البعض يصفها بأنها مؤسسة تتأرجح بين الموت والحياة، وهي أشبه بالجسد الميت الذي يحاول الفاعلون فيه أن يعيدوا إليه الحياة.

وفي هذا السياق لم يعد علماء الاجتماع يتحدثون عن أسرة، وإنما عن أسر (بصيغة الجمع). وهذا تطور خطير. فقد كان علم الاجتماع الكلاسيكي يفرق بين أنماط محدودة من الأسر كالأسرة النووية والأسرة الممتدة، أو يميز بين أسرة النشأة والأسرة الزوجية وجميع هذه الأنماط من الأسرة متقاربة في شيء واحد هو أنها تتأسس على رابطة زواجية بين زوج وزوجة ينجبون أطفالاً، الذين يكونون بدورهم أسراً زواجية نووية. من الطبيعي أن نسمى هذا النمط من الأسر خلية المجتمع الأولى.

ولكن الحال يتبدل تدريجياً؛ فتظهر أنماط من الأسر لم تعرفها المجتمعات من قبل وجل هذه الأنماط قد ظهر على أثر تفشي قيم

الفردية والمادية التي تميز عالمنا المعاصر. ومن هنا جاء استخدام الأسر بصيغة الجمع للتعبير عن هذا الوضع الجديد. ويشهد علم الاجتماع الأسري المعاصر دراسات عديدة حول أنماط الأسرة التي يعيش فيها الزوج بمفرده أو الزوجة بمفردها، وأسر التعايش المشترك التي يكونها الذكور والإناث دون الدخول في رابطة زواجية، وأسر العيش الجماعي (أو البيوت الجماعية) التي يعيش فيها جماعات من الذكور والإناث في معيشة مشتركة، والأسر التي يكونها أفراد يشتركون في صفات خاصة كأسر الشواذ من الذكور والإناث، والأسر التي يعيش فيها أبناء من زواج سابق.

وتكشف دراسة هذه الأنماط عن عدد من الحقائق يمكن رصدها. من هذه الحقائق:

١- أن الأسرة المعاصرة تقف في مهب الريح، وهي تتعرض لضغوط عديدة تحتاج إلى سياسات اجتماعية جديدة تتواءم ومتطلبات العولمة في عصرها الجديد.

٢- أن أنماط الأسر الجديدة تعكس تغيرات هامة في بنية المجتمع من ناحية وفي بنية الأسرة من ناحية أخرى. فالمجتمع يتحول إلى تأكيد العزلة والفردية، وبالتالي تستبدل الروابط القائمة على الصداقة والعلاقات الحميمة بالروابط القائمة على الزواج والشرعية.

٣- ولا يمكن النظر في هذه التغيرات بعيداً عن التطورات في الحركة النسوية ونمو قوة النساء كقوة اجتماعية تجد صورا مختلفة من المساندة.

كما لا يمكن النظر فيها بمعزل عن المشكلات المتصلة بعمل المرأة واستقلالها الاقتصادي، والتزايد في مشكلات الطلاق، وتزايد نسب الأفراد الذين يعيشون بمفردهم، وتزايد أعداد النساء اللاتي لا يرغبن في الإنجاب.

ملخص بحث
الأبعاد والتأثيرات الاجتماعية المرتبطة باستخدام الانترنت على
الأسرة العربية
دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة الإمارات العربية
المتحدة.

د. صالح سليمان عبد العظيم
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب، جامعة عين شمس

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته

مما لا شك فيه أن تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة تمثل أحد أهم الآليات التي لعبت، وما زالت تلعب، دوراً بالغ الأهمية في التحولات العالمية المعاصرة، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن تكنولوجيا الاتصالات، بشكل عام، والانترنت، بشكل خاص، قد لعبت دوراً محورياً في تعظيم أشكال الاتصال بين البشر، بما يتجاوز الحدود الجغرافية للدول، وأشكال الرقابة المتعارف عليها، بالإضافة إلى توسيع المجالات المعرفية وحقلها المختلفة والمتشعبة. فنحن نعيش الآن تحت مظلة الثورة المعلوماتية والاتصالية، التي تميزت بتعدد أوجه الاتصال المرتبطة بالاتصال الجماهيري الحديث، والذي يتمثل في الاختراعات الحديثة مثل المذياع والتلفاز والتلغراف والفاكس وكغيرها مما لا يسعنا المجال بذكرها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المرء لا يمكنه أن ينسى الانترنت كأحد أهم هذه الاختراعات التي انتشرت بشكل مذهل في الآونة الأخيرة. فالانترنت تعد من أبرز أشكال العولمة في العصر الحديث، فقد ساهمت بشكل فعال في ثورة الاتصال، وقامت بتحريك العديد من وجهات النظر المختلفة، والتقريب فيما بينها، والعمل على دمجها، كما عملت على تحفيز وتنشيط عملية العولمة من نواحي عديدة، كالهيمنة والسيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، التي تستخدم في قلب

موازن القوى العالمية، وتحقيق العديد من الأهداف السياسية وتحريكها بسهولة ويسر في بؤرة الأحداث الراهنة.

وتتطوي الانترنت على مجموعة من المنافع والاستخدامات الايجابية كما يشتمل في نفس الوقت على مجموعة أخرى من السلبيات. ويمكن حصر المنافع والاستخدامات الايجابية في النشر الالكتروني للصحف والمجلات على مستوى العالم، حيث أصبح بمكنة المستخدمين قراءة مختلف الصحف، المحلية منها والعالمية، حتى قبل صدور طبعاتها الورقية. كما أسهمت الانترنت أيضا في تحسين وتوسيع دائرة الكتاب المقروء، وذلك من خلال الاهتمام بالكتاب الالكتروني، الذي أصبح متداولاً على العديد من صفحات الانترنت. وامتداداً لمجال الثقافة والبحوث العلمية، فقد ساعدت الانترنت على التعامل مع المكتبات العالمية والجامعية، وإمكانية استخدام فهرسها للوقوف على أحدث الإصدارات والدوريات العالمية. وفي هذا السياق، يمكن القول بأن استخدام الانترنت قد ساعد بشكل كبير على إلغاء المسافات المتعارف عليها بين المحلي والعالمي، وبين الخاص والعام. فبينما يصعب على قطاع كبير من القراء متابعة الصحافة العالمية، فإن الانترنت قد ألغت هذه المسألة تماماً، من خلال الصحافة الالكترونية التي تربعت على صفحات الانترنت. من جانب آخر، فإنه بينما يمكن للسلطات المحلية رقابة الصحف الورقية، ومنع دخول حدودها الجغرافية فإن الانترنت لا تنتظر صك مرور لتعبر الحدود الجغرافية، وهذا ما يصعب مسألة الرقابة التقليدية التي اعتادتتها الحكومات والدول، بشكل خاص في العالم الثالث.

من جانب آخر، أفادت الانترنت في عقد الاجتماعات والندوات والنقاشات المختلفة التي تتجاوز المكان لتجمع بين متحاورين مختلفين ومتناثرين في أرجاء شتى من العالم. كما تم استخدام الانترنت في المجالات والإعلانات التجارية، وعقد وإتمام الصفقات التجارية.

وفي المجالات الترفيهية، يمكن الاستماع إلى البرامج الموسيقية، ومشاهدة الأفلام، ومتابعة آخر الأحداث الفنية (انظر الدناني ٢٠٠١: ١١٦-١١٧).

لكن الانترنت أيضاً، قد ارتبطت بمجموعة من السلبيات، مثل هدر الوقت، وإهمال الحياة والالتزامات والأنشطة الاجتماعية، وتدني المستوى الدراسي، بل ويصل الأمر، من خلال بعض الحالات التي أدمنت الانترنت، إلى تهديد الاستقرار الأسري، وفقدان العمل، وتدهور العلاقات الاجتماعية. فالانترنت على الرغم من حجم الحرية الواسع المدى الذي تتيحه لمستخدميها، وحجم المعلومات الضخم الذي يفوق في معظم، إن لم يكن في كل الأحوال، قدرات المستخدمين على استيعابه، تدمر في طريقها أشكال الحياة التقليدية التي اعتادها المستخدمين، من اتصالات شخصية، وتجمعات أسرية، وعلاقات قرابية، وصدقات إنسانية. وهنا تكمن مفارقة الانترنت، وبشكل خاص في المجتمعات التي بلغت قدراً كبيراً من التحديث المادي، لكنها مازالت مرتبطة بأطر الحياة التقليدية، مثل المجتمعات العربية بعامة، والخليجية منها بخاصة. والتقليدية هنا، ليست إشارة بالسلب لطرق حياة ارتضتها مجتمعات بعينها، دون غيرها من المجتمعات الأخرى، بقدر ما هي محاولة للتمييز بين طرائق مختلفة للعيش. فنحن نستخدم التقليدية والتحديث في إطار التفريق بين أطر حياة مختلفة، أكثر من استخدامها في مجال التقييم السلبي أو الايجابي.

فاستخدام الانترنت في المجتمعات الغربية يرتبط بسيادة أنماط فردية، تطورت من مستوياتها الحداثية، إلى مستويات ما بعد حداثية. ويرى ريفكن أن "إحساس المرء بنفسه في القرن التاسع عشر كان أكثر استقراراً؛ فلم يكن من غير الشائع أن يفكر المرء في حياته بصفتها منتجاً تتزايد قيمته مع الزمن، أما في القرن العشرين فقد بدأ الناس يفكرون بأناة في أنفسهم أكثر من ذي قبل على أنها أعمال قيد الانجاز. وأصبحت الكينونة تفسح المجال أمام الصيرورة في العالم المنظم الجديد (ريفكن ٢٠٠٣: ٢٦٦). تتفتح الانترنت في العالم

العربي إذا على بنيات غير مكتملة، وأفراد غير واثقين من عوالمهم، وتشظي متناهي للأفكار والثقافات. وهنا يتمهي استخدام الانترنت مع جوهر ما بعد حدائتي ثقافي غير واثق وغير مكتمل ومتشظي. أما في البنيات التقليدية، أو لنكن أكثر تحديداً، في البنيات ما قبل الحدائية مثل البنيات العربية، فإن المسألة لا تتعلق ببنيات فردية منشظية ومتناثرة وغير واثقة، فانتشار الجمعية والبنيات العائلية والقرابية، يمثل الوحدات الهامة وبنيات التلاحم الاجتماعي. البنيات هنا، رغم تقليديتها حاضرة ومتفردة ومنتفذة، لا مجال للفردية المنفلة، لا حضور للمتشظي العاق. وفي هذا السياق، تبرز إحدى إشكاليات هذه الدراسة، والتي ترتبط بالكيفية التي تستخدم بها الانترنت في بنيات لا تتماثل مع نفس البنيات التي ظهرت واخترعت فيها هذه الأداة. كيف يتم التعامل مع عالم الانترنت في مجتمعات لا تتمتع بمثل هذه البنيات الاجتماعية الغربية، ما بعد الحدائية بالأساس، التي ظهرت فيها الانترنت؟ والكيفية التي يؤثر بها هذا الاستخدام على البنيات التقليدية، وبشكل خاص الأسرة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الانترنت قد ساعدت على تفشي الأفكار والمعتقدات الهدامة والمتطرفة، سواء في أشكالها السياسية أو الدينية. كما أنها ارتبطت بانتشار الجرائم الخاصة بها، مثل اختراق الحسابات المصرفية، وشبكات المعلومات السرية الخاصة بالدول. كما ارتبطت الانترنت، وبشكل خاص، من خلال برامج الدردشة، بانتشار الجرائم الجنسية والاعتداء على حدود الحريات الشخصية. وفيما يتعلق بعالمنا العربي. أثر استخدام الانترنت، التي تعتمد اعتماداً شبيه كلى على اللغة الانجليزية في تصفحها، على استخدامات اللغة العربية، وأضعف من نفوذها وأهميتها بالنسبة للمستخدمين العرب (انظر الدناني ٢٠٠١: ١١٨-١٢١)

ويمكن القول أن الانترنت قد خلقت، من خلال تعدد الأنشطة المرتبطة بها، عالماً يربطنا بشاشات الكمبيوتر، عالماً يربط الفرد به، حيث يمارس من خلاله ما اعتاد أن يمارسه في عالمه الواقعي

المعتاد. وبكلمة أخرى، يمكن القول أنه بينما كانت وسائل الإعلام التقليدية الجماهيرية وحيدة الاتجاه الراديو، والصحف والمجلات. فهنا يتسم المستخدم بالقدرة على تحديد الزمن الذي يبدأ به الاتصال، كما أنه لا يتسم بالسلبية التي تحدث، على الأقل من خلال متابعته لأنماط الاتصال الجماهيرية. المرء أمام التلفزيون، على سبيل المثال، لا يمكنه أن يحدد موعد الاتصال، أو بشكل أكثر تحديداً، موعد البث، بدايته، أو نهايته، كل ما يمكن أن يفعله، هو أن يقلل جهاز البث، ويغادر المكان أمام الكمبيوتر، فهو قادر على تحديد مكان وزمان الاستخدام، كما أنه قادر أيضاً على استخدام رسائل معينة، ورفض البعض الآخر.

ورغم تلك الحرية الممنوحة شكلياً لمستخدمي الانترنت، فإن النظام الاتصالي الحاصل عبرها يرتبط بشروط ومحددات هذا النظام المتعارف عليه سلفاً. فالنظام يحتوي تصميماً مشتركاً يحمل هوية ثقافية محددة، غير أنه مزود بألوان طيف متعددة يحققها الفرد، مسهماً في تحديدها بشكل أكثر دقة (مهنا ٢٠٠٢: ٤٢٣)

وتفرض الانترنت نفسها اليوم على مجال البحوث الاتصالية والإعلامية المعاصرة لما تفرضه هي ذاتها من إشكاليات مرتبطة بها على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، وبشكل خاص في الدول النامية والأكثر ضعفاً في منظومة القوى الإعلامية، فإذا كانت النشأة الخاصة بالانترنت تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولأهداف عسكرية بالأساس، فلنا أن نفترض الأبعاد السياسية المرتبطة بهذا المشروع الغربي، والتأثيرات التي يمكن أن تنجم عنه، على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية (انظر ريفكن ٢٠٠٣: ٢٦-٢٧). ومع تزايد استخدام الانترنت في عالمنا العربي بشكل عام، وفي دول الخليج بشكل خاص، تبدو الحاجة ملحة لدراسة الأبعاد المختلفة للظاهرة، من حيث حجم وأسباب ودوافع الاستخدام، بالإضافة إلى معرفة التأثيرات الناجمة عن استخدام الانترنت، السلبية منها والإيجابية، وبشكل خاص

على الأسرة، والعلاقات الاجتماعية الخاصة بها. وذلك من خلال التطبيق الامبيرقي على عينة قوامها ٢٥٠ طالبة مفردة من طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة. من هنا فإن أهمية البحث الراهن تبرز من خلال أهمية الوقوف على أبعاد استخدام الانترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع استشراف الأبعاد المرتبطة بهذا الاستخدام والتأثيرات الناجمة عن ذلك في محيط الأسرة بشكل خاص، وذلك من خلال التطبيق الميداني على أهم الشرائح الاجتماعية المستخدمة للإنترنت وهي طلبة الجامعة.

ثانياً: مفاهيم الدراسة

جاءت نشأة الانترنت كما سبق أن بينا في إطار الحرب الباردة، لأهداف عسكرية بالأساس، سعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان الحفاظ على بنية المعلومات الخاصة بها، حال تعرضها لضربة عسكرية. ظهرت بواكير إنشاء شبكة الانترنت في شكل مشروع تكنولوجي ضخم في عام ١٩٦٩، تحت مُسمى اربانت Arpanet في الولايات المتحدة الأمريكية. وتبعت هذه الشبكة في نشأتها الأولى وزارة الدفاع الأمريكية، بهدف تدعيم الأبحاث العسكرية، والبحث عن كيفية بناء شبكة يمكن أن نتعرض لحادث من أي نوع وتصمد أمامه، ولا يستطيع أي عارض تعطيلها أو إيقافها.

لقد ارتبطت هذه الشبكة في بداية تصميمها بأربعة حواسيب آلية. حيث برمجها التقنيون كي تكون قادرة على عرض شبكات الحاسب العريضة (Wan)، متحدياً بذلك طول المسافات والبعد الجغرافي الكبير. ولقد تم تركيب هذه الحواسيب في أربع جامعات أمريكية، وهي جامعة يوتاه Utah، وجامعة كاليفورنيا California بسانتا باربرا، وجامعة كاليفورنيا في لوس انجيليس، ومعهد ستانفورد الدولي للأبحاث. وفي عام ١٩٧٢ تطورت هذه الشبكة حيث ربطت ٧٢ جامعة ومركز أبحاث على تلك الشبكة.

مثل التلفاز والراديو والصحف والمجلات هي جواز مرورنا إلى العوالم المحيطة ببناء جواز تعريفنا بهذه العوالم، أصبحت أجهزة

الكمبيوتر عبر الانترنت هي العالم ذاته. فالمرء إيان جلوسه أمام شاشة الكمبيوتر، يمكنه أن يستدعي ما يريد من الموضوعات، والصور والأحداث، بدون تسلسل وبدون رابط بينها، حيث يمكنه الانتقال من هذا إلى ذلك، بسهولة ويسر، وحيثما يعن له، وحيثما يحب أو يشاء. أما أمام التلفاز فهو لا يستطيع أن يفعل ذلك، عليه الارتباط بزمان البث، والالتزام بحرفية تسلسل البرامج، ومواعيدها. من خلال الانترنت لا توجد بدايات، كما لا توجد نهايات، العالم نص مفتوح، يمكن لمستخدميه الارتحال فيه كيفما يشاؤون، وكيفما يحلو لهم. أما أمام التلفزيون فالمشاهد مؤطر بحدود عالم المشاهدة، ومادة البث، وقيود الجغرافيا (انظر ريفكن ٢٠٠٣: ٤٦٢-٤٨٢)

وتنمو الانترنت بشكل كبير على مستوى العالم ككل، وبشكل خاص في الدول الرأسمالية الكبرى. ويرتبط هذا التزايد والتوسع والانتشار بضخامة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالانترنت، وهو الأمر الذي يحتم الربط الكبير بين الجانبين الاقتصادي السياسي لها. فالانترنت وإن كانت تبدو تحولاً إعلامياً وإتصالياً جديداً، فإنها تتضمن صناعة اقتصادية واضحة مكثفة وواقفة، تنتهج مبدأى الربحية والتوسع المطلوبين لأي مشروع اقتصادي ناجح ويكشف ريفكن عن حجم انتشار مستخدمي الانترنت، والنشاطات الاقتصادية المرتبطة بها، حيث يشير إلى أنه وفقاً لتقديرات وزارة التجارة الأمريكية، فإنه يوجد حالياً أكثر من ٢٠٠ مليون شخص حول العالم لديهم إمكانية النفاذ إلى الانترنت؛ ويقدر المختصون أنه بحلول عام ٢٠٠٥، سيحظى أكثر من مليار نسمة بألية النفاذ إلى الانترنت. وبالنسبة إلى اقتصاد الانترنت؛ فقد حقق في عام ١٩٩٨ عوائد تقدر بأكثر من ٣٠١ مليار دولار وأوجد أكثر من ١,٢ مليون فرصة عمل. ووفقاً لدراسة أجرتها جامعة تكساس، فإن اقتصاد الشبكات ينمو بنسبة ١٧٤,٥% سنوياً، ويتضاعف حجمه حالياً كل تسعة أشهر (ريفكن ٢٠٠٣: ٢٧).

وتبدو أهمية الدراسة إذا ما علمنا أن عدد مستخدمي الانترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تجاوز المليون مستخدم، وفقاً لتقديرات اتحاد الاتصالات العالمي، الأمر الذي يجعل استخدام

الإنترنت في دولة الإمارات الأعلى بين الدول العربية، قياساً لعدد السكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الإنترنت في دولة الإمارات يشهد نمواً فلكياً منذ منتصف عام ١٩٩٧، حينما كان عدد مستخدمي الإنترنت يبلغ ٤٥١٥٠ بنسبة ١,٤٧% من إجمالي عدد السكان، حتى وصل إلى ٩٠٠٠٠٠٠ مستخدم في نهاية عام ٢٠٠١، بنسبة ٩٧.٣٦% من إجمالي السكان (see, **How many Online: online**). وتبين الإحصائيات حجم اتساع استخدام الإنترنت في دولة الإمارات، والمدى الذي وصلت إليه في السنوات العشر الأخيرة، بما يستدعي ضرورة دراسة هذا التوسع، والمظاهر المختلفة المرتبطة به، والآثار الناجمة عنه.

وأهمية الإنترنت هنا، تبدو من خلال الإمكانيات الهائلة التي تتطوي عليها، والتي تحولت من خلالها من وسيط اتصال تبادلي إلى وسيط اتصال جماهيري. لكن المفارقة الهامة هنا تبرز من كون الإنترنت في النهاية، رغم انتشارها المذهل والهائل، هي في النهاية أداة اتصال تبادلي آلي، حيث الحوار بين الإنسان والآلة، عبر الإنتاجية الضخمة والمتواصلة للنصوص الجديدة، والغير متوقعة في آن. وكما ترى مهنا فإنه " في هذا الإطار، من الصعب الاحتفاظ بمصطلح الإعلام الجماهيري، ففي تطور الجرافيك الحاسوبي والواقع الافتراضي، على سبيل المثال، يرى بعض الباحثين بذور صيرورة مضادة للجماهيرية غير محددة الأطر بعد (مهنا ٢٠٠٢: ٣٩٨). وتبين مهنا أن هذه التبادلية التقانية المعاصرة تكسر المتعارف عليه في التبادلية الشخصية وأيضاً التبادلية التي تتم من خلال أجهزة الاتصال الجماهيرية فوجود المستخدم أمام الآلة المعاصرة، المتمثلة في جهاز الكمبيوتر، يكسبه خصائص جديدة تختلف عن خصائص الاتصال الشخصي المباشر، والاتصال الذي يتم عبر أجهزة الاتصال.

والإنترنت من الناحية التقنية عبارة عن مجموعة من شبكات الحاسوب تنتشر في أنحاء العالم كافة، وتستخدم بروتوكول **TCP/IP** للاتصال فيما بينها، ويحتوي العمود الفقري للإنترنت على خطوط نقل البيانات عالية السرعة التي تربط بين آلاف من حواسيب الشبكات التجارية والحكومية والتعليمية وغيرها. وتعتبر كل هيئة أو مؤسسة

على شبكة الانترنت مسؤولية عن صيانة الجزء الخاص بهذه الشبكة العملاقة. وفي حالة تعطل طرف **Node** من الشبكة فإن البيانات المنقولة عبر الانترنت ستجد مسلكاً آخر للوصول إلى هدفها، لأن شبكة الإنترنت ليست مركزية، ولا يوجد حاسوب مخصص للتحكم بها على مستوى العالم (أنظر الحاجي ٢٠٠٢؛ الهادي ١٩٩٦).

ومن حيث مستخدمي الإنترنت فإن تعريفهم يتضمن شقين أحدهما مجرد ويعني الأفراد الذين يتعاملون مع شبكة الانترنت عبر أجهزة الكمبيوتر، أما التعريف الآخر وهو الإجرائي فيعني بمستخدمي الانترنت هؤلاء الذين يستخدمون الانترنت ما لا يقل عن ثلاث ساعات أسبوعياً.

ثالثاً: الإطار النظري

تتطلب الدراسة الراهنة من إطار نظري تؤكد منذ البداية على المحددات النظرية التالية:

- العلاقة الجدلية بين المستخدمين والوسيط الاتصالي. فرغم ما يتمتع به مستخدموا الانترنت من حرية كبيرة في التعامل مع الانترنت وتصفحها، فإن هذه الدراسة لا تنطلق من تأثير أحادي من جانب المستخدمين نحو الوسيط الاتصالي، بقدر ما تؤكد على التأثيرات التبادلية فيما بينهما. فالانترنت ليست وسيط اتصالي سلبي، حتى ولو بدت كذلك. ففي إطار تأثيرات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات لا يمكن للمرء أن يتعامل مع الانترنت كوسيط برئ، أو حتى في أفضل الحالات وسيط محايد.
- أهمية دراسة الانترنت كوسيط اتصالي معاصر كنظام متكامل في ضوء علاقاتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى الموجودة في المجتمع. وبمعنى آخر دراسة الانترنت كنظام اجتماعي يتفاعل مع غيره من النظم الاجتماعية الأخرى، يؤثر فيها ويتأثر بها.
- من هنا، فإنه من الأهمية بمكان دراسة الانترنت في مجتمع الإمارات في ضوء التحولات المجتمعية ومراحل التطور التي مر

بها هذا المجتمع، وتأثيراتها على العملية الإعلامية بشكل عام، وعلى الإنترنت بشكل خاص.

وفي ضوء هذا المحددات النظرية المختلفة والمتكاملة في أن، تتبنى الدراسة الراهنة، نظريتي الاستخدامات والاشباع من جانب، ونظرية التباين الاجتماعي من ناحية أخرى حيث تساعدنا النظرية الأولى على تحديد طبيعة الاستخدامات التي يقوم بها مستخدمي الإنترنت، طبيعة الاشباع التي تحققها لهم. كما أن نظرية التباين الاجتماعي سوف تساعدنا على وضع الإنترنت في سياقية المجتمع الإماراتي، وعلى تحديد التطورات التاريخية التي مر بها هذا المجتمع، وانعكاس ذلك على الأسرة الإماراتية، كأحد أهم التكوينات الاجتماعية منذ عام ١٩٩٥، عام بداية الخدمة في الإمارات.

رابعاً: الأهداف والتساؤلات

تهدف الدراسة الراهنة إلى:

- التعرف على الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لمستخدمي الإنترنت.
 - معرفة حجم استخدام الإنترنت
 - الوقوف على أسباب ودوافع استخدام الإنترنت
 - الكشف عن الواقع الفعلي لاستخدام الإنترنت.
 - تحديد الآثار الايجابية والسارية من استخدام الانترنت، وبشكل خاص على الإدارة الإماراتية، والعلاقات الاجتماعية الخاصة بها.
- وفي ضوء هذه الأهداف تتضح تساؤلات الدراسة فيما يلي:
- ما مدى الحاجة لاستخدام الانترنت؟
 - ما هي الآثار السلبية المرتبطة باستخدام الانترنت على الأسرة؟
 - ما هي الآثار الايجابية المرتبطة باستخدام الإنترنت على الأسرة؟

- ما هو طبيعة التقييم الذاتي للطالبات نحو الانترنت وبشكل خاص في مجالات التأثير على الأسرة الإماراتية المعاصرة.

خامساً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة الراهنة على عينة مؤلفة من ٢٥٠ طالبة، ولقد تم اختيار الطالبات ممن يدرسون مادة مجتمع الإمارات وهي مادة إجبارية لا بد وأن يدرسها كافة طلاب الجامعة من كافة التخصصات. ولعل هذا هو ما يمنح العينة شموليتها للكليات المختلفة من جانب، وشموليتها لكافة التخصصات العلمية الموجودة في الجامعة من جانب آخر. ورغم عشوائية اختيار العينة، فإنه يمكن القول أنها عينة مقصودة، روعي فيها بالأساس أن تكون الطالبة إماراتية الجنسية. كما روعي فيها أيضاً أن تكون كافة مفرداتها ممن تستخدم الانترنت وتتعامل معها.

ويمكن القول أن الدراسة سوف تعتمد الأسلوب الاستطلاعي الوصفي للتوصل إلى معرفة التأثيرات المختلفة التي نتجت عن استخدام الإنترنت. ولن تقف الدراسة فقط عند المستوى الوصفي، بل إنها اعتماداً على التحليل الإحصائي الكمي لعينة الدراسة، سوف تعتمد التحليل الكيفي لجملة هذه النتائج والبيانات الإحصائية. وبشكل عام فإن الدراسة الراهنة قد اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وتنقسم الاستمارة إلى عدد من المحاور المختلفة المتعلقة بوضعية بالأبعاد المختلفة المرتبطة باستخدام الانترنت مثل امتلاك الكمبيوتر وزمان ومكان استخدام الانترنت ونوعية وتكلفة الانترنت، ودوافع وأسباب استخدام الانترنت. بالإضافة على ذلك اشتملت الاستمارة على المحاور التي تتعلق بالآثار الناجمة عن استخدام الانترنت في بعدها السلبي والايجابي على الأسرة الإماراتية وتقييم الطلبة لاستخدام الإنترنت.

قائمة المراجع:

- ١- أبو شقرا، راجي. ١٩٩٦. دليل استخدام الانترنت لغير المتخصصين. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- ٢- أمين، جلال. ١٩٩٩. العولمة والتنمية العربية "من حملة نابليون إلى جولة الاوروغواي". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٣- أمين، محمد. ٢٠٠٤. جرائم الحاسوب والانترنت، الأردن، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ٤- برخطار، عليا. ١٩٩٩. دليل استخدام الانترنت في الإدارة. الإمارات: قسم البحوث.
- ٥- جرجس، نادي. ١٩٩٩. الانترنت وتعليم وتعلم الرياضيات والكمبيوتر. الكويت: مكتبة الفلاح.
- ٦- الحاجي، محمد. ٢٠٠٢. الانترنت إيجابياته وسلبياته. دار المكتبي.
- ٧- حجار، جورج. ٢٠٠٠. العولمة والثورة (شعبي سيحكم). بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
- ٨- حسين، فاروق. ١٩٧٧. الانترنت الشبكة الدولية للمعلومات. بيروت: دار الراتب الجامعية.
- ٩- ديفلير، ملفين ل.؛ روكيتش، ساندرابول. نظريات وسائل الإعلام. ترجمة كمال عبد الرؤف ١٩٩٢. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- ١٠- الدناني، عبد الملك ردمان. ٢٠٠١. الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت. بيروت: دار الراتب الجامعية.
- ١١- ريفكن، جيرسي. ٢٠٠٣. عصر الفرص، الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- ١٢ - سنو، مي العبد الله. ٢٠٠١. طبعة ثانية. الاتصال في عصر العولمة، الدور والتحديات الجديدة. بيروت: دار النهضة العربية.
- ١٣ - شاهين، بهاء ١٩٩٩. الانترنت والعولمة. القاهرة: عالم الكتب.
- ١٤ - الصادق، على وآخرون. ٢٠٠٠. العولمة إدارة الاقتصاديات الوطنية. أبو ظبي: شركة الفجر.
- ١٥ - طلاس، ناهد. ١٩٩٩. العولمة محاولة في فهمها وتجسيدها. دمشق: دار طلاس.
- ١٦ - عباس، بشار. ٢٠٠٢. الثورة المعلوماتية. بيروت: دار الفكر المعاصر.
- ١٧ - عبد الحميد، محمد. ١٩٩٧. نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. القاهرة: عالم الكتب.
- ١٨ - كاسر، باربرا. ٢٠٠٠. الانترنت الدليل العلمي. الرياض: مكتبة جرير.
- ١٩ - كورت، روبرت. ٢٠٠٠. الانترنت (بدون خبرة). مصر: دار فاروق.
- ٢٠ - محنة، فلاح كاظم. ٢٠٠١. علم الاتصال بالجماهير. الأردن. مؤسسة الوراق.
- ٢١ - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ١٩٩٧. ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة.
- ٢٢ - مكاوي، حسن عماد؛ السيد، ليلي حسين. ١٩٩٨. الاتصال ونظرياته المعاصرة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- ٢٣ - مهنا، فريال. ٢٠٠٢. علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر.

- ٢٤ - الهادي. ١٩٩٦. الانترنت على شاشة الكمبيوتر. المكتبة الأكاديمية.
- ٢٥ - الاتصالات والمعلومات في العالم: ١٩٩٩/٢٠٠٠. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.
- ٢٦ - Anderson, R., & ross, V. (1998). Questions of communication: A practical introduction to theory (2nd ed.). New York: St. Martin's Press. P. 126 – 128. 134.
- ٢٧ - Blumler J.G. & Katz, E. 1974. The uses of mass communications: current perspectives on gratifications research. Beverly Hills, CA: Sage.
- ٢٨ - Cragan, J.F.,& Shields, D.C. (1998). Understanding communication theory: The communicative forces for human action. Boston, MA: Allyn & Bacon. P.12.
- ٢٩ - Griffin, E. (2000). A first look at communication theory (4th ed.). Boston, MA: Mc Graw-Hill. P.49, 109, 177, 179-188, 193, 476-477, 481.
- ٣٠ - Griffin, E. (1997). A first look at communication thory (3rd ed.). New York: McGraw-Hill. P. 195-205, 218, 377, 476, 477, 484,494.
- ٣١ - Infante, D.A., Rancer. A.S.& Womack. D.F. (1997). Building communication theory (3rd ed.).Prospect Heights, IL: Waveland Press.P. 164-167.
- ٣٢ - Littlejohn, S.W.(1999). Theories Of human communication (6th ed.). Belmont, CA: Wadsworth. P. 148.
- ٣٣ - West, R. & Turner, L.H (2000). Introducing communication theory: Analysis and application. Mountain View, CA: Mayfield. N/A.
- ٣٤ - Wood, J.T (1997). Communication theories in action: An introduction. Belmont, CA: Wadsworth. N/A.

ملخص بحث

المردود الحضاري للعولمة

على الأسرة العربية المعاصرة

أ.د. صلاح عبد المتعال

المستشار بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية

الأسرة العربية المعاصرة والعولمة.

اختلفت درجة التأثير والتأثير المتبادل بين الأسرة المعاصرة والنظم المحيطة بها على النطاق المحلي أو الإقليمي، فثورة الاتصالات والمعلومات والقفزات التكنولوجية المتلاحقة قاربت بين الدول والمجتمعات المتقدمة والعالمية، مما جعلها تقع بين جذور وقيم وتراث يشدها ومستحدثات عصرية استهلاكية وإعلامية وثقافية وترويجية تجذبها سواء كانت ملائمة لخصوصيتها وهوية مجتمعها الثقافية أو غير ملائمة لأسلوب حياتها ومستوى دخلها الاقتصادي. وبعبارة شائعة فإن طوفان العولمة قد أحاط بها فقد لا تملك لنفسها شيئاً إلا من استوعب أبعاد هذا الطغيان واكتسب المناعة ضده وأخذ يقاوم وأمثاله بقدر من التنظيم فقد ينجو أو يخفف من غلوائه.

والأسرة العربية المعاصرة تعيش بدورها مثل مثيلاتها في دول العالم تحت وطأة تيارات العولمة وهي ليست عولمة فرضتها الأبعاد الإنسانية بقدر ما هي عولمة فرضتها الهيمنة الرأسمالية الأمريكية التي لا تقتصر على تحقيق مصالحها الإنتاجية بل محاولة فرض نوعية حياة **QUALITY OF Life** غربية - أمريكية في ثقافتها وأخلاقها وأذواقها في الملابس ونوعيات الطعام والشراب وفنونها التشكيلية التمثيلية والصرعات الموسيقية والغنائية وضروب السلوك التحرري من القيود الأخلاقية في شئون ميولها وغرائزها إلى درجة التقليل من شأن قيم العفة وتزييف وعي المرأة. وتشجيع تيار الشذوذ والتفويض الصناعي كأحد بدائل الأمومة والإنجاب الطبيعي في

الأسرة هذا فضلاً عن فصل الدين عن شئون الحياة باعتباره أمراً شخصياً لا اجتماعياً، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والهجمة الصليبية على الدين الإسلامي واعتبار تعاليمه محرّضة على التدمير والتخريب والإرهاب وبذلك ارتفعت عقيرة الإدارة الأمريكية الصهيونية الراهنة بضرورة تعديل مناهج التعليم الديني. وأفلحت نسبياً منذ أحداث انتقاضه الأقصى وارتفاع المدّ الاستشهادي ضد الاستيطان الإسرائيلي أن تطوع إرادة بعض الدول الإسلامية في تعديل مقررات مناهج الدين الدراسية باسم التسامح مع الأديان الأخرى ومبادئ السلام هو السلام الإسرائيلي المزيف، وهم يعلمون حقيقة الإسلام في التسامح والسلام.

والعولمة كمصطلح مستحدث انبثق من السياق الذرائعي الأمريكي الغربي الذي تسانده المصالح الرأسمالية المستغلة الهادفة للسيطرة على مقدرات ومصادر الثروة في الجنوب، والهيمنة على أسواقه، والعمل المخطط لإدارة شئونه الاقتصادية والسياسية والتداخل المقصود لتغيير اتجاهاته الثقافية والموروثة الحافظة لهويته والمؤثرة في أنماط وأساليب الحياة التي يفضلها، ومن ثم فقد رأى أصحاب العولمة الراهنة أنه لا فكاك من نجاح مقاصدهم للهيمنة تحت مسميات العولمة واضرابها من مصطلحات الحداثة وما بعدها، إلا بالمحاولة الجادة لتغيير الاتجاهات نحو استغراب واستمراك أساليب الحياة وأنماطها، فنتحول دول الجنوب إلى أسواق مضمونة لدولاب العمل والإنتاج الأمريكي والغربي بدون منافس، حتى أن النمرور الأسيوية والعملاق الصيني القادم تقوم باستتساخ المنتجات الغربية الأمريكية بمشاركة استثمارية أمريكية بعمالة بشرية رخيصة. وتصدير هذه المنتجات إلى المساحات الخالية من الإنتاج في بلاد الجنوب وعلى رأسها الدول العربية الإسلامية. مخزون الثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط الذي جعل الأمريكان يختزلون مراحل الاستحواذ بآليات الثقافة والإعلام المبهرة إلى القفز إلى فرض العولمة بالقوة العسكرية ورفع رايات الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي، دون إضاعة الوقت للإسراع بإيقاع التغيير والهيمنة.

وقد يؤدي هذا الخطأ الاستراتيجي لفرض العولمة الأمريكية بالقوة، قفزاً على المراحل التاريخية إلى إفاقة وعي الشعوب ومنها العالم العربي، وتحصنها بمقومات ثوابتها الحضارية العربية والإسلامية، مما قد يؤثر إلى العودة إلى الذات الحضارية، وأن تتغير أدوارها من ردود الأفعال إلى الأفعال ذاتها والمبادأة بدفع العدوان بأشكاله المختلفة، وأيضاً بإصلاح النفوس والمجتمع من الداخل [إنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ] الرعد/ ١١.

ومن ثم تقع المسؤولية في المقام الأول على الأسرة العربية المعاصرة لدرأ الأضرار الواقعة الآن على أبنائها من جراء الآثار السلبية للعولمة، والانتفاع بالآثار الإيجابية لها في شئون تحديث نوعية الحياة بما يتفق مع مقومات قيمها الحضارية والأقدام على المستقبل، المتخمة بثورة المعرفة والمعلومات وأدوات الحياة الرقمية (الديجيتال) والحاسوب الآلي (الكمبيوتر) والآلية الذاتية (الأتمتة) لأدوات الإنتاج. كل ذلك من أجل الاعتماد على الذات (self Reliance) والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. وأخيراً وليس آخراً التحصن بقوى عسكرية وشعبية لها القدرة على الردع والمقاومة والدفاع عن أراضي الوطن.

والسؤال الذي يطرح نفسه.. هل تستطيع الوحدة الاجتماعية للأسرة العربية بان تأخذ على كاهلها مسئولية مقاومة الآثار السلبية للعولمة وانتقاء آثارها الإيجابية والعمل به لإعادة صياغة شخصية الأمة ومقوماتها القيمة والأخلاقية؟

هل تستطيع ذلك حتى بالمساندة الاجتماعية من أعضائها المتقنين في شبكة قرابتها التي مازالت تمثل لها حصن العائلة الممتدة المعدلة (Modified Extended family) حتى بين أعضائها المتناثرين في مناطق الحضر.

وهل يمكن استثمار مضمون العائلة familism كمجال للتعاون الإنتاجي وتدعيم الخدمات المحلية في القرى والأحياء بما قد يحقق التنمية المحلية المتعمدة على الذات – فإن تحققت وتواصلت الوحدات العائلية والمحلية فأنها قد تمثل حلقات سلاسل لنموذج فريد

من التنمية الشاملة التي تتطور وتتنامى على مدى الزمن دون التقيد بالتنمية البيروقراطية التي تفرضها السلطة المركزية، وعندئذ يكون قد تعالی جدار الصد لشروور العولمة المتأمركة بغرض الهيمنة الإمبراطورية على العالم.

هل يمكن أن يتحقق ذلك بدون حق مشاركة أعضاء الأسرة المعاصرة في صياغة نموذج التنمية وصناعة القرار؟ هل يمكن أن يتحقق ذلك لدفع مسيرة التنمية المستقلة غير التابعة بدون تمتع أعضاء الأسرة العربية المعاصرة بحق التعبير والكلمة وإبداء الرأي والمشاركة في صناعة القرار السياسي خاصة القرارات المصيرية. هل يمكن حماية أعضاء الأسرة المعاصرة من سوء استغلال السلطة من أي نوع خاصة السلطة السياسية، وتفعيل دورها في الممارسة الديمقراطية؟

إذا افترض أن الأسرة العربية المعاصرة سيقع على كاهلها هذه المسئوليات فما هو دور الدولة والمجتمع المدني في إنقاذ ما لا يقل عن نصف ذكروها وثلاثة أرباع إناثها من ظلام الأمية والملايين من أطفالها من التسرب الدراسي وسوق النخاسة في العمالة الحرفية التي تحرمهم من نعيم طفولتهم وتنتقل عليهم بمسئوليات الكبار وإعالتهم.

أن حقوق الطفل كعضو واعد لمستقبل الأسرة العربية المعاصرة لن تقدر على الوفاء بها لأسرة بمفردها بل هو مسئوليات الدولة العربية التي اقتنص الكثير من حكامها عصب العائلة أو القبلية للاستئثار بالسلطة واحتكارها إلى أجل غير مسمى، فأصبحت العصبية السياسية سواء كانت دموية أو حزبية أم طائفية على رأس المعوقات لإحراز التقدم في التنمية وتجاوز التخلف وبالتالي يصبح الاحتكار السياسي القائم على العصبية بمعانيها السابقة هي الثغرة التي يتسلل منها سلبيات العولمة وشروورها بما يفتح بشكل لا جدال فيه في أبواب النفاق والفساد وتفكيك المجتمع بنظمه ومؤسساته وامتداد ذلك بالضرورة إلى بنية الأسرة المعاصرة ووظائفها فيزداد فيها معدلات التفكك والهجر والانفصال.

هناك فرضية قريبة الاحتمال بصحتها أن ثمة ارتباطاً إيجابياً بين المضمون الأخلاقي للأسرة وتماسكها ودرجة التكامل بين العدالة الاجتماعية والحرية السياسية وحقوق الإنسان.

يترتب على ما سبق القول فيه أن صحيح هذه الفرضية في المجتمع العربي والإسلامي يقلل بالضرورة من الآثار السلبية للعولمة الأمريكية على نوعية الحياة للأسرة العربية المعاصرة، وتزيدها مناعة ضد شرورها الهادفة لاستنزاف مقوماتها القيمة والأخلاقية والإنسانية، وتجعل لإيجابيات العولمة مردوداً حضارياً يشارك في إثراء الحضارة الإنسانية.

المحور الثاني: المداخل الاجتماعية والسياسية لدراسة الأسرة

- البحث الأول: الأستاذة هبة رءوف
"تحولات الأسرة بين علم الاجتماع والنظرية الإنسانية: محاولة لرسم
خرائط النظرية واقتراحات الفهم"
- البحث الثاني: الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح
"المدخل السفني في تحليل الأسرة: محددات التنشئة الاجتماعية
والسياسية"
- البحث الثالث: الأستاذ الدكتور علي ليله
"تأثير التحولات الاجتماعية على بناء الأسرة"

ملخص بحث

تحولات الأسرة بين علم الاجتماع والنظرية الإنسانية محاولة لرسم خرائط النظر واقترابات الفهم

أ. هبة رءوف عزت

مدرس مساعد النظرية السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

استقرت الأسرة كوحدة تحليلية على خريطة العلوم الاجتماعية في داخل دائرة علم الاجتماع، درسها في كتابات النظرية الاجتماعية عندما تأمل في فلسفة الاجتماع الإنساني وتطورها ومساحاتها، وبحثها في سياقات علم الاجتماع الحضري باعتبارها وحدة تتعرض مع التمدن والتحديث لنقل أدوارها للدولة ولمؤسسات التنشئة الحديثة فحاول رصد ما اعترأها من ضمور وتغير من الامتداد إلى النووية إلى التهميش والانكماش، ومن التراحمية إلى التعاقدية، ومن الهيراركية إلى المساواتية ثم الجندرة.

وقد اهتمت الباحثة في دراسات سابقة لها ببحث إمكانية سحب الأسرة كوحدة تحليل إلى مجال النظرية السياسية باعتبار النسيج الاجتماعي أحد مساحات ممارسة الدولة -الوحدة الأساسية في التحليل السياسي- للسلطة والقوة، وتأملت كيف تقلص الاهتمام بالأسرة كوحدة تحليلية حتى في علم الاجتماع السياسي لتسود هيمنة الدولة نظرياً في الفروع البيئية بدلاً من أن تتراجع، ثم نقدت تصورات علم الاجتماع الحدائ للأسرة ومستقبلها وكونها ستذبل وتموت، والتي لم تتحقق مثلما لم تتحقق نبوءة الحدائ الموازية بشأن ذبول الدين وتراجعها في الحياة الحديثة، فالأسرة ما زالت تناضل هيمنة الدولة، وما زالت تثري الجدل بشأن تشكيلات المجتمع المدني هل تدخل فيها أم لا خاصة في ظل تنامي التشكيلات المدنية في العديد من دول العالم الثالث التي تشترك مع الأسرة والعسيرة ويظهر فيها الدور المدني للهيئات الدينية، كما أنها تعود بقوة الآن كفاعل هام في التنشئة في ظل تراجع التعليم النظامي الموحد وتعدد الأنظمة التعليمية من

ناحية و بروز التعليم المنزلي عبر الإنترنت من ناحية أخرى، فضلاً عما يمكن تسميته التعليم غير الرسمي الموازي في المنازل مع تردي مستوى الأداء التعليمي في المرحلة المدرسية بأنواعها.

ومن ناحية أخرى أبرزت التحولات الاجتماعية الأخيرة في العالم العربي تنامي الولاءات الأولية في المجال السياسي وعودتها بقوة بما أسماه البعض "موت السياسة" التي تستند في تصورهم للخيار العقلاني المواطني المحايد ونراها نحن "عودة" للسياسة بمعناها الاجتماعي الواسع، فضلاً عن قيام الأسرة في سياقات مختلفة في العالم العربي الآن بوظائف مرتبطة بالتنشئة القومية والدينية والمقاطعة الاقتصادية والمقاومة السلبية للاستبداد السياسي بل والانفتاح على النضال الوطني في فلسطين الانتفاضة وعراق المقاومة.

وتسعى هذه الورقة لاستكمال هذا الجهد النظري برسم خريطة نظرية للقضايا والهموم التي لا تتفك عن فهم تحولات الأسرة فلسفة ورؤية وجودية ودوراً اجتماعياً، وهي القضايا التي عادة ما تتم دراستها دون دراسة انعكاساتها على بنية الأسرة وعلاقتها بالوحدات الاجتماعية الأخرى، وأبرزها:

١- تحولات النظر للمرأة من كونها فاعل اجتماعي إلى كونها فرد مستقل عقلاً وفكراً وجسداً بل ووجوداً ومعرفة، وهي الرؤية التي يقدمها مفهوم الجندر، والتي انبنت في الفكر النسوي تاريخياً على الفصل بين الأسرة والجنس والانجاب بالتوالي التاريخي، ثم الفصل بين الانجاب والأمومة ومراجعة القيم الحاكمة للعلاقات الإنسانية الزوجية والوالدية.

٢- تحولات الحديث عن حقوق الطفل من رؤية حقوقه باعتبارها واجب إيجابي على والديه- ولاية وتنشئة ورعاية وتوجيه ومسئولية تنشئة أخلاقية ودينية - إلى كونها حقوق سلبية تتمثل في ترك الحرية له ككيان مستقل منذ البلوغ مطلق الحرية في التصور والتصرف والولاية على عقله وجسده حتى قبل أن يعطيه السياق القانوني الولاية القانونية الكاملة كمواطن، وبين الاثنين يتم خلق

مساحة من المجال الفردي الخاص الذي يدور بالأساس حول حرية الفرد باعتبارها حرية الجسد.

٣- تحولات المجال العمراني نحو إتاحة مساحات من الخصوصية الفردية لم تكن متاحة من قبل أثرت على مركزية الأسرة كمجال للتفاعل الإنساني اليومي، منها تنامي الفضاءات المختلفة لقضاء وقت الفراغ- خاصة مساحات التسويق للسلع الرأسمالية- وأيضاً تنامي مساحة "الصورة" إعلاماً وترفيهياً، بما أسمىناه في دراسة سابقة "التنشئة بالمشاهدة"، ناهيك عن المجال المتخيل على الشبكة الإلكترونية وخلقه علاقات حميمة مختلفة عن علاقات الأسرة خارجة عن قيود وحدود المكان والثقافة المحيطة.

٤- تنامي الخطاب عن آفاق أوسع للانتماء في ظل العولمة (الرأسمالية) وتركيز ثورة التطلعات الاقتصادية والمادية وتنامي دوائر الأعمال العابرة للقارات والتي تتطلب حراكاً مكانياً عالياً، مع تراجع مفهوم الاستقرار المكاني والوظيفي والمهني، بما ينعكس على قيم الولاء والوفاء والالتزام طويل الأجل في ظل ثقافة المخاطرة كمناخ اقتصادي له آثاره الاجتماعية على منظومة القيم الأسرية التي تتأسس على ولاء والتزام طويل الأجل يقوم على موازنة مصالح الكل بمصلحة الجزء ويفترض إمكانية تقديم كافة الأطراف لتضحيات ما، بما يحدث استقطاباً بين منظومة القيم داخل الأسرة وخارجها.

كل هذه الدوائر المحيطة بالأسرة واقعياً يتم دراستها في العلوم الاجتماعية في حقول مختلفة منها في المساحة البيئية بين الاجتماع والسياسة، وبين الاجتماع والاقتصاد، وبين الاجتماع والفلسفة، وبين الاجتماع ودراسات العمران والأنثروبولوجيا، وتتقاطع مع علم النفس الاجتماعي، بل والدراسات الثقافية (التي تدرس تحولات الذات في ظل تحولات الثقافات وتعدديتها وتنوعها الداخلي) ودراسات المرأة (خاصة أدبيات الجسد والجنس) ودراسات علم النفس والجغرافيا (مثالها كتابات ديفيد هارفي)، وهكذا.

وتتطلع هذه الدراسة للنهل من موارد مختلفة من أجل بناء تصور لدراسة وتنظير الأسرة في العلوم الإنسانية اليوم، وتوسيع زاوية البحث والفهم والنظر ما وراء التفكير ما بعد الحداثي، ثم تحليل الدراسات العربية للأسرة ومنظورها للتحويلات التي تمر بها الأسرة العربية، و"تشبيك" كل الجدالات المختلفة ذات الصلة والتي يؤدي استمرار انفصالها لعدم الإحاطة الشاملة بما يحدث للأسرة من تغيرات، نحو فهم مركب لخريطة واقع الأسرة يبني عليه تخيل لكيفية التعامل مع قضاياها يكون مناط التفكير في سبل مواجهة مشكلاتها، ويعين على تشخيص واقعها بعمق يتجاوز الحديث عن أزمة أخلاقية أو يهدف لتطوير السياسات العامة من منظور قانوني ضيق (يستدعي الدولة بقوة كمشرع وحكم)، وفك شفرة أزماتها وسبل النهوض بواقعها كي تتمكن من القيام بدورها في واقع متغير على المستوى الإنساني والاجتماعي والسياسي الأوسع.

ملخص بحث

المدخل السفني في تحليل الأسرة دراسة في محددات التنشئة الاجتماعية والسياسية

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

في إطار الأهداف الرئيسية للمؤتمر المزمع عقده حول "واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص لأوضاع الحاضر واستكشاف لسياسات المواجهة"، والتي تحدد هدفه الثاني في بيان بعض القضايا المطروحة على الساحة الاجتماعية فيما يتعلق بالأسرة، لتوضيح وجهة النظر الإسلامية في هذا الصدد، بما يساعد على دعم الدعوة لحوار الحضارات... بحيث يمكن تناول القضايا المتعلقة بالمرأة والعلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية (والسياسية) والنموذج المثالي للأسرة في المجتمع الإسلامي بحيث يساعد هذا الطرح على التلاقي الحضاري تأكيداً لقيم عالم يؤكد على التعددية (في الرؤى) واحترام القيم والمنظومات الثقافية للآخر.

فإن البحث ينطلق من المنظور السفني في تحليل الأسرة استناداً إلى حديث للنبي عليه الصلاة والسلام أشتهر "بحديث السفينة"، يقدم هذا الحديث رؤية متكاملة كلية للتعامل مع الأسرة كتكوين اجتماعي يتصل في نشاطه بالمجال السياسي وعمليات التنشئة عامة والتنشئة السياسية على وجه الخصوص. هذا التحليل السفني لا بد أن يترك آثاره في تحليل الأسرة كوحدة تحليل جماعية واجتماعية ومجتمعية، كما أنه يشير إلى محددات للتنشئة السياسية والاجتماعية داخل الأسرة، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة بما تشير إلى أنساق متنوعة للتفاعل داخل الأسرة. فإذا كان مالك بن نبي يشير في كتابه ميلاد مجتمع إلى شبكة العلاقات الاجتماعية والنسيج الاجتماعي، فإننا يمكن أن نتحدث ضمن هذا البحث عن ميلاد أسرة بما يشير ذلك إلى شبكة العلاقات الأسرية والنسيج الأسري، وحركة

الأسرة في المجال الاجتماعي-السياسي إن البعض الذي قد يشير إلى أن الأسرة "نموذج مصغر للدولة" ربما لا يكون مبالغاً، ومحددات التنشئة السياسية والاجتماعية فيها ليست بعيدة عن الأدوار الاجتماعية-السياسية وتأثيرها وفعاليتها.

في هذا السياق وضمن هذه الفكرة المركزية سنقدم في هذا البحث رؤية منهجية كلية ومحاولة تطبيقها على موضوع البحث المتعلق بمحددات التنشئة الاجتماعية والسياسية داخل الأسرة كنموذج لتفعيل بعض الرؤى المناهجة المستندة إلى "مرجعية إسلامية"، السنة النبوية بهذا الاعتبار ليست مصدراً من مصادر المعرفة، بل هي تولد مع مزيد من تأمل وتأصيل أدوات منهجية قادرة للتعامل مع الواقع وتناول مفرداته، والتعامل مع وحدات تحليل ومداخل تحليل ربما مع مزيد من الجهد تحرك دراسات مماثلة في المجال الاجتماعي وكذا في الحقل السياسي، وفي هذا المقام يشمل هذا المقترح لهذه الورقة مجموعة من النقاط المهمة:

الأولى: المدخل السفني^(١): منظور لتحليل الواقع الأسري.

الثانية: التنشئة السياسية والاجتماعية والمدخل السفني: المفهوم والعلاقات.

الثالثة: محددات التنشئة الاجتماعية والسياسية داخل الأسرة:

(١) هذا إشارة إلى حديث النبي ﷺ "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها: كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فلو تركوهم وما أرادوا هلكوا وهلوكوا جميعاً، ولو أخذوا على أيديهم نجو و نجو جميعاً" رواه البخاري.

- تأثير البيئة المجتمعية المحيطة على عمليات التنشئة السياسية والاجتماعية (الوسط).
- دراسة الأنساق المتفاعلة والمؤثرة على محددات التنشئة السياسية والاجتماعية (الأنساق القيمية - نسق العلاقات الأسرية - أنساق السلوك داخل الأسرة - أنساق السلطة - النسق الثقافي وعمليات التنقيف السياسي، الظاهرة السياسية والظاهرة الدينية وعمليات التأثير والتأثر بين الثقافة السياسية والأسرة-تأثيرات الأسرة في بناء: الرأي، الموقف، الاتجاه، الحكم حيال فاعليات المجال والنشاط السياسيين...إلخ).

وفي إطار هذه النقاط يمكن تصور تفعيل هذه الرؤية السفنية منظوراً ومدخلاً ضمن تكوينات جماعية أخرى اجتماعية كانت أم سياسية، نقدم في هذا البحث نموذجاً لعملية التفعيل معرفياً ومنهجياً، قد تلقى النجاح المأمول، أو تصيبها بعض المعاييب والتي سيكون المؤتمر الموقر فرصة للكشف عن بعض مواطن القصور، التي يمكن جبرها والتي يحسن تداركها من خلال تلك المنتديات العلمية.

ملخص بحث
تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية
على بناء الأسرة ووظائفها
متغيرات المدخل السوسولوجي

أ.د. على ليلة
أستاذ علم الاجتماع
جامعة عين شمس

أولاً: مقدمة

لقد أثرت التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي خضع لها المجتمع المصري - كنموذج للمجتمع العربي الإسلامي - على بناء الأسرة ووظائفها، بحيث أدى ذلك إلى ظهور مجموعة من الظواهر السلبية في محيط الأسرة وإذا كانت التحولات الاجتماعية الاقتصادية قد ضمت مجموعة المتغيرات المستقلة التي أثرت على بناء الأسرة ووظائفها باعتبارها المتغير التابع. فإن معالجة مثل هذه القضية يتطلب التعرف على طبيعة هذه المتغيرات وكيف أثرت على بناء الأسرة وعملياتها ووظائفها الأساسية كما يتطلب رصد التفاعلات التي نقلت تأثير المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع هذا إلى جانب استكشاف الحالة التي عليها الأسرة في المجتمع الآن من حيث المشكلات التي تعاني منها والظواهر التي تطفو على سطحها ومن الطبيعي أن نتصدى خلال هذه الدراسة لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية كمفهوم التحول ومفهوم نمط الأسرة. على هذا النحو تعالج هذه الورقة ثلاثة أقسام أساسية. الأول يتعلق بحالة الأسرة على خلفية الثقافة التقليدية والحديثة. ويتعلق الثاني بمتغيرات التحول الاجتماعي المؤثرة على بناء الأسرة ووظائفها. على حين يتعلق القسم الثالث بالحالة الشكلية التي عليها الأسرة في المجتمع العربي الإسلامي الآن بينما يتبنى القسم الرابع اقتراح سياسة اجتماعية للمواجهة.

ثانياً: متغيرات مشكلة البحث (متغيرات النمط الاجتماعي المؤثرة على الأسرة)

إذا افترضنا أن الأسرة هي المتغير التابع التي طرأ على بنائها ووظائفها بعض التغيرات نتيجة لمتغيرات التحول الاجتماعي والاقتصادي التي مر بها المجتمع والتي أثرت على الأسرة فأنا نفترض في تحديد هذه المتغيرات على النحو التالي :

١- تأثير التحديث على التغير في نمط الأسرة: ذلك أن نمط الأسرة الذي تؤكد عليه الثقافة العربية الإسلامية هو النمط النووي، وليس النمط النووي باعتبار أن النمط الأول هو الأكثر قدرة في القيام بالتنشئة الاجتماعية الفعالة إذ تؤكد المرجعية الإسلامية دائماً على الاهتمام بالوالدين، وبذي القربى والأهل وهو ما يعني أن النصوص الدينية تميل إلى التأكيد على النمط الممتد. هذا بالإضافة إلى أن الثقافة العربية المؤكدة على "القبيلة" في البادية أو "البدنة" في الريف، تميل إلى تأكيد الطابع الجماعي الذي يتوفر للعائلة الممتدة. حيث نجد أن النمط الممتد أخذ في التغير في اتجاه النمط النووي الهش وغير القادر على تحمل صدمات التحول الاجتماعي.

٢- تخلي الأيديولوجية عن دعم المنظومة القيمية لثقافة المجتمع: إذا كانت الأيديولوجية تتشكل من المبادئ إلى اتجاه العمل والفاعلية بالنسبة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها فإن الحالة الافتراضية أن تعمل هذه الأيديولوجية على دعم ثقافة المجتمع، أو تحديثها لتصبح أكثر رشداً الأمر الذي يتطلب تراكمًا أيديولوجياً يستوعبه البشر فيصبح أكثر فعالية غير أن ما حدث في المجتمع المصري هو نوع من التتابع الأيديولوجي المتناقض وغير المستوعب (التوجه القومي ١٩٥٢ - ١٩٦٠) (التوجه الاشتراكي ١٩٦١ - ١٩٧٠) (التوجه الليبرالي ١٩٧٠ - ١٩٨٠) (ما سمي بالليبرالية المرشدة ١٩٨٠ - ١٩٩٠) (تأثير أيديولوجية العولمة ١٩٩٠ - حتى الآن) حيث تتابعت هذه التوجهات الأيديولوجية وتناقضت

مع بعضها البعض فأضعفت تأثير الأيديولوجية في دعم ثقافة المجتمع التي تركت عرضه لاختراقات عديدة الأمر الذي انتهى بنا إلى منظومة قيمية ضعيفة في نهاية التحولات التي وقعت خلال العقود الخمسة الأخيرة ومن بين القيم التي ضعفت القيم المحددة لتشكيل الأسرة أو المنظمة لتفاعلاتها وعلاقتها الداخلية.

٣- الظروف التي تعرضت لها أسرة الطبقة الوسطى: فبرغم أن الطبقة الوسطى والدنيا في المجتمع حصلت على كثير من الامتيازات خلال مراحل التحول القومي والاشتراكي، وهو الأمر الذي ساعد على تماسكها وفاعلية أدائها فأننا نجد أن فترة التحول الليبرالي قد سحبت كثيراً من الامتيازات التي كانت من حق الأسرة في الطبقة المتوسطة والدنيا في المرحلة السابقة، الأمر الذي فرض تعرض هذه الأسرة لكثير من الضغوط التي فجرتها في كثير من الأحيان من الداخل بفعل تراكم مخزون التوتر في بناء الأسرة، وهو ما يعني أن هذه التحولات المتتالية جعلت الأسرة أكثر هشاشة في بنائها إضافة إلى أنها أضعفت منظومة القيم التي تتولى تنظيم وضبط تفاعل الحياة الأسرية.

٤- الهجرة إلى مجتمعات الخليج: بسبب وضع الأزمة التي بدأت تعيشه الطبقة المتوسطة في مرحلة التوجه الليبرالي فقد كانت الهجرة إلى مجتمعات الخليج - الذي أزهز فيها الطلب على اليد العاملة خلال هذه الفترة - أحد الحلول التي طرقتها أسرة الطبقة المتوسطة لتجاوز أزماتها. ومن ثم فقد انطلقت أعداد كبيرة إلى مجتمعات الخليج قدرت أحياناً بعدد يتراوح بين ٣-٤ مليون. ولقد أثرت الهجرة إلى مجتمعات الخليج على بناء الأسرة، فأدت إلى تآنيث الأسرة، كما أدت إلى أضعاف روابطها الداخلية، كما أدت إلى نشر الثقافة الاستهلاكية والمنحرفة في إطارها الاجتماعي الأمر الذي ساعد على تفكيك بنية الأسرة.

٥- تأثير العولمة: إذا كانت العولمة تسعى إلى تأسيس تجانس عالمي استناداً إلى نوعية ونمط حياة القدوة العالمية المسيطرة على

عالمنا المعاصر، فإن العولمة إلى جانب أنها اخترقت المجتمعات والثقافات القديمة حتى بلغت وحدتها المكونة كالأسرة فتولت إعادة تشكيلها بما لا يتلاءم مع سياقها هذا بالإضافة إلى أن العولمة فرضت على أجندة الحياة في المجتمع العربي الإسلامي بعض القضايا التي من المعتقد أن تؤدي إلى إضعاف بناء الأسرة الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ظواهر انحرافية وسلبية عديدة في إطارها خاصة الأسرة بعد تأثير التحولات التي خضعت لها أصبحت هشة وقابلة للاختراق.

ثالثاً: تأثير متغيرات التحول على بناء الأسرة ووظائفها:

من الطبيعي أن تؤثر متغيرات التحولات الاجتماعية الاقتصادية على بناء الأسرة فتضعفه إلى الدرجة التي يصبح فيها بناء الأسرة هشاً وعاجزاً عن أداء وظائفه الأساسية هذا بالإضافة إلى بروز بعض الظواهر السلبية على الساحة الأسرية ومن الطبيعي أن يؤدي ضعف الأسرة ووقوعها أسيرة لكثير من الظواهر السلبية والمنحرفة إلى انتشار هذه الظواهر في بناء المجتمع، فتدفعه بدوره إلى الضعف واحتمالية الانهيار، ونعرض فيما يلي لبعض من هذه الظواهر.

١- تصدع البناء والعلاقات الأسرية، حيث فقدت الأسرة تماسكها فلم تعد الأسرة تتشكل من أعضاء تتجه عواطفهم واهتماماتهم إلى داخل الأسرة، حيث تشكل الأسرة بأعضاء مركز الاهتمام لكل منهم، وإنما بدأ أعضاء الأسرة في الانصراف إلى الخارج، حيث ولى أفرادها ظهورهم إلى بعضهم البعض. الأمر الذي أضعف بناء الأسرة فأصبح أكثر هشاشة وأقل تماسكاً.

٢- انتشار الصراعات داخل بناء الأسرة، وهي الصراعات التي تشير من ناحية إلى ضعف المنظومة القيمية للأسرة وأيضاً إلى حالة الفوضى التي أثرت على تدرج المكانات والأدوار في الأسرة، ومعها سقط الاعتراف بمنظومة الحقوق والالتزامات المنوطة بالأدوار المختلفة داخل بناء الأسرة.

٣- تعرضت الأسرة للاختراق سواء في منظومتها القيمية المنظمة للتفاعل في إطارها متأثراً بالإعلام والثقافة الاستهلاكية وغير ذلك من المؤثرات الأمر الذي أعجزها عن القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية لأبنائها بصورة فعالة، من ناحية بسبب انهيار منظومة القيم الأخلاقية والدينية، ومن ناحية أخرى بسبب ضعف سيطرة الأسرة على الأبناء الأمر الذي دفع الأبناء للمشاركة في التفاعل الاجتماعي بمنظومة قيمية ضعيفة توجه سلوكياتها.

٤- الاستهانة بالحياة الأسرية ذاتها، مؤشر ذلك الاتجاه إلى تشكيل أنماط من الأسرة خارج الإطار الشرعي المعترف كانتشار الزواج العرفي بأشكاله غير الشرعية، إضافة إلى ارتفاع معدلات الطلاق والانهيار الأسري.

٥- وقوع بعض الانحرافات والجرائم الأسرية، كجرائم الخيانة الأسرية مادية كانت أو معنوية، جرائم القتل المتبادل بين الأزواج والزوجات والأبناء، بمستويات أو معدلات لم يشهدها المجتمع في مراحل تاريخية سابقة.

رابعاً: نحو سياسة اجتماعية لمواجهة مشكلات الأسرة:

حيث يقدم البحث بعض القضايا المتعلقة ببعض السياسات الاجتماعية التي تستهدف إعادة تماسك البناء الأسري، حتى يمكن أن تقوم الأسرة بوظائفها الاجتماعية بصورة سوية بحيث يسلم ذلك إلى سواء واستقرار المجتمع.

المحور الثالث: التفاعل الاجتماعي

داخل بناء الأسرة

- البحث الأول: الدكتورة رباب الحسيني
"واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة"
- البحث الثاني: الأستاذة الدكتورة إجلال حلمي
"العنف الأسري في المجتمع العربي: تحليل نقدي"
- البحث الثالث: الدكتورة حنان سالم
"الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة المصرية"

ملخص بحث

واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة

د. رباب الحسيني العوضي
الخبير بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجناحية

يمكن توصيف المرحلة الراهنة بأنها تمثل إعادة النظر في المسلمات وما قد تعارف عليه في مرحلة سابقة باعتباره يقينيات، ومن ثم يعاد طرح الأسئلة التي سبق تداولها فضلاً عن أسئلة جديدة أملتھا التغييرات المتلاحقة والسريعة التي لا تستثنى أياً من المجتمعات من تأثيراتها. وفي هذا الإطار فإن الأسرة التي كانت توصف بالعديد من الصفات التي نقدمها باعتبارها "الخلية الأولى" للمجتمع و"اللبنة الأولى" في استقراره إلى غير ذلك من الصفات التي تؤكد على أهمية الأسرة والدور الفعال الذي تؤديه في استقرار المجتمع وتدعيم ركائزه يعاد النظر فيها وفي الأسس التي تستند عليها بحيث أصبحت تستخدم توصيفات للأسرة باعتبارها مجالاً للصراع والفردية – والعنف.

لم تعد الأسرة من الثوابت، فلقد تعرضت لمجموعة من المؤثرات المحلية والعالمية، بحيث أصبحت الضرورة ملحة لإعادة فهمها في إطار من تغيير أنماطها ووظائفها التي ظلت تقوم بها عبر فترات تاريخية طويلة. ذلك التغيير الذي لحق بالأسرة وأدوارها لا يمثل خصوصية محلية أو تختص به مجتمعات دون غيرها، إنما هو تغيير تشهده كافة المجتمعات لأسباب ترتبط بالظروف والتغيرات الداخلية من جانب وبتأثيرات العولمة من جانب آخر بكل ما تحمله من تناقضات وتحديات، بحيث بات السؤال عن مغزى الأسرة ووظائفها التي تبدلت سؤالاً ملحاً في ظل مجتمعات تتغير حدودها الاقتصادية والسياسية بل والثقافية. مجتمع أصبح يوصف بأنه "مجتمع الأزمة" وهو أيضاً مجتمع "المخاطر" التي يصعب التنبؤ بها.

لقد بات لفظ الأسرة ذاته مفرغاً من مضمونه المتعارف عليه في ظل دعوة "لأسرة عالمية" تغير معالم وحدود العالم وترسخ مفاهيم جديدة حول الهوية الثقافية، والعولمة الثقافية وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي تستوجب تأسيس فروع من العلم الاجتماعي لدراستها وتبيان تأثيراتها المختلفة.

ومن هذا المنطلق تأتي مفاهيم وأدوات علم الاجتماع النظرية والمنهجية التي اهتزت الكثير من مسلماتها ولم تعد تسعف نظريات المنظرين الأوائل في فهم ما يكتنف العالم من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فنظريتي التوازن والصراع لا تمتلكان قوة تفسيرية عالية لما يحدث من تغيرات وتحولات اجتماعية لحقت بالمجتمعات ومؤسساتها المختلفة وفي القلب منها الأسرة.

والدراسة التي نحن بصدددها لا تسعى للتأكيد على ما للأسرة من دور محوري في الحفاظ على كينونة المجتمعات واستقرارها، فتلك إحدى المسلمات التي أسس عليها علم الاجتماع الأسري، يتبلور هدف الدراسة في الكشف عن الواقع الفعلي للأسرة المصرية من خلال التعرف على الدور الذي تقوم به في عملية التنشئة الاجتماعية، على اعتبار أن المسؤولية الأولى في صياغة الفرد تنوّلها الأسرة ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى مثل المدرسة، ووسائل الإعلام وغيرها. إلا أنه يظل للأسرة دور محوري أو ينبغي أن يكون لها هذا الدور في التنشئة الاجتماعية والتي مهما اختلفت التعريفات بشأنها فأنها تتفق على كونها عملية يكتسب من خلالها الفرد ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه بأبعاده المختلفة، تزوده بمهارات عن نفسه ومجتمعه ومحيطه الذي يعيش فيه، وبقدر ما بها من قيم للتدعيم والدفع فأنها تتضمن قيم للإلزام بل والقهر في بعض الأحيان وتلك القيم لا تتمتع جميعها بالثبات والجمود فبعضها ينقل من جيل لآخر وبعضها الآخر يضم ويتحلل بالإضافة للقيم التي تتجدد وتلك التي تستحدث.

وبالرغم من اختلاف الرؤى والمعالجات النظرية بشأن عملية التنشئة الاجتماعية إلا أنه من الثابت أن عناصرها الأساسية ترتبط باكتساب الثقافة والعمل على تكاملها في شخصية الفرد والتكيف مع البيئة الاجتماعية وهي عناصر في مجملها ترتبط باكتساب الطرق في السلوك والتفكير والشعور، ومن هنا تتبدى أهمية الأسرة في القيام بتلك المهام، ويتبدى عمق التأثيرات السلبية، والخلل الذي يلحق بالمجتمع نتيجة عجز الأسرة عن القيام بتلك المهام.

فالخلل في أي من هذه العناصر ينجم عنه توترات تنعكس على بنية المجتمع ذاته وتهدد استقراره. فالتنشئة الاجتماعية إذا ما نظرنا إليها باعتبارها إلزاماً مقبولاً طواعية من قبل الشخص حين ذاك تتكامل عناصرها الثلاثة في شخصية الفرد استبطاناً واستيعاباً وممارسة دونما إحساس بالقهر والإجبار من قبل المحيط الاجتماعي الذي يطوقه، على حين أنه في حالة عدم تمثّل قواعد ومعايير التنشئة الاجتماعية، فأنها تأخذ صيغاً للقهر والإجبار والقسر فتصبح بذاتها أداة إرغام تدفع الفرد للتمرد عليها ويتجسد لديه شعور بأنه مراقب من المجتمع المحيط به بما يعوق تفاعله ويحد من قدراته.

لقد تعددت الدراسات التي كان مجال اهتمامها الأسرة، وخاصة بعدما لحق بها من توترات وتغييرات تهدد بقائها ذاته والشكل المتعارف عليه لها والأسس التي تستند إليها، ومن ثم يمكن تصنيف تلك الدراسات إلى:

- ١- دراسات تطرح ضرورة إعادة النظر في التنشئة الاجتماعية في ظل التأثيرات العالمية وتأثيرات العولمة على ثقافات المجتمعات.
- ٢- دراسات تؤكد على ضرورة دراسة التنشئة الاجتماعية بالتأكيد على دراسة البعد الثقافي والديني للمجتمعات، على اعتبار أن لكل مجتمع خصوصياته وخصائصه المميزة له.

٣- دراسات تدعو لإعادة النظر لعملية التنشئة الاجتماعية في إطار قضايا المرأة والدعوة إلى ما عرف بتمكين المرأة بإتاحة الفرصة لها للمساهمة في التنمية.

٤- دراسات تتعرض لمشكلات بعينها للمجتمع، ومن ثم تحدد أحد جوانب الخلل في التنشئة الاجتماعية (العنف، تعاطي المخدرات، التسرب من التعليم، عمالة الأطفال ...) حيث أن كل من هذه الأمراض الاجتماعية إنما ينجم في أحد أبعاده عن تقصير ما، في القيام بمهام التنشئة الاجتماعية في أحد أبعادها.

إلا أنه مهما اختلفت زوايا التناول لقضية التنشئة الاجتماعية، فثمة اتفاق على توافر الخلل بأحد أركانها أو بها مجتمعة، والأسرة باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية ليست مستبعدة من هذا الخلل والتقصير الذي لحق لأسباب متعددة.

والدراسة التي نحن بصددتها ستعالج موضوع التنشئة الاجتماعية في الأسرة بالنظر إلى عدة قضايا على النحو التالي:

أولاً: التنشئة الاجتماعية : المفهوم - العناصر .

ثانياً: واقع الأسرة في المجتمع: مظاهر الخلل والأسباب.

ثالثاً: مشكلات الأسرة كما تعكسها البحوث الميدانية.

رابعاً: خاتمة.

ملخص بحث
العنف الأسري في المجتمع العربي
تحليل نقدي

أ.د. إجلال إسماعيل حلمي
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة عين شمس

عرف المجتمع الإنساني العنف الأسري منذ أن قتل قابيل هابيل، كما عرفت المجتمعات على مر العصور العنف الموجه ضد المرأة والطفل في ظل عملية التأديب المقبولة اجتماعياً. ولأن العنف الموجه ضد أفراد الأسرة كان يحدث من وراء الأبواب المغلقة لملايين المنازل في العالم، لذلك لم تكن البيانات كافية ولا توضح المعدلات الحقيقية لظاهرة إيذاء الأطفال والزوجات خاصة الضرب المبرح لكل منهم، وحديثاً أمتد العنف لكي يطال كبار السن من الآباء والأمهات فضلاً عن العنف المتبادل بين الإخوة والأخوات، والعنف الجنسي بارتكاب الفحشاء في المحارم. وكلها أمور تتعارض مع ما تنادي به الأديان السماوية والأعراف عن المودة والرحمة مع ذوي القربى.

وإذا كان العنف الأسري في أمريكا والمجتمع الغربي قد اقتصر في أوائل الستينيات على الأفراد الذين يعانون من الاضطراب العقلي أو الفقراء ذوي الدخل المنخفض، فإنه في عام ١٩٦٩ نشرت الإدارة الأمريكية للرعاية الصحية والتعليمية قائمة بمظاهر العنف الموجه للأبناء تم حصرها من تقارير الأطباء بالمستشفيات.

أما العنف الموجه نحو الزوجات فقد نال قليل من الاهتمام من جانب العامة ورجال الشرطة وعلماء الاجتماع في الغرب حتى عام ١٩٧٠ حيث تم إنشاء مكاتب رسمية لتسجيل حالات إساءة معاملة الطفل وإهماله، وإيجاد منازل آمنة ومأوى للزوجات اللاتي تعرضن للضرب والإيذاء.

أما في مصر فتقتصر جرائم العنف الأسري على ظاهرة الثأر في صعيد مصر أو للدفاع عن الشرف، ولكن منذ منتصف السبعينات بدأ الاهتمام الرسمي والأكاديمي بتتبع الإحصاءات الرسمية وإجراء البحوث للتعرف على خصائص فعل العنف، وكيف تستجيب الضحية لهذا الفعل والأدوات المستخدمة والعلاقة القرابية بين الجاني والمجني عليه واكتشف الباحثون أشكال مختلفة من العنف الأسري بين الأخوة والأخوات والعنف الموجه نحو الآباء والأمهات وكبار السن.

ولقد شهدت المحاكم الشرعية في مصر والسعودية والأردن وسوريا وفلسطين وغيرها من المجتمعات عدداً من القضايا المرفوعة من نساء ضد أزواجهن مطالبات بحقهن في الخلع بعد الاعتداء عليهن وعلى أولادهن وتعرضهن لضرب مبرح أدى إلى إحداث عاهة مستديمة وكدمات في أماكن متفرقة من الجسد، ناهيك عن القهر النفسي والحط من قدر الزوجة والأبناء.

ونبرز في هذا المجال تزايد معدلات العنف المضاد من جانب الزوجات والأبناء ضد مصدر العنف الذي أصبح خبرة ذاتية للحياة اليومية.

ورغم أن أغلب الدراسات والبحوث تركز على الضرب والإساءة الموجهة للزوجات والأبناء إلا أنه انتشر خلال العقد الماضي مظاهر مختلفة من العنف موجهة من الأبناء ضد الأمهات والآباء من ضرب وطرد من المنزل وقتل وخلافه.

وإذا نظرنا للبيانات الخاصة باعتداء الأمهات على الأبناء يتضح مدى العدوانية التي أصبحت عليها بعض الأمهات من سب وصفع وضرب على أبسط الأشياء وأن تكرار هذا السلوك مراراً داخل المنزل يجعل الأبناء يسلكون بعنف إلى حد الضرب والقتل.

أما النساء اللاتي يقتلن أزواجهن بسبب الإيذاء البدني فقد كان لهن تاريخ طويل من العنف الموجه ضدهن من قبل الآباء في

طفولتهن ثم من قبل الأزواج بعد ذلك. إن المرأة تلجأ للقتل تحت ضغط القهر والظلم الاجتماعي والثقافي.

ويثير موضوع العنف الأسري العديد من التساؤلات حول ماهيته وأبعاده وخصائصه وهو مسألة تشير إلى العلاقة بين القوي والضعيف كما تعبر عن وجود نقطة تحول هامة في العلاقة الأسرية أو منعطف حاسم في مسار العلاقات الأسرية بناء عليها يتحدد مصير الأسرة إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ.

ولذلك ترى الباحثة أن العنف الأسري يعبر عن أزمة تمر بها الأسرة بدأت بمشكلات استعصى حلها أو مواجهتها فتحوّلت إلى عنف، وهو سلوك غير مرغوب فيه ومرفوض يهدد نسق الأسرة وإن انتشاره في المجتمعات العربية وتزايد معدلاته الإحصائية يبرز مدى الاختلال في الأسرة وتبعاتها السلبية المؤدية إلى تصدع وتفكك الأسرة العربية.

أن انتشار هذه الظاهرة تهدد نسق الأسرة التي هي الخلية الأولى للمجتمع كما يهدد الزواج كنظام اجتماعي يمهد لشرعية العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة وإنجاب الأبناء الشرعيين لاستمرار النوع البشري وإعمار الأرض.

وهذا ينقلنا إلى تساؤل مؤداه إذا كان العنف الأسري يعد أزمة اجتماعية فهل هي أزمة بنائية أم أزمة نسق؟ بمعنى أن الأزمة قد تتصل ببناء المجتمع ككل أو أنها تتصل بتناقضات وتداخلات تحدث في أحد الأنساق الفرعية للمجتمع كالنسق الاقتصادي أو السياسي الثقافي أو الاجتماعي وغيرها.

إن العنف الأسري يعد أزمة اجتماعية تعكس العديد من التحديات والتناقضات كما تعكس مرحلة تحول لا تحدث في المجتمع العربي على نحو طبيعي تدريجياً بل أنه تغير من أجل إحلال ثقافة مكان ثقافة أصيلة، خاصة وأن نسق الأسر يشكل مع الأنساق الاجتماعية الأخرى منظومة متكاملة تخدم النظام الاجتماعي العام.

وبالتالي فإن أي أزمة اجتماعية تكون مرتبطة بما يسود المجتمع العربي من تحولات سياسية اقتصادية واجتماعية وثقافية خلال هذه المرحلة التاريخية التي نعاني فيها من تحديات الإعلام والعولمة، ومن فرض للنموذج الغربي - الصهيوني على أنساقنا ونظما الاجتماعية ومنها الزواج والأسرة.

أن تفضيل الباحثة لمصطلح الأزمة **Crisis** عند الحديث عن العنف الأسري بدلاً من اعتباره مجرد مشكلة اجتماعية يرجع إلى أن الأزمة تعد ظاهرة أعمق وأكثر خطورة على المجتمع وأنساقه الفرعية من المشكلة **Problem**، وقد تؤدي إلى حدوث اختلالات في الأسرة وتصدعات تعرضها للانهيار، بينما المشكلة تعد أقل خطورة على النظام الاجتماعي ويمكن التوصل إلى حلول لمواجهتها عندما يصعب حل تلك المشكلة تتولد الأزمة الاجتماعية.

فالعنف الأسري إذن أزمة أسرية تعبر عن انهيار الأسرة كوحدة اجتماعية اقتصادية ثقافية وانتحال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها نتيجة لفشل أحد أفرادها أو أكثر من القيام بالتزامات دوره بشكل مرضى. وقد حظى هذا الموضوع باهتمام علماء الاجتماع والنفس والأخصائيين الاجتماعيين مستخدمين مصطلح "الأسرة متعددة المشاكل" للتعبير عن الأزمات التي تمر بها الأسرة خلال دورة حياتها.

وعن مظهر وأنماط العنف الأسري التي تضمنتها التقارير والإحصاءات الرسمية والبحوث الميدانية تبين أنها تنقسم إلى عنف جسدي ولفظي ونفسي وجنسي واقتصادي وسياسي. كما أن هناك العنف الظاهري والعنف المسكوت عنه. أما العنف الظاهري فيتمثل في قتل الوليد حياة للعرض، وهناك العرض والزنا بالمحارم والإجهاض وتحريض المرأة والصغار على الفسوق والخيانة الزوجية والضرب المبرح للطفل والمرأة وإصابته بعاهات مستديمة، وغيرها من الجرائم الأسرية المباشرة التي تصل إلى الشرطة ووسائل الإعلام.

أما "العنف المسكوت" عنه فهو لا يظهر في الإحصاءات الرسمية ولا تكون له آثار مادية تدفع المجني عليه للعلاج في المستشفيات أو اللجوء للشرطة والمحاكم لحمايتها. ومن صور هذا النوع من العنف: تزويج البنت رغماً عنها والتهديد بالطلاق أو تطليق الزوجة دون رضاها وختان البنات وحرمانهن من التعليم، والضرب المبرح للأطفال والزوجات والاعتداء الجنسي على البنات الصغيرات وممارسة الشذوذ مع الذكور الصغار وغيرها من السلوكيات السلبية التي يتم التكتّم عليها لأنها ترتبط بخصوصيات الأسرة حتى لا يفتضح أمر الجاني وحتى لا يتعرض الجاني للعقوبة أو التشهير به وبالأسرة.

لذلك فإن ما يتوفر من بيانات رسمية حول العنف الأسري تعد محدودة جداً لأنها تركز على الجرائم (التي قد تكون في حدود ١٠%) أما أشكال العنف المسكوت عنه فلا تدخل في إطار البيانات الرسمية ولذلك ينظر إلى العنف داخل الأسرة على أنه حالات محدودة لا تصل إلى حد الظاهرة.

- كيف يمكن إدارة أزمة العنف الأسري الذي تعاني منه المجتمعات العربية من حيث الوقاية والعلاج؟ خاصة أن البعد الوقائي يرتبط بعمليات التنشئة الاجتماعية وزيادة وعي أفراد الأسرة بخطورة العنف الموجه نحوهم وضرورة المكاشفة والمصارحة به. كما أن للإعلام دور كبير في تخفيف العنف عن طريق تغيير الصورة التقليدية للمرأة العربية: الضعيفة للعوب المغلوب على أمرها.

أما البعد العلاجي لظاهرة العنف الأسري فيتطلب توافر استراتيجيات قابلة للتطبيق ذات طابع شمولي يتعامل مع العنف والتقاليد الموروثة والممارسات السلوكية ضد الأطفال والنساء وكبار السن والمحارم وذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن سلامة جميع أفراد الأسرة واختفاء فكرة أن يكون سلوك العنف نمطاً ثقافياً يتناقله الأبناء عن الآباء.

ولأن الدراسة الراهنة تقوم على تحليل البيانات الرسمية وغير الرسمية المتاحة عن ظاهرة العنف الأسري في المجتمع العربي

لمقاربتها بالواقع الحقيقي وعلاقتها بالعوامل الداخلية والخارجية فسيتم التركيز على المحاور التالية:

أولاً: إشكالية القوة والضعف كمدخل لتفسير مفهوم العنف الأسري وارتباطه بالتركيبة الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية للمرأة والرجل والطفل.

ثانياً: العنف الأسري هل هو مشكلة اجتماعية أم أزمة تهدد بناء الأسرة العربية ووظائفها ولها انعكاساتها السلبية المرتبطة بالتحويلات السريعة التي يمر بها المجتمع العربي وما يفرض عليه من تطبيق للنموذج الأمريكي الغربي الصهيوني تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ثالثاً: رصد حجم ظاهرة العنف الأسري في المجتمع العربي، وهل تتباين كما وكيفاً من مجتمع إلى آخر.

رابعاً: دور العولمة والإعلام والحروب في التكريس للعنف الأسري.

خامساً: دورة المؤسسات الرسمية والتشريعات والاتفاقيات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة أزمة العنف الأسري في المجتمع العربي.

ملخص بحث

الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة المصرية
دراسة في تحليل المضمون لصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠ -
٢٠٠٣

د/ حنان سالم

مدرس علم الاجتماع
بجامعة عين شمس

يشهد مجتمعنا المصري تحولات اجتماعية واقتصادية ارتبطت بالتحويلات العالمية، وأثرت هذه التحويلات بصورة كبيرة على منظومة القيم الأسرية وعلى بنائها وتماسكها، خاصة في ظل السياسات الاقتصادية المتعلقة بالخصخصة، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحرة. الأمر الذي أفرز العديد من المشكلات وأهمها الفقر والبطالة وتزايد معدلات اليأس والحرمان، وتدني مستوى الأجور، وتضرر الطبقات المتوسطة والكادحة من ارتفاع الأسعار، ومن ثم عدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية.

ويضاف لذلك عم قدرة الآباء والأمهات على أداء أدوارهم الحقيقية كما ينبغي أن تكون في عملية التنشئة الاجتماعية في معظم الأحيان، نظراً لغياب الأب والأم لفترات طويلة خارج المنزل بحثاً عن الرزق أو هجرة الأب خارج الوطن لنفس السبب وتحمل الأم عبيء المسؤولية كاملة، الأمر الذي أفرز العديد من المشاكل الاجتماعية داخل الأسرة المصرية مثل التفكك الأسري، الطلاق، الخيانة الزوجية.

ومن أهم الظواهر السلبية التي يشهدها المجتمع المصري وترتبط بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية انتشار التطلعات الاستهلاكية بين كل فئات المجتمع، وخاصة لدى الشباب، فضلاً عن

بروز العديد من المشكلات الأخرى مثل إدمان المخدرات وانتشار السلبية واللامبالاة مع ضعف الوازع الديني، والقيم المؤكدة على التراحم والترابط بين أفراد الأسرة الأمر الذي أدى إلى انتشار كثير من السلوكيات السلبية وارتفاع معدلات العنف وخاصة العنف المرتبط بالقتل.

فقد بلغ عدد جرائم القتل العمد في المجتمع المصري بصفة عامة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وفقاً للحصر الذي قامت به الباحثة من خلال المادة الإعلامية المنشورة بصحيفة الأهرام ٩٠٩ جريمة قتل منهم ٢٥٧ جريمة قتل تمت في محيط الأسرة أي بنسبة ٢٨% هذا بخلاف جرائم الشروع في القتل والتي بلغت ١٠ جرائم، فضلاً عن جرائم الانتحار التي سجلتها الباحثة بصورة خاصة بعيداً عن جرائم القتل والتي وصلت خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى ١٠٥ حالة انتحار.

ونسبة جرائم القتل في محيط الأسرة بالنسبة لجرائم القتل بصفة عامة تعتبر نسبة كبيرة، الأمر الذي يتطلب منا إيجاد تفسير اجتماعي لهذه الظاهرة في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري.

وكما هو ثابت ومتعارف عليه فإن التفسير الذي يسبق الحكم على أي ظاهرة اجتماعية من أهم أهداف البحث العلمي، ويضاف لذلك أيضاً أن الأسرة هي نواه المجتمع، والمحافظة على الأسرة وعلى كيانها وتماسكها وتواجدها بصورة سليمة يعد أساس لأي مجتمع متقدم أو يسعى نحو التقدم والنهوض.

ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسة التي تحاول الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما أكثر أنماط جرائم القتل شيوعاً داخل الأسرة المصرية وفقاً لما نشر بصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟

٢- ما أهم خصائص جرائم القتل داخل الأسرة المصرية وأهم سمات مرتكبيها وفقاً لما نشر بصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟

٣- ما الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم قتل الأزواج للزوجات وفقاً لما نشر بصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟

٤- ما الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم قتل الزوجات للأزواج وفقاً لما نشر بصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟

٥- ما الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم قتل الأبناء للأبناء وفقاً لما نشر بصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟

٦- ما الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم قتل الأبناء للأبناء وفقاً لما نشر بصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟

٧- ما الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم قتل الأشقاء وفقاً لما نشر بصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟

٨- ما الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم قتل الأقارب وفقاً لما نشر بصحيفة الأهرام في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدت الباحثة على الإجراءات المنهجية الآتية:

١- أسلوب الدراسة:

اعتمدت الباحثة على الأسلوب الكشفي والتاريخي بهدف التعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة المصرية ومعدلات ارتفاعها وانخفاضها عبر سنوات الدراسة الأربع من عام ٢٠٠٠-عام ٢٠٠٣.

٢- مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من دار الكتب المصرية بالقاهرة وأرشف المعلومات بمؤسسة الأهرام.

ولكي يتحقق الهدف من الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم اختيار العينة بطريقة عمدية وكان التركيز على صفحة الحوادث وتسجيل جرائم القتل بصفة عامة. وقد بلغ عدد مفردات العينة الخاصة بالدراسة (جرائم القتل داخل الأسرة، ٢٥٧ جريمة).

وقد استغرقت فترة الإطلاع والتسجيل والتصوير شهر وأربع أيام من ٦/١ - ٢٠٠٤/٧/٤.

٣ - أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على صحيفة تحليل المضمون والتي تضمنت مجموعة من المتغيرات على النحو الآتي:

النوع

السن

مكان ارتكاب الجريمة (المحافظة - المدينة)

الحالة الاجتماعية للمتهم - للمجني عليه

عدد المتهمين - عدد المجني عليهم - علاقة القرابة بين الجاني والمجني عليه - أسباب ارتكاب الجريمة - الأداة المستخدمة في الجريمة - الشهر - كيفية ارتكاب الجريمة (هل تم التخطيط للجريمة أم لا) وهل تمت الجريمة بصورة منفردة أم في وجود شريك - هل تم التمثيل بالجثة. (مع تحديد أهم طرق التمثيل بالجثة).

٤ - معالجة البيانات:

اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المضمون **content** **Analysjs** لمحتوى الرسالة الإعلامية المنشورة بصحيفة الأهرام والخاصة بجرائم القتل داخل الأسرة ولم تهتم الباحثة بمساحة الخبر وشكله بقدر اهتمامها بمضمون الرسالة ووضوحها بحيث يسهل استخراج البيانات والمعلومات

الخاصة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها وتمت معالجة البيانات
على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

تنظيم المعلومات كمياً وفق مجموعة من القواعد الإجرائية
كي يسهل بعد ذلك قياسها والتعامل معها إحصائياً.

المرحلة الثانية:

وشملت التحليل الكيفي لمضمون الرسالة الإعلامية بحيث
يتسنى للباحثة الكشف عن ملامح جريمة القتل والدافع إليها ثم
محاولة استخلاص الكيفية التي أصبح يعبر بها أفراد الأسرة الواحدة
عن أنفسهم في مواقف الخلاف، وأخيراً محاولة فهم وربط العوامل
البيئية الخاصة المرتبطة بجريمة القتل بالعوامل البنائية العامة
المرتبطة بالمجتمع المصري في فترة الدراسة والتي لا تتفصل عن
العقود القلية الماضية وخاصة منذ منتصف السبعينات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- أن جرائم القتل أصبحت متبادلة **Interpersonal** بين جميع أفراد
الأسرة من الأباء للأبناء ٩% ومن الأبناء للأباء ١٦% وبين
الأشقاء ١٥% وأكثر وضوحاً بين الأقارب (علاقات القرابة
والنسب والمصاهرة) ٢٨% وبين الأزواج فقد بلغت نسبة جرائم
قتل الأزواج للزوجات ٢١,٤% وجرائم قتل الزوجات للأزواج
١٠,٥%.

٢- تتم عادة جرائم القتل داخل الأسرة بصورة منفردة وجرائم القتل
داخل الأسرة من الجرائم غير المخطط لها (٧٥% من الجرائم
غير مخطط لها) و ٢٥% من جرائم القتل هي التي تم التخطيط
لها.

٣- كثيراً ما يلجأ الجناة إلى التمثيل بالجنحة لإخفاء معالم الجريمة
ولدرء الشبهات عن أنفسهم وللتمثيل بالجنحة عدة صور منها تقطيع

الجثة إلى أجزاء وحرقتها وتشويها وقد تستخدم أكثر من وسيلة في التمثيل بالجثة.

٤ - أكثر الأدوات استخداماً في جرائم القتل داخل الأسيرة السلاح الأبيض.

المحور الرابع: الأطر النفسية والتربوية

والدينية لتنشئة في الأسرة

- البحث الأول: الأستاذة الدكتورة فايزة يوسف
"السياق النفسي والاجتماعي لتنشئة الأبناء داخل الأسرة"
- البحث الثاني: الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل علي
"الأبعاد التربوية للتفاعل والعلاقات داخل الأسرة"
- البحث الثالث: فضيلة الشيخ جمال قطب
"تكامل البناء الأسري وتفاعل أدواره"

ملخص بحث

وموضوعه (السياق النفسي والاجتماعي لتنشئة الأبناء في الأسرة)

أ.د. فايزة يوسف عبد المجيد
أستاذ علم النفس ورئيس قسم
الدراسات النفسية والاجتماعية
بمعهد الدراسات العليا للطفولة
جامعة عين شمس

- دور الأسرة في تنشئة الأبناء:-

على الرغم من تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إلا أننا لا نكون مخطئين إذا قلنا أن كفة الأسرة ترجح عن بقية المؤسسات الأخرى كلها. ذلك لأن الأسرة تتولى رعاية الفرد وتهذيبه في أهم الفترات وأعمقها أثراً في بناء شخصيته في مرحلتي الطفولة والمرحلة، وفي تكوين اتجاهاته وقيمه وأفكاره، بل وفي تشكيل حياته بصفة عامة. وعلى الأسرة يقع قسط كبير من واجب التربية الخلقية والوجدانية والبدنية وفي جميع مراحل الطفولة، بل وفي المراحل التالية لها كذلك.

(هدى قناوي، ١٩٨٨، ص ٥٨)

- وللأسرة وما يسود فيها من أساليب تنشئة مختلفة دور فعال في حياة الفرد، وفي إكسابه خبراته الأولى، كما تختلف كل ثقافة في طرق وأساليب متباينة من أساليب التنشئة الاجتماعية، ويختلف الأبناء في إدراكهم للطريقة التي يعاملون بها من قبل والديهم. فالعلاقات والاتجاهات السيئة والظروف غير المناسبة. قد تؤثر تأثيراً سيئاً على النمو النفسي، وعلى الصحة النفسية للطفل.

(حامد زهران، ١٩٨٤، ص ٥١٢)

وقد وجد الباحثون أن للخبرات التي يخبرها الطفل في محيط أسرته وخاصة في السنوات الأولى لطفولته أثراً كبيراً على مستقبل

حياته، وقدرته على التوافق المطلوب، حيث يرى محمد عماد الدين إسماعيل وزملاؤه أن الاتجاهات الأولى التي يكتسبها الطفل. في محيط أسرته تعتبر الخلفية أو الأرضية التي في ضوئها يترحم الخبرات الجديدة.

(محمد عماد الدين إسماعيل وزملاؤه، ١٩٨٣، ص ٦٦)

لذا - كان إجماع الباحثين في مجالات التنشئة الاجتماعية مع اختلاف أطرافهم النظرية، على أن للخبرات الأسرية لاسيما في مراحل الطفولة المبكرة تلعب دوراً كبيراً وأساسياً في بناء شخصية الطفل وفي نموه النفسي والاجتماعي.

(كاظم والي أغا، ١٩٨٩، ص ١٣٧)

فالطفل منذ بداية حياته في حاجة لمساعدة والديه لتحقيق مطالب نموه الاجتماعي وتكيفه مع المجتمع وقيامه بأدواره الاجتماعية المتوقعة منه في المجتمع، ولا يحدث ذلك إلا من خلال تفاعل الطفل مع والديه.

إن العلاقات والتفاعلات السائدة في الأسرة تؤثر تأثيراً قوياً على سلوك الفرد الاجتماعي، وانعدام أو اضطراب هذه العلاقات يؤدي إلى ظهور انحرافات سلوكية بالغة الخطورة.

ولكي نستطيع أن ندرس تأثير الأسرة على النمو الاجتماعي يجب أن نحلل العلاقات داخل الأسرة والتي تؤثر في نمو الطفل والتي تتمثل في: العلاقة بين الوالدين، والترتيب الميلادي للأبناء، والفروق بين الجنسين، ومستوى تعليم الوالدين، والمستوى الثقافي الاجتماعي للأسرة.

وسوف نوضح فيما يلي دور هذه العلاقات داخل الأسرة:

(١) العلاقات بين الوالدين:

فالعلاقات الأسرية الموجبة المتمثلة في السعادة الزوجية والتوافق الزوجي، سوف ينعكس ذلك على تماسك الأسرة، وبما

ينعكس أيضاً على نمو الطفل وتمتعه بشخصية متزنة، كما يؤدي إلى إشباع حاجة الطفل إلى الأمن النفسي وإلى توافقه النفسي أيضاً.

أما العلاقات الأسرية السالبة المتمثلة في التعاسة الزوجية سوف تؤدي إلى تفكك الأسرة وتحولها إلى أسرة متصدعة إما نتيجة للشجار الدائم والطلاق والهجر، وغياب أحد الوالدين بما يخلق جواً يؤدي إلى نمو الطفل نمواً نفسياً مضطرباً.

(عبد الرحمن سيد سليمان، ١٩٩٧، ص ٥٤٤)

ويرى سوت ليلاند (Statt Leland) - أن الصراع بين الزوجين يؤدي إلى سوء التكيف الانفعالي للأبناء، ويقف حائلاً أمام إشباع حاجات الأطفال الأساسية، ويمنعهم من اكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة لتكيفهم مع المجتمع، حيث يتأثر النمو الاجتماعي للطفل بالجو الأسري العام داخل الأسرة.

(Statt Leland, 1971, P. 153)

٢) العلاقة بين الإخوة:

تبدأ العلاقات مع الإخوة مع مولد طفل ثاني في الأسرة، فالطفل الأكبر يمكن أن يأخذ بعض أدوار الأبوة بطريقة أكبر من الطفل الأصغر، ويمكن أن يتعلم الطفل الأصغر بعض المهارات من أخيه الأكبر من خلال التفاعل معه، أو من خلال اللعب، وهذا لا يفيد الأخ الأصغر فقط، ولكنه يفيد الأخ الأكبر أيضاً.

(Andreas Demetron, 1998, P. 293)

إن تفاعلات الأشقاء تكون إيجابية حينما يكون الأخ الأكبر سعيد بمساعدة إخوته ومستمتع بها من البداية، وعند ما يكون الإخوة من نفس الجنس، فهما يلعبان معاً بسعادة، ولكن قد يحدث التنافس بين الأشقاء، أو الشعور بالتباغض أو التعارض أو الاستياء، وهذا أمر ممكن ومحتمل الحدوث.

(علاء الدين كفاي، ١٩٩٧، ص ٢٦٠)

٣) علاقة الطفل بوالديه:

ويذكر (هارتوب - Hartob) ١٩٧٩ - أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على النمو الاجتماعي لدى الأبناء، ومن أكثر هذه العوامل أهمية العلاقة بين الطفل ووالديه وتفاعله معهم، حيث يعتبر سلوك الوالدين مع الأبناء وما يتعلمه الأبناء من خلال تفاعلهم مع الوالدين من أهم العوامل التي تساهم في تطور النمو الاجتماعي لديهم.

(Franzdiane Zulime, 1977, P. 24)

ولقد أشار علماء النفس إلى أن أسلوب المعاملة في الأسرة والنمط المقابل له في شخصية الطفل وسلوكه، فالنمط كنمط من أساليب المعاملة الوالدية من شأنه أن يخلق شخصيته.

عدوانية سيئة التوافق لديها مشاعر عدم الطمأنينة، شخصية خائفة، أما الحماية الزائدة عن الحد، فإنها تخلق شخصية أسلوبها طفلى وإنطوائى ليست لديها القدرة على تحمل المسؤولية، تعاني من صعوبات التوافق، كما أن الآباء المسيطرون قد يؤدي سلوكهم إلى طبع شخصيات أبناؤهم بطابع الخنوع والخجل، أما الآباء المتقبلون لأبنائهم فقد يطبعون شخصياتهم بطابع المتقبل للناس اجتماعياً المتوافق الوثاق من نفسه.

(عبد الرحمن سليمان، ١٩٩٧، ص ٥٤٤)

وأخيراً - فإن الأسلوب الأمثل في تربية الأبناء هو الاعتدال في المعاملة وتحاشي الإهمال والحماية الزائدة والقسوة والتدليل الزائد، وإتباع أسلوب الحزم والضبط مع توضيح الخطأ الذي ارتكبه حتى لا يكرره مرة أخرى.

٤) الترتيب الميلادي للأبناء:

فترتيب الطفل الميلادي يجعل لكل ابن بيئة سيكولوجية مختلفة عن بيئة الآخر، وهذا التباين يأتي باختلاف التفاعل بين الوالدين وكل ابن من أبنائهما، فتفاعلها مع الطفل الأول ليس كتفاعلها مع الطفل الأوسط، أو الطفل الأخير.

(فؤاد البهي، ١٩٨١، ص ١٨٨)

(٥) الفروق بين الجنسين:

تتأثر أساليب التنشئة الاجتماعية لدى الوالدين بجنس الأبناء وهذا ما أكدته كثير من الدراسات كمتغير رئيس.

حيث ظهر من دراسة جابر عبد الحميد (١٩٨٧) على عينة من المجتمع القطري أن الآباء كانوا أكثر تسامحاً مع الأبناء الذكور منهم من الإناث.

وفي دراسة محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون (١٩٨٢) - تبين أن التنشئة الاجتماعية لدى الأبوين تتأثر بجنس الأبناء، وأنها يعملان على تمييز أدوار الأبناء حسب جنسهم. وفي دراسة ممدوحة سلامة (١٩٨٤) على عينة من الأبناء من مدينة الزقازيق، ظهر أن الأمهات أكثر ضبطاً للإناث منهم للذكور. وفي دراسة كاظم ولي أغا (١٩٨٩) - ظهر أن الآباء السوريون أكثر ديموقراطية مع أبنائهم الذكور منهم من الإناث، كما أن الأمهات أكثر تسلطاً مع الإناث منهم من الذكور.

(٦) مستوى تعليم الوالدين في التنشئة الاجتماعية:

أثبتت بعض الدراسات أن هناك اختلافاً بين أساليب تنشئة الوالدين بسبب اختلافهم في مستوياتهم التعليمية.

فقد ظهر في دراسة سيرز وزميليه - أن الأمهات الأكثر تعليماً أقل تشدداً مع الأطفال في آداب المائدة وفي النظافة، وهن أكثر استخداماً للمناقشة كأسلوب في التدريب، وقليل ما يلجئون إلى الثواب المادي كأسلوب في التدريب بالمقارنة بالأمهات الأقل تعليماً وظهر من دراسة لستولز (Stolz) - أن الأمهات ذوات المستوى التعليمي المرتفع أكثر ميلاً للتسامح في الضبط من الأمهات الأقل تعليماً.

(عبد الفتاح القرش، ١٩٨٦، ص ١٨)

وفي دراسة أجراها جابر عبد الحميد (١٩٧٨) - تبين أن الآباء يميلون إلى البعد عن التشدد والعقاب البدني في أساليب التنشئة كلما ارتفع مستواهم التعليمي.

(جابر عبد الحميد، ١٩٧٨)

٧) المستوى الاجتماعي الثقافي للأسرة:

يذكر ميشيل هوج (Michal A. Hogg) ١٩٩٨ - بأن الأفراد من ثقافات مختلفة، ومستويات اجتماعية مختلفة يختلفون في سلوكهم الاجتماعي، وفي كيفية مواجهة المواقف الاجتماعية المختلفة والتصرف حيالها.

ويؤكد حامد زهران ١٩٨٤ - أن الخلفية الثقافية والطبقة الاجتماعية التي نشأ فيها الطفل تؤثر في نموه الاجتماعي.

كما يرى كاترين ميتشاسي (Catherine Michas) ٢٠٠٠ - أن الوضع الاجتماعي للأسرة - يؤثر في النمو الاجتماعي.

ويرى برمان وكيندي (Berman & Kennedy, 1975) أن الأطفال من الطبقة الدنيا يعانون من عجز الوالدين عن رعايتهم الرعاية المطلوبة، وتوفير احتياجاتهم نظراً لانشغالهم بظروف الحماية الصعبة، وبخاصة إذا كانت الأم عاملة.

أثر أساليب التنشئة الاجتماعية على بعض خصائص الشخصية للأبناء:

بينت الدراسات المختلفة، أن أساليب التنشئة الاجتماعية تؤثر في كثير من نواحي نمو الطفل العقلية والنفسية والاجتماعية، وأن الأنماط السوية من هذه الأساليب كالنقل والتسامح والود والحب العطف وعدم القسوة والديموقراطية - ترتبط بها خصائص الطفل الإيجابية، في حين أن الأنماط غير السوية من هذه الأساليب كالضغوط النفسية والتشدد والضيظ والتسلط واللوم والإهمال والحماية الزائدة، والعقاب ترتبط ارتباطاً موجباً مع الخصائص السالبة ففي دراسة اوزبل (Ausubel) ١٩٥٤، وهارفي (Harvey) ١٩٧٤، وبندورا (Bandura) ١٩٧٣، وليندجرين (Lindgren) ١٩٧٤،

وموفات (Moffat) ١٩٧٥، ودانيل (Daniel) ١٩٧٨ ودراسات فايزة يوسف عبد المجيد ١٩٨٠، ويوسف عبد الفتاح ١٩٧٨. حيث تبين أن أساليب التقبل والتسامح والود والعطف وعدم القسوة ترتبط ارتباطاً موجباً مع السواء النفسي للأبناء والشعور بالأمن والثقة بالنفس والقدرة على التوافق مع العلاقات الاجتماعية، بينما ضغوط الوالدين والتحكم والتسلط والتشدد والقسوة له أثره السيئ على توافق الأبناء وتكوين مفهوم الذات لديهم، كما تؤدي إلى اضطرابهم وانخفاض مستوى شعورهم بالأمن والثقة بالنفس والتوافق في علاقاتهم الاجتماعية. ويؤدي بشكل عام إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأبناء، بل ويعزز لديهم السلوك العدواني.

ويمكن استخلاص بعض المبادئ الأساسية التي تتعلق بدور الأسرة في تنشئة الأبناء-فيما يلي:

١- تشكل الأسرة مركز الوسيط بين الطفل وبين ثقافة المجتمع، حيث تنقل للطفل كافة المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تسود المجتمع.

٢- يمارس الوالدان أساليب مختلفة لا حصر لها في التنشئة الاجتماعية تتراوح بين مستويين متقابلين أحدهما المبالغة في أي أسلوب والآخر التراخي الشديد.

٣- تمثل الأساليب التي تعتمد على التقبل والتسامح والحب والعطف والضبط والحوار والديموقراطية، وما شابه هذه الأساليب منهجاً سويّاً في التنشئة الاجتماعية، يتيح للطفل أقصى درجات النمو السوي المتزن في مجالات النمو المختلفة، الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية.

٤- وتمثل الأساليب التي تعتمد على التشدد والمبالغة والتراخي و العقاب النفسي والبدني وما شابهها منهجاً غير سوي في التنشئة الاجتماعية حيث يكسبه خصائص واتجاهات وقيم غير إيجابية

تعيق قدرته على التكيف والتوافق مع متطلبات الجماعات
والمجتمع.

٥- تتأثر أساليب الوالدين في التنشئة الاجتماعية بعوامل كثيرة -
كالوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والمستوى التعليمي
للوالدين، وجنس الأبناء، ونوع العلاقات بين الوالدين، وترتيب
الطفل بين أخوته.

ملخص البحث الأبعاد التربوية للتفاعل والعلاقات داخل الأسرة رؤية إسلامية

أ.د. سعيد إسماعيل علي

كلية التربية - جامعة عين شمس

إذا كانت التنشئة الاجتماعية هي تلك العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها إكساب الفرد قدراً كافياً من المعلومات والمعارف والقيم والاتجاهات والميول والمهارات وأساليب التعامل والتفاعل مما يمكنه من أن يكون ذا كفاءة اجتماعية تضيف إلى المجتمع طاقة تفكير وقوة عمل فيزداد بها قدرة وإيجابية... تصبح هذه التنشئة بذلك هي العملية التربوية المركزية، أو الأم، إن صح هذا التعبير، التي تنفرد منها "تربيات" أخرى، تتنوع بتنوع مجالات الحياة المجتمعية، وهي ذات آليات متعددة، تختلف باختلاف المجال الذي تجري فيه.

من هنا تجيء "الأسرة" باعتبارها أهم القوى أو الوكالات في التنشئة الاجتماعية، وتصبح التربية التي تتم بواسطتها موجهة إلى أفرادها هي "تربية أسرية"، فالأب والأم يحتاجان إلى التزود بعدد من المعلومات والمهارات والاتجاهات التي ترفع من قدراتهم وكفاءتهم في فهم كل منهما لنفسه ولدوره، وفي التعامل بينهما وفي التعامل مع أبنائهما، وهي أيضاً تشمل ما هو منوط بالأبناء تجاه أنفسهم وتجاه والديهما، وتجاه أقاربهم، وأيضاً تجاه المحيطين بهم.

ومن بين أركان التربية الأسرية تركز الدراسة بصفة خاصة على "التربية الوالدية"، وهي ذلك المجال الذي يقتصر الأمر فيه على ما هو منوط بالوالدين تجاه أبنائهما، أو بمعنى آخر، تختصر التربية الوالدية في تعامل الوالدين المباشر مع الطفل، وبالضبط، في الممارسات التي تحدد فعلها التربوي إزاء هذا الأخير، فهي عبارة عن ممارسات الوالدين اليومية ومواقفهما السلوكية تجاه الطفل قصد تربيته وتوجيهه وإمداده بمختلف المعارف والخبرات والنماذج والتصرفات

والقيم والاتجاهات اللازمة لمواجهة مشكلات الحياة في شتى مظاهرها ومختلف مجالاتها.

والإطار المرجعي للدراسة هو المرجعية الإسلامية، مع ملاحظة أن الكاتب إذ يشير إليه بأنه "رؤية إسلامية"، فهذا يعني أنه لا يزعم أنها تمثل وجهة النظر الإسلامية في الموضوع، لسبب بسيط، وهو أن أحداً لم يفوض الكاتب في أن يكون هو الممثل للإسلام، وإنما يقول ببساطة أن هذا هو مدى ونوع فهمه لما جاء بالمصادر الإسلامية، وعلى رأسها القرآن الكريم، والسنة النبوية خاصة بالقضية، ومن ثم فهناك تسليم مبدئي باحتمال ألا تتفق هذه الرؤية مع رؤى آخرين تكون لهم اجتهاداتهم.

وقد تصدرت المرأة - أما - الدراسة باعتبارها مصدر التربية والتفاعل الأول، وقصد الكاتب بالمصدر هنا، القوة البشرية التي تؤثر وتشكل وتضع بصماتها على شخصية الطفل المكونة لما يمكن اعتباره "البنية الأساسية" لهذه الشخصية. فوحدها، المرأة، أكثر من الرجل، هي المصدر الأول، ففي رحمها يتخلق الطفل "عضوياً"، وفي أحضانها، وعلى صدرها، ولعدة سنوات، يبدأ أول مرحلة للحياة النفسية والاجتماعية بعد أن يخرج إلى الدنيا، بفضل ما زودها به المولى عز وجل من طاقات مذهلة من الحب والحنان والصبر والإيثار، ما يعجز الرجل عن تقديم مثيله.

وتناولت الدراسة موضوع المرأة من حيث:

- بواكير الوعي النسوي.
- الغلو في التحرير.
- المرأة... إسلامياً.

ولأن التربية الوالدية تتم في رحم الأسرة، تناولت الدراسة:

- مفهوم الوالدية.
- والأسرة كمحضان للطفل.

- الترغيب في طلب الأولاد.
- ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى جوهر قضيتها، وهو كيفية التأسيس لوالية سوية تهيئ لتفاعل سوي، وكان من نقاطها:
- حسن الاختيار.
- العلاقة بين الوالدين.
- التمهيد تربوياً للأولاد.

وتختتم الدراسة بالإشارة إلى أن تأمل مفهوم العملية التربوية تأملاً جيداً، يؤدي إلى إدراك أنها تتناول بالترقية والتنمية والتهديب مختلف جوانب شخصية الإنسان فيما هو معين على إكساب الفرد الكفاءة اللازمة له كي يحسن التفاعل مع مفردات الحياة الإنسانية والطبيعية، حاضراً ومستقبلاً، فضلاً عن تنمية قدرات المجتمع وإمكاناته وتعزيز وحدة ذاتيته الحضارية، بحيث يكون قادراً على المضي قدماً على طريق التقدم والرفاة والمنافسة على تحقيق أفضل ما يمكن الإنسان من القيام بواجب الاستخلاف.

والتربية بهذا التوصيف تكون مهمة المجتمع بكليته، وخاصة تلك المؤسسات المنوط بها التنشئة والتكوين والتشكيل مثل مؤسسات التعليم، والأسرة، والإعلام، ودور العبادة.

وعلى هذا فإذا كنا قد كثفنا الضوء على الأسرة بصفة عامة، والوالدين بصفة خاصة، إلا أن بقية المؤسسات يمكن لها أن تفشل فعل الأسرة والوالدين، أو العكس، مما يؤكد على ضرورة التنسيق والتناغم بين مؤسسات المجتمع ونظمه، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم يقم هذا المجتمع على مرجعية فكرية لها من المصادقية والشمول والدقة والعمق ما يكفل تحقيق أن تكون الأمة خير أمة أخرجت للناس طالما حرص أفرادها على الالتزام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بدءاً بالذات الشخصية، إلى ما شاء الله مما يقع

في حدود الإمكان البشرى، وتخلقنا بالجدال بالتى هي أحسن،
والمصاحبة بالمعروف.

ملخص البحث
تكامل البناء الأسري و تفاعل أدواره
فضيلة الشيخ/ جمال قطب
من علماء الأزهر الشريف

هذا ملخص لوريات معدودات تشرفت بالمساهمة بها في مؤتمر الأسرة المسلمة إلي أين تحت عنوان تكامل البناء الأسري وتفاعل أدواره
أولاً: أهمية الموضوع

[خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا] (١)
الأسرة هي آخر القلاع التي يتحصن بها المجتمع ضد الافتراق الخارجي و السقوط الداخلي عند بعض الفئات و الأفراد... لذلك يجب أن يتكاتف الجميع لصيانة الأسرة و دعم تكامل بنائها و تفعيل أدوارها و تكاملها **ثانياً: السبب في اختيار الموضوع.** وإن كان السبب المباشر هو المشاركة في أعمال المؤتمر إلا أن أشد التحديات التي تواجه الأسرة تتمثل في خروج الأسرة العربية و المسلمة من فلكها الشرعي و انحرافها عن مقصدها الشرعي الذي حدده الله لها و وصف هذا الفلك الأمن في آخر كتبه و على لسان خاتم رسله ٣.

لهذا فإن جميع أبناء الأمة مطالبون ببذل كل الجهود لإعادة كوكب الأسرة إلى مداره الإلهي حتى لا يتحول الانحراف إلى احتراف و تلاشي و تصبح ساحة المجتمع أشبه بساحة حرب لا يرى فيها إلا الدمار و الخراب.
ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة اقتراح علاج لأزمات الأسرة العربية و الإسلامية التي تتمثل في التفكك الأسري و ما صاحبه من أعراض الضياع و الإدمان و التطرف الخ. فكلما استطعنا العودة إلى أصولنا الشرعية كلما اقترب يوم النجاة.

(1) النساء: ١

[وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ] (١)

رابعاً: إطار الدراسة:

تبدأ الدراسة من حيث انتهت الدراسات الاجتماعية النظرية السياسية إلى أن التفكك الأسرى يرجع في المقام الأول إلى ضعف البناء الأسرى سواء في أساسه الذي نشأ عليه أم في أعمده التي يستند إليها أو في السياسات التي تتبع للحفاظ على استمراره و استقراره، كذلك فإن أدوار الأسرة قد طويت و انصرف أعضاء الأسرة كل لما يريد أو كل لما تصور أنه المصلحة التي يفوز بها. كذلك فإن الحقل العربي عامة، و المصري خاصة هو حقل الدراسة.

خامساً: منهج البحث:

إذا كان المعهود أن تكون الدراسات التي تصنف علاجاً هي دراسات تحليلية و تقويمية تأتي بعد دراسات وصفية سبقتها ومهدت لها فالحقيقة أن هذه الدراسة نظراً لصغر حجمها، وضيق وقتها، و مفاجأة مناسبتها فإنها تعتبر رغم أنها تصنف علاجاً... فإنها دراسة استطلاعية تمثل اقتراحاً مبدئياً للموضوع.

سادساً: مفاهيم الدراسة و مصطلحاتها:

قدمت الدراسة مفاهيم جديدة لمصطلحات قديمة متداولة إلا أنها كانت تطلق وفق مفاهيم مستوردة، استوردتها الدراسات الاجتماعية المترجمة... حيث أن علم الاجتماع في طوره الحالي بدأ مستورداً و مترجماً حتى أننا نجد الكتب تكتظ بأراء الآخرين و تزدحم بالنقل، فإذا تذكرنا النظرية الإسلامية.. فإنها تذكر على حياء و استحياء، ثم تذكر على سبيل التذكير و ليس التفعيل و المناقشة و البناء عليها. و أبرز هذه المفاهيم و مصطلحاتها:

١ - التزاوج

٢ - الزوجية الإنسانية

- ٣ - الزوج
٤ - البناء الأسرى
٥ - الأسرة

سابعاً: الدراسات السابقة:

لا ينكر الباحث ازدحام المكتبة الاجتماعية بدراسات اعتمدت الإسلام بمصدره القرآن الكريم و السنة النبوية.. و دراسات أخرى قصرت عنونها على النظرية الإسلامية و بذلت جهوداً فائقة لكن موضوع تكامل البناء الأسرى و تفاعل أدواره لم يحظ بالبحث الجاد فيما أتى لي الاطلاع عليه في مكتبات عامة و أكاديمية كثيرة. ونظراً لأن الدراسة ليست نقدية ولا مقارنة فإنها لم تتبع العرف المنهجي السائد بذكر الدراسات السابقة و الاعتماد عليها.

ثامناً: هيكل البحث:

المقدمة وتقرير البحث الفصل الأول

البناء الأسرى

- المبحث الأول الإنسان وحدة الأسرة
- المبحث الثاني حقيقة الأسرة وتحرير مفهومها
- المبحث الثالث البناء أطوار متكاملة

الفصل الثاني

وظائف الأسرة و أدوارها وتفاعلها

- المبحث الأول وظائف الأسرة
- المبحث الثاني أدوار الأسرة وتفاعلها
- نتائج الدراسة
- التوصيات
- الخاتمة

تاسعاً: النتائج:

- انتهت الدراسة إلى توصيات تتجه اتجاهين:
- ١ - اتجاه الأفراد و الأسر العربية و المسلمة بجميع مستوياتها.
 - ٢ - اتجاه المؤسسات المساعدة.
- التوجيهات الخاصة بالأفراد و الأسر:

١ - ضرورة اعتبار الأفراد أن الزواج مشروع اجتماعي هام لا يمكن أن يقوم عشوائيا بل لابد من إتمامه على أسس علمية وشرعية.
٢ - ضرورة قيام الأسر بتقييم موقفها ومحاولة العودة إلى الفلك الطبيعي لها و هو فلك الشرع الحنيف و الاحتكام إلي نصوصه مقدسة.

٣ - ضرورة يقين جميع الأطراف أن سفينة الأسرة لا يكفي لها دور بعض أفرادها، و لكن لا بد من جميع الأدوار وتكاملها وتفاعلها.

التوجيهات الخاصة بالمؤسسات المساعدة:

- ١ - إن الدولة و هي إطار المجتمع يقع عليها عبئ تيسير الزواج و استئناف الحياة الأسرية و ذلك يفرض على الدولة سياسات اقتصادية و مالية و تشريعية تعين الأسرة على إنجاز رسالتها.
- ٢ - على جميع المؤسسات الإنتاجية أن تستهدف إنتاج مستلزمات الأسرة بما يتناسب و دخل الشباب الخريجين أو حملة المؤهلات المتوسطة دعما للجميع على بداية البناء الأسرى في سن قادرة على الإتقان والعطاء و التحمل للمسئوليات.
- ٣ - علي مؤسسات الإعلام أن تلتزم بقيم المجتمع وهويته وتراثه و ألا تتخذ الغرب قبلة يتوجهون إليها نقلا وتقليدا و انسحاقا بدعوى الحداثة وما بعدها.
- ٤ - علي مؤسسات التعليم أن تعطي اللغة القومية حقها وكذلك التربية الدينية في برامج التعليم وحتى نهاية التعليم الجامعي زرعاً للانتماء في عقول الأجيال حتى لا يتم استقطابهم بعيدا.
- ٥ - علي مؤسسات التثقيف و الترفيه أن تلتزم بقيم المجتمع وهويته وتراثه وأن يعلموا أنهم قد أخذوا

الأبناء من أسرهم فليتقوا الله في الأبناء و الآباء و
الوطن.

علي مؤسسات الدعوة أن تنزل من برجها العاجي -٦
وأن ترجع إلي صفاء الوحي القرآني، والبيان
النبوي و أن ترقب الواقع المعاصر وتنزل عليه
نور الوحي تيسيرا علي الناس وعبادة الله.

المحور الخامس : المرجعية الإسلامية

لفهم واقع الأسرة في المجتمع

- البحث الأول: الأستاذ الدكتور السيد عمر.....
"النسق السياسي للأسرة: المنظور الإسلامي"
- البحث الثاني: الأستاذ الدكتور رفعت العوضي.....
"الأسرة الممتدة في ضوء التشريع الإسلامي"
- البحث الثالث: الأستاذ الدكتور أحمد المجذوب.....
"مكانة المرأة وحقوقها في الشريعة الإسلامية"

ملخص بحث
النسق السياسي للأسرة
في المنظور الإسلامي

أ.د. السيد عمر
أستاذ العلوم السياسية
المساعد بجامعة حلوان

النسق، يرتبط برؤية كلية، تحدده كفكرة، تتجسد في بنية مؤسسية. والرؤى الكلية في عالم اليوم، متعددة. إلا أن الرؤية الكلية الغربية، والرؤية الكلية الإسلامية، هما الأوثق صلة بواقع الأسرة في عالمنا الإسلامي، سواء الواقع المعاش، أو الواقع كما يجب أن تكون عليه، بالنظر إلى أن كلتا الرؤيتين، لا تزال فاعلة فيه. وتعالج هذه الدراسة إشكالية النسق السياسي للأسرة في المنظور الإسلامي، مستخدمة منهجية التحليل المقارن، حيث تفكك الفرضيات التي روجها الفكر الغربي السائد حول وجود رابطة أساسية بين الأسرة والنظام الأبوي والاستبداد والإسلام، مبينة زيف هذه الفرضيات.

ويدور المبحث الأول حول (إزاحة الأسرة كنسق سياسي: تشخيص الحالة) حيث يصف الواقع المعاش لعملية إزاحة الأسرة من معادلة النسق السياسي منذ بداية عهد الدولة القومية حتى الآن، وذلك من خلال محاور ثلاثة: التعريف بالنسق السياسي، والتصور السائد بخصوص العلاقة بينه وبين الأسرة في الواقع الراهن، والخطوط العريضة للنسق الأسري في ضوء النموذجين الآلي (المؤسس على الرؤية الكلية الغربية)، والعضوي (المؤسس على الرؤية الكلية الإسلامية)، المتفاعلين في ساحته، وخريطة المواقف الفكرية تجاه عملية إزاحة الأسرة من فضاء النسق السياسي.

أما المبحث الثاني فيتناول المرتكزات الخمسة للرؤية الكلية الإسلامية وهي: الأمة كوعاء عابر جامع للأنساق المجتمعية، والدين كنهج حياتي شامل، والنفس الواحدة وأصل الأسرة، وماهية الإنسان،

والجسد العضوي الحي الواحد، في مقابل الرؤية الكلية الغربية التي تقوم على: الجسد الذري الآلي القابل للانشطار، والإنسان الطبيعي، والفصل بين الدين والسياسة، والمواطن الفرد / الدولة القومية، وسبق حياة الإنسان كفرد على نشأة المجتمع.

ويستعرض المبحث الثالث محددات استعادة النسق السياسي العضوي للأسرة، والتي تدور حول محددات الرابطة الأسرية بين الواقع المعاش، و الواقع الممكن، وتشمل: العقد المنشئ للأسرة العضوية، واستعادة الأسرة الممتدة، والإعداد لمهنة الأمومة والأبوة، والقوامة المستقيمة، وانفتاح المرأة على المجتمع والتكامل بين دوري الأمومة والأبوة، وتجاوز الرؤية المادية للرابطة الأسرية، وتفعيل الدور التوزيعي للنسق الأسري، وتنقية فقه الأسرة وتعميقه.

ويتناول المبحث الرابع ما يترتب على استعادة النسق السياسي لـ (الأسرة) من نتائج، يتصدرها: حلول مبدأ الرعاية المتبادلة محل مفهوم الصراع، وسريان ذلك من الأسرة إلى نسيج الأمة كله، وحلول مبدأ التكامل بين العام والخاص بدلاً من مبدأ سمو العام على الخاص، وربط المشاركة السياسية بمقاصد الشريعة الإسلامية، والمصلحة الشرعية، والارتقاء بالدور السياسي للمرأة ليتمثل في تحقيق: تماسك منظومة القيم الإسلامية داخل الأسرة، والشهود الحضاري ومجابهة الاختراع، والتحول من مبدأ الحقوق الحصرية إلى مبدأ الأخوة العادلة، وتعزيز قدرة النسق السياسي بكل مستوياته في العالم الإسلامي، على نحو يحدث تحولاً نوعياً في مضمون علم السياسة.

وتتناول الخاتمة مدى الحاجة إلى استعادة ذلك النسق، ومدى إمكانية تحقيق ذلك.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن استعادة نسق الأسرة / الأمة يعتبر مدخلاً لأي إصلاح سياسي حقيقي في العالم الإسلامي، بل يعتبر شرطاً لمعالجة الأزمة المتأصلة في نظام الدولة القومية.

فاستعادة النسق السياسي للأسرة، ضرورة لأي إصلاح سياسي حقيقي في العالم الإسلامي. فمن شأن تلك الاستعادة أن ترسخ مجموعة من المبادئ السياسية الهامة عبر مؤسسة الأسرة، تمتد منها إلى بقية نسيج الأمة، بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر عن طريق محاكاتها. ويمكن الإشارة إلى ثمانية مبادئ هامة: مجالس التحكيم الأهلية (خاصة في ضوء أزمة الأجهزة القضائية العاملة ضمن سلطات الدولة القومية، القوامة كتكليف وربط الإنفاق المادي والمعنوي بحق الرقابة، تفعيل النظام الإسلامي لتعبئة الموارد المادية والمعنوية، وتداولها، ومنع تحولها إلى دولة بين الأغنياء، مبدأ تفعيل خاصية تعدى الإحساس بالألم من الجزء إلى الكل، مبدأ إهدار المقولات التي لا تستند إلى الواقع، مبدأ كلية العدل، ووجوب الوقاية من الظلم، مبدأ الاستقامة الإعلامية المؤسس على الصدق والستر، وليس الربح المادي، مبدأ التناسب الطردي بين المكانة والعقوبة على الخطأ.

ملخص بحث
الأسرة الممتدة في ضوء تشريع الميراث
أ.د. رفعت السيد العوضي

أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر
والمستشار الأكاديمي للمعهد
العالمي للفكر الإسلامي

تقديم

١. تشريع الميراث جاء بأكمله في سورة النساء المعايشة الكاملة لهذه الآيات كشفت عن أن تشريع الميراث كما جاء في القرآن الكريم تتحدد عناصره التي تعمل على مجالات واسعة، ومنها المجالات الاجتماعية والاقتصادية. من المجالات التي تبين أن تشريع الميراث يعمل عليها ما يتعلق بالأسرة، وهذا المجال له عناصره المتعددة. البحث الذي تمثل هذه الورقة ملخصاً له عمل على أحد عناصر الأسرة المرتبطة بتشريع الميراث، وهذا العنصر هو الأسرة الممتدة.

٢. المنهج الذي طبقه البحث هو المنهج المعمول به في علم السياق، وهذا أحد علوم الدراسات القرآنية جاء على النحو التالي: اعتبار الآية أو الآيات التي ذكرت فيها أحكام الميراث وحده. تطبيق هذا المنهج في الموضوع الرئيسي لهذا البحث وهو الميراث ثم درست هذه الآية أو الآيات، وقد امتدت الدراسة بحيث شملت كل الأبعاد التي رئي أنها تدخل في الدراسة. إعمالاً لمنهج عمل

السياق درست الآيات التي جاءت سابقة على آيات تشريعات الميراث وكذلك الآيات التي جاءت تالية واعتبرت الآيات بنوعيتها السابقة واللاحقة تمثل الإطار الذي أحاط بموضوع الميراث. توضيحاً لهذا المنهج، لقد اعتبر أن موضوع الميراث هو الموضوع الارتكازي، ودرست الآيات السابقة عليه والآيات التالية له على أنها إطار لهذا الموضوع الارتكازي. بشأن الموضوع الارتكازي فإنه تجدر الإشارة إلى أن أي موضوع جاء في القرآن الكريم يمكن أن يعتبر موضوعاً ارتكازياً، وتدرس الآيات السابقة عليه والآيات التالية له على أنها تمثل الإطار المحيط به.

٣. بناءً على هذا التقديم فإن موضوع البحث وهو الميراث والأسرة الممتدة كانت خطة بحثه على النحو الآتي:

(١) الميراث والأسرة الممتدة (الآيات ١١ : ١٤ سورة النساء) (٢) الإطار السابق واللاحق لآيات الميراث ومدخل جديد للأسرة الممتدة (الآيات ١ - ١٠، والآيات ١٥ - ٤٠ سورة النساء).

هذه هي موضوعات البحث التي عرضت في ثلاثة مباحث، وفيما يلي تلخيص لما جاء بهذه المباحث:

المبحث الأول: أحكام الميراث والأسرة الممتدة

(الآيات من ١١ - ١٤، والآية ١٧٦ سورة النساء)

بينت الآية (١١) أحكام الميراث الخاصة بالأبناء والآباء، ثم بينت الآية (١٢) أحكام الميراث الخاصة بالأزواج والزوجات والأخوة والأخوات، أما الآية الأخيرة في سورة النساء وهي الآية رقم (١٧٦) فقد بينت بعض حالات الأخوة والأخوات.

بناءً على المناقشة التي جاءت في البحث فقد ثبت أن تشريع الميراث يحقق ثلاثة أنواع من الامتداد للأسرة، وهي الامتدادات التالية:

١. الميراث والأسرة الممتدة رأسياً

الميراث الذي نزل به القرآن الكريم يدخل الابن والبنت وابن الابن وإن نزل ويعني ذلك أن الميراث يجعل الأسرة تمتد من حيث الفروع. ويدخل في الميراث أيضاً الأب والأم والجد لأب وإن علا، ويعني ذلك أن الميراث يجعل الأسرة تمتد من حيث الأصول. الأسرة التي ينشئها الميراث القرآني تمتد على هذا الاتساع الرأسي. ونستطيع أن نستنتج من ذلك أن القرآن الكريم يربي الإنسان على بناء الأسرة الممتدة رأسياً: أصولاً وفروعاً. أسرة الميراث القرآني على هذا النحو تملك تميزاً.

إن دعوتنا لأن يظل المسلمون متمسكين بالميراث كما جاء في القرآن لأنه شرع الله، وهذه الدعوة تزداد وتقوى عندما ندخل المزايا والإيجابيات التي تحققها الأسرة الممتدة التي يعمل الميراث القرآني على تدعيمها. نقول إن الميراث يعمل إيجابياً على فكرة

الأسرة الممتدة وهذا صحيح، ولكن هذا لا ينفي أو يصادر أن الإسلام بكل تشريعاته مع الأسرة الممتدة: النفقة الواجبة من عوامل بناء الأسرة الممتدة، القيم الإسلامية في التعامل مع الآباء من عوامل بناء الأسرة الممتدة، القيم الإسلامية في رعاية الأبناء من عوامل بناء الأسرة الممتدة. الميراث كما جاء في القرآن الكريم من أكبر الهدايا التي يقدمها الإسلام للعالم المعاصر الذي أنهكته الوحدة وآلمته العزلة والميراث ينقذه، الميراث يعالجه علاجاً وقائياً.

بإجمال نقول: أن الأسرة الممتدة التي يشكلها الميراث القرآني هي أمل الإنسان المعاصر لحياة اجتماعية صحيحة وصحية.

٢. الميراث والأسرة الممتدة أفقياً

الأسرة الممتدة لها إيجابياتها من كل الأبعاد الشخصية والاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية. الميراث كما جاء في القرآن الكريم له أثره الإيجابي على الأسرة. ونستطيع أن نستنتج بناءً على ذلك أن القرآن الكريم يعلم المسلم ويغرس في نفسه ويربيه على أهمية الأسرة الممتدة، ميراث الأخوة والأخوات والأعمام والعمات يضيف لبنة جديدة في بناء الأسرة الممتدة، هذه اللبنة تعمل على البعد الأفقي أو الامتداد الأفق للأسرة.

أحاول شرح معنى الامتداد الأفقي للأسرة بإدخال الأخوة والأخوات والأعمام والعمات. إدخال الأصول يمثل امتداداً رأسياً وكذلك إدخال الفروع، الأخوة والأخوات يقعان على جانبي الشخص،

وهذا هو معنى أنهما يمثلان امتداداً أفقياً، الأعمام والعمات رباطهما بالشخص بسبب قرابتهما للأصول إلا أنهما يدخلان في الامتداد الأفقي للأصول ولذلك يعتبران امتداداً أفقياً للأسرة موضع الاعتبار في الميراث.

هذا الامتداد الأفقي يضيف إيجابيات واسعة لأسرة الميراث في القرآن الكريم وذلك من خلال إسقاطاته الإيجابية على فكرة الأسرة الممتدة. الميراث تشريع إلهي اقتصادي له غاياته السامية وأهدافه النبيلة، ويدخل في ذلك تكوين أسرة تكون من حيث حجمها لها فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، بل ولها فعاليتها التربوية النفسية وإدخال الأخوة والأخوات والأعمام والعمات في الميراث يحقق تكوين الأسرة الممتدة المثالية بفعاليتها المستهدفة.

هذا البعد في الميراث من حيث تكوين الأسرة الممتدة رأسياً وأفقياً يستحق إعطائه مزيد اهتمام للكشف عن إيجابياته. الامتداد الرأسي والأفقي لأسرة الميراث في القرآن الكريم ينتج الأسرة المثالية من حيث حجمها، الأسرة وحدة من وحدات المجتمع وهي وحدة اجتماعية واقتصادية وإدارية وسياسية، أي وحدة لها حجم مثالي يمكنها من أداء وظائفها. الامتداد الرأسي والأفقي لأسرة الميراث في القرآن الكريم يحقق الحجم المثالي للأسرة، الأمثلية تتحقق بالأمن حتى في بعده السياسي الذي يترتب على هذا الحجم المثالي، جميع التخصصات العلمية مدعوة أن تدرس أسرة الميراث في القرآن

الكريم من حيث الأمثلية في حجمها: المتخصصون في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة، كل هؤلاء مدعوون لاكتشاف خصائص أسرة القرآن الكريم من حيث حجمها الممتد رأسياً وأفقياً. إن الميراث كما جاء في القرآن الكريم من حيث الأمثلية في حجم الأسرة التي ينشئها تكمن فيه أوجه إعجاز كثيرة، ونحن جميعاً بكل تخصصاتنا العلمية مطالبون باكتشاف هذا الإعجاز.

٣. الأسرة الممتدة تداخلياً

مصطلح الأسرة الممتدة تداخلياً يحتاج إلى توضيح، الميراث كما جاء في القرآن الكريم يدخل الزوج والزوجة في الميراث، يعني إدخال الزوج والزوجة في الميراث أن أسرتين تتداخلان معاً، هذا التداخل هو الذي اخترت له مصطلح الأسرة الممتدة تداخلياً، أسرة الميراث في القرآن الكريم تمتد رأسياً بإدخال الأصول والفروع، وأفقياً بإدخال الأخوة والأخوات والأعمام والعمات، وتمتد تداخلياً بإدخال أسرة مع أسرة.

الامتداد التداخلي لأسرة الميراث في القرآن الكريم ينتج إيجابيات جديدة تضاف إلى الإيجابيات التي ذكرت عند الحديث عن الامتداد الرأسي والامتداد الأفقي، نفس الأبعاد التي يعمل عليها الامتداد التداخلي، إنها الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. هذا الامتداد الأسري وبعبارة أخرى هذا التزاوج الأسري يدعم الإيجابيات التي تحققت مع الامتداد الرأسي والامتداد الأفقي، بل

إنه تضاف إيجابيات جديدة، أسرة القرآن الكريم ليست أسرة واحدة منعزلة وإنما هي أسر كثيرة متداخلة. إن الأسرة هي وحدة إدارية واقتصادية وسياسية، والتداخل الأسري يدعم هذه الوحدة ويزيد كفاءتها من جميع الوجوه.

بناءً على المناقشة السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

- أ. الميراث القرآني يحقق معيار الأمتلية لحجم الأسرة من حيث الامتداد الرأسي
- ب. الميراث القرآني يحقق معيار الأمتلية لحجم الأسرة من حيث الامتداد الأفقي
- ج. الميراث القرآني يحقق معيار الأمتلية لحجم الأسرة من حيث الامتداد التداخلي.

من المناقشة السابقة نستطيع إضافة النتائج التالية:

- أ. الميراث القرآني يشبع معيار الأمتلية من حيث الأمن النفسي.
- ب. الميراث القرآني يشبع معيار الأمتلية من حيث الأمن الاجتماعي.
- ج. الميراث القرآني يشبع معيار الأمتلية من حيث الأمن السياسي.

إشباع هذه المعايير للأمتلية الأمنية هي وجه من وجوه الإعجاز في هذا التشريع القرآني، بناءً على النتائج السابقة يمكن أن نستنتج نتيجة جديدة هي: الإنسان المعاصر الذي يعاني العزلة والوحدة بكل سلبياتها في كل مراحل عمره وخاصة المرحلة المتقدمة يجد علاجه الوقائي في نظام الأسرة التي ينشئها الميراث القرآني وهذا إعجاز. في هذا التشريع النتائج السابقة كلها تقود إلى النتيجة التالية: يعلمنا القرآن الكريم من خلال الميراث أهمية الأسرة باعتبارها الخلية الأولى أو الوحدة الأولى التي يبدأ بها المجتمع ويتأسس عليها ويتشكل فيها، وأهمية هذه الخلية أنها إذا صلحت صلح بناء المجتمع كله وإذا فسدت فسدت بناء المجتمع كله آيات الميراث وهي تؤسس الأسرة وتحصنها على النحو الذي ذكر تحمل وجه إعجاز في هذا التشريع، الامتدادات الثلاثة المذكورة تبينها اللوحة البيانية رقم (١).

المبحث الثاني: الإطار السابق واللاحق لآيات الميراث ومدخل جديد للأسرة الممتدة:

أولاً: أعد بحث الميراث والأسرة الممتدة بالمنهج المعروف في علم السياق، وهو المنهج الذي يدرس الموضوع (الميراث في هذا البحث) مربوطاً بما قبله وبما بعده.

تطبيق هذا المنهج على تشريع الميراث كما جاء في سورة النساء كشف عن الآتي:

١. الآية (١) موضوعها وحدة النوع الإنساني.
٢. الآيات (٢ - ٦) موضوعها حماية الفئات الضعيفة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية.
٣. الآيات ٧ - ٣٥ موضوعها الأسرة بالتفصيل التالي:
 - أ. الآيات ٧ - ١٠ القواعد الكلية للمبررات.
 - ب. الآيات ١١ - ١٤ الأحكام التفصيلية للميراث و مكافأة الملتزم وعقوبة المخالف.
 - ج. الآيات ١٥ - ٣٥ قواعد تكميلية للحقوق والواجبات داخل الأسرة.
٤. الآيات ٣٦ - ٤٠ موضوعها الإحسان إلى النوع الإنساني.

بدأت الموضوعات بموضوع وحدة النوع الإنساني،
والموضوع الثاني عن المجتمع وحماية فئاته الضعيفة، والموضوع
الثالث خاص بالأسرة، أما الموضوع الأخير وهو موضوع الآيات
٣٦ - ٤٠ فهو خاص بالإحسان إلى النوع الإنساني، تبين أنه إذا
كانت وحدة النوع الإنساني الموضوع الأول فإن الإحسان إلى النوع
الإنساني هو الموضوع الذي ختمت به الموضوعات، يستنتج من ذلك
أن القرآن الكريم يلزمنا أن مبدأ وحدة النوع الإنساني إلى التطبيق
العملي، وذلك بالإحسان إلى تسع فئات من الناس جاءت في الآية
(٣٦).

عرض اللوحة البيانية رقم (٢) الموضوعات الأربعة، وبعض الاستنتاجات التي تترتب على مجيء تشريع الميراث محاطاً بالموضوعات المذكورة في موضوع البحث وهو الميراث والأسرة الممتدة، تبين أنه بإعمال منهج علم السياق فإن القرآن الكريم وهو يتحدث عن تشريع الميراث جاء به في سياق التكامل مع الأسرة الإنسانية على وجه العموم، هذه الأسرة الإنسانية تمتد على النحو التالي:

; النوع الإنساني.

; الفئات الضعيفة في المجتمع.

; الأسرة التي تطبق فيها أحكام الميراث.
نتيجة البحث

تبين من المناقشة التي تضمنها البحث أن الميراث يحقق نوعين من الامتداد:

النوع الأول: الامتداد الخاص بالأسرة التي يتم فيها توريث الثروة، وقد استنتج البحث ثلاثة أنواع من الامتداد داخل هذا النوع وهي:

; الامتداد الرأسي.

; الامتداد الأفقي.

; الامتداد التداخلي.

النوع الثاني: الامتداد الخاص بالنوع الإنساني، وقد كشف البحث باستخدام منهج علم السياق وهو أحد فروع الدراسات القرآنية كشف البحث عن أن القرآن الكريم وهو يتحدث عن تشريع الميراث ربي الأسرة الوارثة على أن هناك امتداداً عاماً يجب أن تتفاعل معه، وهذا الامتداد على المستويات التالية:

; مستوى النوع الإنساني.

; مستوى حماية الفئات الضعيفة في المجتمع والإحسان إليها والتكافل معها.

مستوى الأسرة الوارثة بامتداداتها الثلاثة: الرأسي والأفقي والتداخلي.

ملخص بحث

مكانة المرأة وحقوقها في الشريعة الإسلامية

أ.د. أحمد المجدوب

المستشار بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية

أحياء لذكرى رائد من رواد علم الاجتماع في مصر والعالم العربي هو الدكتور على عبد الواحد وافي، رأيت أن استهل كلامي في موضوع "مكانة المرأة وحقوقها في الشريعة الإسلامية" بما ورد في مقدمه كتابه الرائع الذي عنوانه "المرأة في الإسلام" ⁽¹⁾ وخاصة بعد أن لاحظت أنه لا يقل عما كنت قد كتبت، بل يزيد فهو يقول: "خفص الإسلام للمرأة جناح الرحمة، وشملها في جميع تشريعاته بعطف كريم، ورعاية رحيمة، وسما بها إلى منزله رفيعة لم تصل إلى مثلها في أية شريعة من شرائع العالم قديمه وحديثه، وسوى بينهما وبين الرجل في معظم شؤون الحياة، ولم يفرق بينهما إلا حيث تدعو إلى هذه التفرقة طبيعة كل من الجنسين، ومراعاة الصالح العام، وصالح الأسرة، وصالح المرأة نفسها".

فما هي المكانة أختص بها الإسلام المرأة؟ وما هي الحقوق التي قرر لها؟ وهل هذه وتلك مساوية لما للرجل من مكانة وحقوق أم أنها تختلف عنها، فتقل أو تزيد؟. والإجابة في الحالتين هي أن الشريعة الإسلامية لم تفرق في المكانة بين الرجل والمرأة وما قد يتوهمه البعض من وجود هذه التفرقة إنما يرجع إلى أكثر من سبب، الأول: الجهل بالشريعة وهو سبب شائع وبخاصة بين كثير من المتقنين أو بمعنى أصح المتعلمين فشتان ما بين التعليم والثقافة. والسبب الثاني هو أن كثير ممن يتكلمون في الشريعة تغيب عنهم

(1) الطبعة الثانية، بدون تاريخ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة.

العلاقات التي توجد بين الآيات وبعضها وبين الأحاديث وهي التي تصل إلى حد التكامل ويكفى أن اضرب مثلاً بما أفتى به أحد المفتين من جواز أن تجرى البنت المغتصبة عملية لترقيع غشاء البكارة قبل أن يدخل بها زوجها ونسى الرجل أن الإسلام نهى عن الغش، سواء في القرآن أو في السنة وأنه.

• قد فتح الباب على مصراعيه لكثير من أساليب الغش والخداع! أما السبب الثالث فيمكن في الأسلوب الانتقائي الذي يلجأ إليه بعض محترفي الفتوى من رسميين وغيرهم ممن ينتافسون معهم في التقرب إلى الحكام طمعاً في منصب أو مكافأة أو غيرها فتراهم ينتقون آيات وأحاديث تخدم أهداف الحكام مثل ذلك تحديد النسل أو تنظيم الأسرة والسلام مع إسرائيل الذي جعلوا الناس يتصورون أنه هدف قديم للإسلام لم يكونوا يفتنون إليه.

ويأتي السبب الرابع والأخير وهو ما يسمى بإعادة التأويل الذي يهدفون من ورائه إلى تفسير الآيات والأحاديث بطريقة تخدم أغراضهم التي أقل ما توصف به أنها مضادة للدين.

وعلى الرغم مما قد يبدو للبعض من عدم وجود علاقة بين هذا الذي ذكرته وبين موضوع "مكانة المرأة وحقوقها في الشريعة الإسلامية: فإن الواقع خلاف ذلك وأصدق مثال هو ما يسمى بقانون "الخلع" الذي يختلف في معظمه عن الخلع الشرعي.

كذلك يلاحظ أن الغالبية العظمى من الجهود التي تهدف إلى العبث بالشريعة وتوظيفها لبلوغ أهدافاً معينة إنما يقوم بها بعض من جندوا أنفسهم لخدمة النساء اللاتي يصفن أنفسهن بالتقدميات والمتحركات ويأخذن على عاتقهن مسئولية تطبيق توصيات مؤتمر المرأة بـ (بكين) عام ١٩٩٥ وهي التوصيات التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية فقط بل وتهدف إلى القضاء عليها وبالتالي تدمير الأسرة المسلمة.

وهذا وغيره سأتناوله بالدراسة في الورقة التي كلفت بتقديمها والتي تشتمل على، أولاً: بيان لوجوه المساواة بين الرجل والمرأة في

الإسلام وذلك في ١ - الحقوق المدنية، ٢ - حق التعليم، ٣ - حق العمل، ٤ - المسؤولية والجزاء، ٥ - القيمة الإنسانية المشتركة.

ثانياً: وجوه التفرقة بين الرجل والمرأة والتي تشمل ثمانية أمور هي،

١ - بعض التكاليف الدينية، ٢ - الأعباء الاقتصادية، ٣ - الميراث، ٤ - الإشراف على الأسرة، ٥ - الشهادة، ٦ - واجب الطاعة، ٧ - الطلاق، ٨ - تعدد الزوجات. وهي كما سنرى ترتبط بالدور الذي يقوم به كل من الرجل والمرأة ولا علاقة لها بقيمة كل منهما فهما متساويان مصداق ذلك قوله تعالى [يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا] النساء/ ١. فالرجال والنساء خلقا من نفس واحدة وكون المرأة خلقت من الرجل فهذا أدعى إلى أن تكون مساوية له في القيمة لأنها منه.

كذلك بين القرآن الكريم أن العلاقة بينهما ليست علاقة منافسة أو صراع بل علاقة تكامل فكلاهما يكمل الآخر كما يكمل الليل النهار أو النهار الليل وذلك في قوله تعالى [وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى، وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى، إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى] الليل / ١ - ٤ فأراد الله أن نعلم أن لا غنى لأحدهما عن الآخر فكما أن هناك ليل فهناك نهار. ثم يؤكد القرآن ذلك في قوله تعالى [وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ] الروم/ ٢١، فهو يبين أن المرأة هي سكن للرجل وليست عبدة له أو أمة وأن العلاقة بينهما تقوم على المودة والرحمة وليس العداة والقسوة، سواء من جانبه أو من جانبها وهذا دليل قاطع على ما بينهما من مساواة.

وفى الحديث النبوي أن رسول الله ﷺ قال (إنما النساء شقائق الرجال) وراءه أحمد وأبو داود والترمذي، ومعناه أن المرأة شقيقة الرجل وهو شقيقها ومفرد شقائق شق أي نصف (شق تمره) أي أن كلاهما شق والشقان متساويان وهذا أقوى دليل على المساواة بينهما.

كذلك أكد الإسلام استقلال المرأة وأهليتها للاختيار بين الكفر والإيمان فلم ينظر إليها كتابعة للرجل وذلك في قوله تعالى [يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبأعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يفعلن أولادهن ولا يأتين بيهتان يفتريانه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبأيعهن وأسعقرن لهن الله إن الله عفور رحيم] الممتحنة/١٢، وغير هذا كثير من الآيات والأحاديث التي تدل بشكل لا يحتمل اللبس واستقلال المرأة مساواتها للرجل وإنما الذي جعل البعض يظنون خلاف ذلك فهو خلطهم بين المكانة والدور وهو خلط يعتمدونه بقصد الإساءة إلى الإسلام.

وفيما يتعلق بحقوق المرأة فإن الذي يحددها هو الدور الذي تقوم به في الأسرة وفي المجتمع والذي يرتبط أساساً بطبيعتها كأنثى وهو ما سنبينه فيما يلي: فهي بهذه الصفة تكون المطلوبة من جانب الرجل ليتخذها زوجه له ومن أجل ذلك يتحمل بالأعباء المالية من شبكة ومهر ومسكن ونفقات مختلفة. وليس معنى هذا إنها تجبر على القبول به بل لها مطلق الحرية في ذلك فقد أعترف لها الإسلام بالحق في رفض ما اتخذه وليها من قرارات لتتزوجها دون الرجوع إليها حتى ولو كان العقد قد تم. وسوف نبين في هذه الدراسة لماذا جعل الإسلام المبادرة بطلب الزواج للرجل دون المرأة حيث أن البعض يعتبر ذلك إخلالاً بمبدأ المساواة بينهما.

أما فيما يتعلق بموضوع القوامة التي خص بها الإسلام الرجل دون المرأة والتي يهاجمها البعض الآن على اعتبار إنها تخل بمبدأ المساواة بينهما فأنها ترتبط في الأساس بالوضع السابق وهو تحمل الرجل لأعباء الزواج ونفقات الأسرة (وبما أنفقوا). فلو أننا نظرنا إلى الأسرة كما ننظر إلى أي مشروع ذو طبيعة اقتصادية يضم شركاء تتفاوت مساهماتهم فإن اضطلاع أكثرهم إسهاماً بالمسئولية عن الإدارة تكون منطقية وعادلة وهو نفس الشيء بالنسبة لقوامة الرجل على المرأة.

وفيما يتعلق بالميراث فإن حصول الذكر على ضعف ما تحصل عليه الأنثى لا يعد إنكار لحقها في المساواة بل هو على خلاف ما تصور البعض يحقق المساواة بطريقة علمية وليست

نظرية. فكما قدمنا فإن الذكر هو الذي يتحمل بأعباء الزواج بينما الأنثى لا تتحمل بشيء منها فلو إنها تساوت معه في الميراث فمعنى ذلك حصولها على الضعف وربما أكثر وقد يؤدي ذلك إلى عجزه عن الزواج فيظل أعزباً بينما تتزوج هي وتحصل على الميراث. وليس ذلك وحسب، بل إن الإسلام وضع على عاتق الأخ الذكر مسئولية رعاية أمه وأخواته في إطار ما أمر به من صلة الرحم إلى حد أنه أعطى الحق لهن في مقاضاته إذ كن يعانين من أزمة مالية وقصر هو في واجبه نحوهم وليس الأمر كذلك بالنسبة للأنثى وبالتالي فإن المساواة بينهما في الميراث ستؤدي لا إلى إضعاف صلة الرحم وحسب بل القضاء عليها. والحقيقة أن المشكلة لا تكمن في إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين وإنما تكمن في إهمال العوامل التي تضعف صلة الرحم وبالتالي تقضى على ما يجب أن تتميز به علاقة الأخوة من حميمة ودفء وتحل محلها الصراع الشرس من أجل المادة. ولا تنسى تلك الأيام التي كان الأخ الذي تلجأ إليه أخته يستقبلها بالترحاب وهو يقول لها "إذا لم تحملك الأرض حملتك على رأسي" ويقول لها أيضاً "العين دي زاد والعين دي ميه" وغير هذا كثير مما تعتبره بعض النساء حقوقاً لهن اذكرها عليهن الشرع الحنيف والسبب هو غفلتهن عن الأهداف الاجتماعية العظيمة التي توخاها الدين.

المحور السادس : الواقع المعاصر

للمرأة وتحديات الموروث الثقافي

- البحث الأول: الأستاذة الدكتورة شادية قناوي
"المرأة وواقعنا الاجتماعي المعاصر"
- البحث الثاني: الأستاذة الدكتورة سامية الساعاتي
"المرأة وتحديات الموروث الثقافي"
- البحث الثالث: الأستاذ الدكتور ثروت اسحق
"محددات مكانة المرأة وأدوارها في بناء الأسرة"

ملخص بحث

المرأة وواقعنا الاجتماعي المعاصر

أ.د. شادية على قناوي

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة عين شمس

أن الشعوب القديمة التي أكدت تكامل عنصرَي الحياة (الذكر و الأنثى)، كما أكدت على تكامل سماتها وخصائصها المختلفة، هي الشعوب التي أقامت حضارات لازال العلم والعلماء يعكفون حتى اليوم على سبر غور إنجازاتها، وأخص بالذكر الحضارة الصينية أو الآسيوية بوجه عام، والحضارة المصرية القديمة على وجه التحديد. حيث أن تأكيد التباين يحقق التكامل، كما أن تأكيد الاختلاف لا ينفي حقوق جميع الأطراف، بل يدعمها، سواء كانت حقوق الشعوب والثقافات المختلفة المتقدمة منها والأخذة في طريق النمو، أو كانت حقوق الرجال أو النساء، رغم منطقية هذه الحقيقة التاريخية عكف رواد العلوم الاجتماعية، عند دراستهم للظاهرة الاجتماعية، على تشبيهها بالكائن الحي لتأكيد مدى إمكانية دراستها دراسة علمية، بدلاً من تأكيد تباينها واختلافها وتميزها عن الظاهرة التي تدرسها العلوم الطبيعية. فالظاهرة الاجتماعية تخضع للدراسة العلمية ولكن بأساليب مختلفة عن القياسات الكمية للعلوم الطبيعية والرياضية.

ولو أن رواد الفكر الاجتماعي ومن بعدهم رواد علم الاجتماع لجأوا إلى تأكيد تميز الظاهرة الاجتماعية وخصائصها الكيفية النوعية الخاصة، والتي تختلف عن الظاهرة الطبيعية، وتتكامل معها في ذات الوقت، لوفروا على أنفسهم مشقة التشبث بأذيال العلم وتشبيه الظاهرة الاجتماعية بالظاهرة الطبيعية، حتى يعترف علماء الطبيعة بأنها ظواهر تخضع للدراسة العلمية والمنهج العلمي.

وعليه أرى وبنفس المنطقية السابقة، أن الحركة النسوية الأولى (في بداية نشأتها) حاولت الدفاع عن حقوق المرأة، سعياً إلى

حصول النساء على حقوقهن، وذلك من خلال دعاوى المساواة بالرجال، والحصول على ما حصلوا عليه من حقوق. القضية ليست تشبيه النساء (الظاهرة الاجتماعية) بالرجال (الظاهرة الطبيعية) لإثبات إنسانية المرأة وحقوقها (لإثبات علمية الظاهرة الاجتماعية وإمكانية دراستها علمياً). القضية قضية احتواء الإنسانية على قطبين مختلفين، يكمل أحدهما الآخر، دون أدنى تعارض أو تضاد، بل أن تصور إمكانية وجود الإنسانية من خلال عنصر أو قطب واحد فقط يعد تصوراً غير مقبول، ولا يتفق مع الطبيعة الإنسانية التي تحتوى على العناصر المختلفة والمتكاملة في ذات الوقت، فالقطب الواحد يعني انعدام أو اختفاء خاصية التكامل بين الأطراف المختلفة.

وعليه نشأ الاتجاه النسوي المعاصر أو الجديد، الذي يطلق عليه الاتجاه الأنثوي في الربع الأخير من القرن العشرين، مؤكداً على الاختلاف والتباين بين الرجال والنساء، وأن لكل منهما حقوق مختلفة بتحقيقها تتحقق إنسانية كل منهما ويتحقق بالتالي تكامل قطبي الإنسانية. هذا الاتجاه النسوي الجديد يعبر عن اتجاه ما بعد حدثي، ما بعد استعماري، لرفضه مركزية العقل الذكوري، ولرفضه فكرة وجود المراكز والأطراف، التي تدعو وتحتم قهر الأقوى للأضعف. هذا الاتجاه يؤكد أيضاً التعددية وقبول الآخر، والديمقراطية في مواجهة الأحادية ورفض الآخر، والدكتاتورية والسيطرة والقهر، التي مارسها المستعمر على دول العالم الجنوبي، ومارسها العلماء بفرض مبدأ الصرامة العلمية ورفض القيم، ومارسها الرجل على المرأة في مرحلة الحدث.

إذا كان العالم الغربي يعيش اليوم مرحلة ما بعد الحدث فما هو موقف العلم الاجتماعي في مجتمعاتنا اليوم من قضايا المرأة سواء على الساحة العلمية أو على الساحة العملية. هنا يمكن الإشارة إلى رؤية العلم الاجتماعي، وموقف علم الاجتماع العربي من الفكر النقدي بوجه عام، والفلسفة النسوية النقدية البعد حدثية بوجه خاص.

كما يمكن الإشارة إلى الواقع المجتمعي والممارسات التنفيذية التي تتناول قضايا وأوضاع المرأة في مجتمعاتنا وذات الصبغة السياسية/الفوقية. (المجلس القومي للمرأة/ المجلس القومي لحقوق الإنسان/ المجلس القومي للأمومة والطفولة... الخ) يمكن أيضاً مناقشة موقف الأغلبية المحكومة مما تقدمه الأقلية الحاكمة بشأن قضايا المرأة وحقوقها ورد الفعل الاجتماعي تجاه هذه الإصلاحات المعاصرة.

ستطرح الورقة أيضاً أبرز المشكلات التي تواجه المرأة وواقعها الاجتماعي في مجتمعاتنا والتي تتمثل أهمها في:

١- اهتمام وتركيز معظم الكتابات، وكذا مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمرأة وحقوقها، على قضايا المساواة (التي تسعى إلى مطالبة حقوق المرأة بحقوق الرجل). وهي المسألة التي تعرقل وتضيق حصول المرأة على حقوقها في مجتمعاتنا العربية. وفي ذات الوقت غياب الرؤية التفكيرية التي ترى وتؤكد على أن الأطراف المختلفة لا تتناقض وتتباعد، بل تتكامل وتتماسك، بمعنى أن لكل من المرأة خصائص وأدوار تفرض على المجتمع الاعتراف بحقوق لها مختلفة عن حقوق الرجل تبعاً أيضاً لإدارة وخصائصه التي حددها المجتمع. علماً بأن كل منهم يكمل الآخر ولا يتنافر معه.

٢- التناقض بين القول والفعل بشأن قضايا المرأة، سواء على المستوى الرسمي، أو على مستوى العلاقات اليومية بين الرجل والمرأة (داخل الأسرة/ مكان العمل/ الحياة السياسية/ المحتوى الإعلامي... الخ).

٣- تناقض الرأي العام مع الرأي الرسمي في شأن قضايا المرأة وحقوقها.

- ٤ - عدم إعمال العقل لفهم صحيح الدين مما يسهم في الفهم أو التفسير الخاطئ للنصوص الدينية، والذي يعمل بدوره على رفض بعض الآراء المستنيرة لإحقاق حقوق المرأة.
- ٥ - التخبط بين المحلي والوفاة بشأن قضايا المرأة من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.
- ٦ - تناقض المعطى الإعلامي والسياسي والتعليمي والمهني بين المعلن والمسكوت عنه بشأن قضايا المرأة.

ملخص بحث
المرأة و تحديات الموروث الثقافي
دكتورة سامية حسن الساعاتي
أستاذة علم الاجتماع جامعة عين شمس
و عضو المجلس الأعلى للثقافة

ملخص:

تعد قضية المرأة المصرية بخاصة، والعربية بعامة، جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع العربي كله فهي ليست قضية تحرر أو مساواة مع الرجل، ولا هي مجرد أمور تتصل بالأسرة والأحوال الشخصية، ولا هي قضية تعليم، وعمل، وحقوق معينة، ولكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، المستمدة من العادات والتقاليد، والنسق القيمي السائد في المجتمع، بعبارة موجزة هي قضية الموروث الثقافي.

وسوف يركز هذا البحث على أثر الموروث الثقافي على دور المرأة في التنمية بعامة، كما أنه يفحص ميكانيزمات تحجيم هذا الدور، أو تفعيله في الواقع المصري والعربي.

ويعرف "تايلور" (Tylor) الأنثروبولوجي الشهير "الثقافة" (Culture)، بأنها ذلك الكل المعقد المركب الذي يشمل المعلومات، والمعتقدات، والنقد، والأخلاق والعرف، والتقاليد، والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفة عضواً في مجتمع.

ولا يزال هذا التعريف بالثقافة هو أشهرها على الإطلاق، على الرغم من أن تعريفات الثقافة تتجاوز المائة تعريف.

ويذهب "لنتون" (Linton) إلى أن الوراثة الاجتماعية هي الثقافة، فالثقافة كاصطلاح عام تعني الوراثة الاجتماعية، أما بارسونز "Parsons" فيرى أن الثقافة تتكون من تلك النماذج المتصلة بالسلوك،

وبمنتجات الفعل الإنساني التي يمكن أن تورث بمعنى أن تنتقل من جيل إلى جيل بصرف النظر عن الجينات البيولوجية.

ويعزى الفضل إلى هذه التعريفات التاريخية في أنها ألقت ضوءاً على حقيقة أن البشر لهم تراث اجتماعي، إلى جانب التراث البيولوجي، وهو تراث ينبع من عضويتهم في جماعة لها تاريخها.

وسوف يركز البحث على أهمية القيم، والعادات، والتقاليد والعرف، كمورثات ثقافية بالغة الأثر.

فالقيم على سبيل المثال هي "اهتمام" (Interest) "أي اهتمام بأي شيء"، فمن رأى "يرى"، أنه إذا كان أي شيء (أياً كان) موضوع اهتمام فإنه حتماً يكتسب قيمة.

أما العادات الاجتماعية، بصفة عامة (Folk ways)، فهي كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعياً، ويتعلم اجتماعياً، ويمارس اجتماعياً، ويتوارث اجتماعياً. والإنسان كما يقول "باجوت" (Bagehot)، حيوان صانع عادات. وتلك العبارة إن دلت على شيء فإنما تدل على أنه لا يمكن تصور قيام مجتمع منظم دون عادات اجتماعية، فهي الأصول الأولى التي استمدت منها النظم والقوانين مادتها، كما أنها القوى الموجهة لأعمال الأفراد، وحياتهم.

أما التقاليد فهي العادات المتوارثة التي يقلد فيها الخلف السلف.

والعرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدي وعريق، ومتوارث، وملزم، إلا أنه يختلف عنها في درجة إلزامه، وانتشاره والعرف في سيطرته وضغطه على الناس، قوي قدير، وسيد مطاع، لذلك قيل "العرف سلطان" (Custom is king) والحق أنه طاغية Tyrant، وبخاصة في المجتمعات البدائية، والمجتمعات المنعزلة، والمجتمعات الريفية.

وإذا ما تحدثنا عن التنمية من منظورها الإنساني، فسوف نجد أنه توجيه الجهد الإنساني بأعلى درجات الكفاءة، نحو التعامل مع

عناصر الثروة المختلفة، على النحو الذي يولد قيمة مضافة، يتحقق بها نمو المجتمع.

وقضية القضايا في برامج التنمية، هي خلق الحوافز لدى أفراد المجتمع ليشاركوا بالجهد المنظم في تنفيذ خطط التنمية وبرامجها وتأهيلهم لهذه المشاركة بكل الطرق الممكنة.

وفي هذا السياق فإن المجتمع الذي تعطل فيه طاقات جانب كبير من أفرادها، عن أن توظف لتحقيق برامج التنمية هو مجتمع متخلف، يحتاج في غير إبطاء إلى إنفاذه من تلك "الدائرة الجينية" (Vicious Circle) التي تتمثل في زيادة عدد السكان، مع استمرار هؤلاء السكان عبئاً على محاولات التنمية بسبب أن كلا منهم يستهلك أكثر مما ينتج. ويمثل وجوده قيمة منقوصة لا قيمة مضافة إلى الثروة القومية.

أما المجتمع الذي ينجح في توظيف طاقات أكبر عدد من أبنائه، وفي رفع كفاءة هذا التوظيف، فإنه يكون خارج نطاق الأزمة، ويكون من حقه أن يتوقع معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، مع كل زيادة سكانية، لأن هذه الزيادة ستمثل حينئذ، زيادة في عدد من يقدمون قيمة مضافة للمجتمع.

ومن الثابت، تبعاً لنتائج البحوث والدراسات، أن المجتمع المصري، والمجتمع العربي المعاصر، لا يزال عاجزاً عن توظيف طاقات العديد من أبنائه.

ومن أهم أسباب ذلك أن وضع المرأة في الحياتين الاجتماعية والاقتصادية ما زال مشوباً بالبلية والاضطراب، وهما عاملان قد أديا إلى حرمان المجتمع من أداء المرأة لدورها في تنمية، وتحقيق تقدمه.

ومن أهم أسباب هذه البلية، والاضطراب في موقف المجتمع تجاه المرأة، ودورها في التنمية، هو تأثير الموروث الثقافي وقد نبه باجوت "منذ أكثر من مائة عام: " أن السبب الأساسي للتقدم هو القدرة على التغيير"، كما نبه أيضاً إلى أن الاستقرار والتغير متعادلان تماماً

في ضرورتها للحياة الاجتماعية، على الرغم من كونها متعارضين تماماً".

وهكذا تبرز أمامنا فكرة المحافظة أمام التجديد، وفكرة الرجعية وجهاً لوجه أمام التحرير، وكل هذا يثير بدوره فكرة التوتر، والصراع، بين القديم والحديث. ويبدو أن الموقف تشاهده الآن في مجتمعنا المصري خاصة، والمجتمع العربي بعامة، ليس نتاج الدعامات البيولوجية لأدوار الجنسية وحدها ولا هو حصيلة التفاوت الذي تفرضه، وتصير عليه نظم المجتمع ومؤسساته المختلفة فقط، إنما يرجع إلى التمييز بين الرجال والنساء إلى المعتقدات الاجتماعية، والثقافية، والاتجاهات السائدة فيه.

إن حقيقة وضع المرأة في المجتمع المصري والغربي، مشتملاً على قيمة جسدها، يكمن في أنه يتشكل يومياً من هذه المعتقدات، وليست النظرة إلى جسد المرأة، مجرد نظرة فردية، بل هي نظرة عامة، تتبناها الثقافة، وتشيعها في الناس بحيث تكون للمجتمع ككل نظرة موحدة للجسد بصرف النظر عن اختلاف ظروف الأفراد.

ويرتبط جسد المرأة، في المجتمع المصري خاصة، والعربي بعامة ارتباطاً وثيقاً بظروف وجوده، جسد شكلته التقاليد، وأخضعته القوانين، وحاصرته الضغوط التاريخية، والثقافية، والمادية، أسير علاقات عائلية، يظل متحجباً، ومتخفياً، ولا يبرز إلا من خلال التمثلات الاجتماعية.

لكنه في الوقت نفسه، موضوع للرغبة لارتباطه بالجمال والإثارة، ومن ثم كانت ضرورة محاصرته، وإخفائه تحت ألف غطاء وغطاء. إن ما يهمننا هنا بصفة خاصة، لا تلك الخواص الجسمية التي تفرق بين الجنسين، أو تجمع بينهما، وإنما يهمننا ما تتخذه هذه الخواص من مغزى اجتماعي ثقافي، وفي هذا اختزال ما هو إنساني حضاري إلى ما هو جسمي بيولوجي.

إن النساء في مجتمعنا المصري بخاصة، والعربي بعامة إذا
يغتربن عن أدوارهن الإنسانية المتعددة، والثرية، يصبحن مجرد
جواري العصر الحديث.

إننا دون وعي ننظر إلى الرجل من حيث هو كائن اجتماعي
في المقام الأول، بينما ننظر إلى المرأة من حيث هي كائن بيولوجي
في المقام الأول، اجتماعي في المقام الثاني.

إن الحرية الجديدة التي سوف تمارسها المرأة المصرية
بخاصة، والعربية بعامة، من خلال لخروج إلى مجال التنمية،
والإنتاج الاجتماعي (الاقتصادي والسياسي)، سيغير من علاقة المرأة
بذاتها، وبجسدها، وبالتالي من علاقتها بالرجل، وبالمقابل من إدراك
الرجل لها، وما يترتب على ذلك من تحول في إدراكه لنفسه، لا
بوصفه (سيداً مهدداً في سيادته) وإنما بوصفه، (شقاً لا يجد كماله، إلا
في النقاء حر، ووحدة خلاقة (بشقه الآخر).

ملخص بحث

محددات مكانة المرأة وأدوارها في بناء الأسرة

أ.د. ثروت اسحق

أستاذ علم الاجتماع

تشير المحددات إلى القواعد التي تنظم مكانة وأدوار المرأة في إطار الأسرة العربية، وتتنوع هذه القواعد من قطر لآخر، ومن زمان لآخر كما تختلف بحسب الخصائص الاجتماعية للنساء كالسن والتعليم والحالة المهنية و الوضع الطبقي ومن أبرز هذه المحددات:

- ١ - الثقافة العامة والفرعية .
- ٢ - طبيعة البيئة في المجتمع المحلي.
- ٣ - نمط الأسرة
- ٤ - التعليم.
- ٥ - الدخل.
- ٦ - العمل.
- ٧ - العلاقة بين الزوجين.
- ٨ - الأدوار التي يسمح للمرأة بمزاوتها.
- ٩ - الزواج والإنجاب.
- ١٠ - شخصية المرأة.

وتتناول الورقة الراهنة هذه العناصر المختلفة ثم يختتم المقال بالحديث عن المرأة والمستقبل

١ - الثقافة العامة والفرعية

وتحتل المرأة في كل الثقافات الحضرية مكانة متميزة حيث يسمح لها عادة بالعمل خارج المنزل وبخاصة إذا كانت متعلمة كما

يتاح لها مساحة محدودة من الحرية للمشاركة في العمل العام والمساهمة في الأنشطة التطوعية للجمعيات الأهلية مع زيارة الأهل والأصدقاء - بصحبة الزوج أو بدونه.

وفي إطار الثقافة الريفية تعمل المرأة من أجل الرجل ولكنها في إطار الشرائح الفقيرة أكثر كدحاً من الرجل غير أن وقتها يزدحم عادة بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وتربية الدواجن ومساعدة زوجها في زراعة المساحات القزمية التي تمتلكها هذه الأسر.

٢ - طبيعة البيئة في المجتمع المحلي

وفي الأحياء الشعبية يعد الرجل قبلة اهتمام الزوجة والأولاد وكلما قل الوقت الذي يقضيه في المنزل كلما زاد تقدير الآخرين له بينما تزداد مساحة الحرية الممنوحة للمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية كلما طال فترة غياب الزوج خارج المنزل.

وفي الحارة والحي الشعبي يزداد الاعتماد على القوة الجسمية للرجال كمصدر أساسي للدخل فهو الذي ينفق على الأسرة ويؤدي مرضه أو وفاته للإسراع بتشغيل الأولاد لكفالة الدخل المناسب لإعالة الأسرة وعادة ما تفقد الأرملة والمطلقة في هذه الأسر الفقيرة لأي مهارات أو إمكانات تؤهلها للعمل خارج المنزل وعادة ما تلعب جمعيات النقود لشراء السلع المعمرة والقيام بتزويج الإناث دوراً هاماً للحصول على مبالغ مجمدة.

وفي هذه الأحياء الشعبية تعتمد الأسر على تبادل المنافع والأدوات كما تفقد الأسر خصوصيتها لظروف الإقامة في حجرات ضيقة حيث ينام الكبار مع الصغار كما تسكن الأسر في معظم الأحيان في مساكن مشتركة في المناطق الحضرية حيث يزداد الاختلاط بين الجنسين مما يؤدي لمشاكل أخلاقية وخيمة.

وتتبلور مكانة المرأة في أحياء الطبقة الوسطى في زيادة الحرص على استثمار الوقت والجهد والمال في تعليم الأولاد ورعايتهم أما أحياء الطبقة العليا فتعكس بدورها مساحة الحرية

النسبية الممنوحة للأنثى حيث يسمح لها عادة بالمشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية والجمعيات التطوعية في المجتمع الحضري.

٣ - نمط الأسرة

تختلف محددات مكانة المرأة وأدورها في الأسر النووية عنها في العائلة الممتدة والمركبة كما يقل تدخل الأهل في حالة الأسرة الزوجية التي يكاد ينحصر اهتمامها بالانشغال بهومها الداخلية.

أما العائلة الممتدة أو المركبة فأن الكلمة العليا فيها تصح لكبار السن الذين يفرضون وصايتهم و أساليب رؤيتهم على الأسرة الوليدة.

وعادة ما تحرص أسر الطبقة الوسطى والعليا في القرية أو المدينة منذ البداية على الاستقلال المعيشي بعيداً عن العائلة الكبيرة التي لا تتدخل عادة إلا في الأمور الهامة كالزواج والميراث وغيرها.

٤ - التعليم

تعزى زيادة معدلات الإناث الأميات أو المتسربات من التعليم الأساسي للفقر من جهة والعادات والتقاليد الموروثة من جهة أخرى.

ومن الواضح أن محددات مكانة المرأة وأدورها في بناء الأسرة تزداد بارتفاع معدل تعليم الإناث.

ويؤدي تعليم الفتاة إلى تعدد الأدوار التي تقوم بها في المجتمع لاسيما في المناطق الحضرية مقارنة بالعزب والكفور والقرى.

ورغم انخفاض معدلات الإناث بارتفاع المستوى التعليمي مقارنة بالذكور إلا أن هذا يؤثر في نظرتهم للحياة والسلوك الإيجابي والمشاركة في القرارات الأسرية وتعاملهم مع أزواجهم.

٥ - الدخل

ويعد الدخل من أبرز محددات مكانة المرأة وعندما يكون لها دخلها الثابت يزداد تأثيرها في الحياة الأسرية وحين يصاب الزوج بالمرض أو العجز يصبح للمرأة الكلمة الأولى داخل الوحدة الأسرية

بل أن الابنة التي تحصل على دخل تعتمد عليه الأسرة تحظى بوضع أفضل من باقي الأبناء داخل المنزل في الأسر الفقيرة تشارك المرأة العاملة في صياغة القرار الأسري بحكم عملها كما أن الزوجة المتعلمة والعاملة في الوقت نفسه في اسر الطبقة الوسطى تحظى بوضع اجتماعي يكاد يتساوى مع وضع الزوج.

ويؤدي تآنيث الفقر في الأحياء الفقيرة إلى هشاشة وضع المرأة ونقص فرص التغذية والتعليم والصحة رغم أن كل النساء الفقيرات يكرس دخولهن لرفاهية أسرهن إلا أنه تقع عليهن مهمة الامتثال التام للمعايير الثقافية.

كما أن نسبة كبيرة من النساء الفقيرات لا يدفع أزواجهن أجراً لهن بل يجبرن في الوقت نفسه على القيام بالمسئوليات الأسرية بمفردهن دون أدنى مساعدة من الأزواج.

٦ - العمل

أن دور النساء الفقيرات يمر بمرحلة تحول هائل إذ يعملن خارج المنزل بإعداد أكبر في القطاع غير الرسمي كي يكملن ميزانية الأسرة غير أن مساهمتهم الاقتصادية لا تعطيهم درجة أكبر من النفوذ داخل الأسرة وتشمل أنشطة النساء أعمال التجارة البسيطة والبيع الجوال والعمل العارض والاشتغال في المصانع الصغيرة كمصانع الملابس والحلوى وغيرها والأعمال الشخصية داخل بيوت الطبقة الوسطى والعليا حيث تحظى النساء بفرص عمل أفضل لارتفاع مستوى تعليمهن .

٧ - العلاقة بين الزوجين

أن نمط العلاقة الزوجية تحدده نظرة كل جنس للآخر داخل الطبقة الاجتماعية وفي ضوء المناخ الثقافي السائد في المجتمع.

وتعتمد العلاقة الزوجية على مقدار الثقة التي يوليها الزوج للزوجة كما أن ازدياد العنف ضد المرأة في الغرب والشرق على السواء يعد سمة واضحة لاسيما في الأحياء المتخلفة والفقيرة حيث

تسود الأمية والفقر وتزداد حدة المشاكل الشخصية والاجتماعية على حد سواء ويبرر الرجل عنفه في كثير في الأحيان بأنه المنوط بالقيادة كما قد يسوق مبررات دينية واجتماعية واهية تعطي له وحده حق القوامة ولا يشمل العنف الضرب والإيذاء البدني وحده بل التهديد والتهكم اللفظي وإيذاء المشاعر وهو ما نقصده بدائرة العنف المعنوي، وقد تزداد هذه التراكمات فتتحول الزوجة أو الابنة بدورها إلى مهاجم شرس للدفاع عن نفسها في مواجهة الرجل فتصر على طلب الطلاق أو اللجوء إلى الخيانة الزوجية في صورتها المباشرة أو المستترة ولا شك أن العلاقة الزوجية في مجتمع مفتوح يزيد من فاعلية الأدوار التي يسمح للمرأة بممارستها من الناحية الاجتماعية كالمشاركة في العمل العام والمشاركة السياسية بينما يحدث العكس في حالة افتقاد الثقة بين الزوجين أو كون المناخ الثقافي داخل المجتمع يتسم بالمحافظة ومن الواضح كذلك أن العلاقة الزوجية تغذيها أساليب التنشئة الاجتماعية القائمة والمعايير المحددة لدور الأسرة والحرية النسبية الممنوحة لها.

٨ - الأدوار التي يسمح للمرأة بمزاوتها

في المناطق الريفية والصحراوية تتحدد هذه الأدوار في إنتاج الغذاء والرعي والاهتمام بالمنزل وتربية الدواجن فالمرأة تتزوج عادة لتخدم زوجها وبيتها كما تعود إلى بيت أهلها في حالة ترملها أو طلاقها أو انفصالها عن زوجها، ولا يسمح لها مطلقاً بالإقامة مع أطفالها الصغار في حالات الطلاق أو الترمل.

وفي المناطق الحضرية حيث يزداد الاهتمام بتعليم الإناث ويسمح للمرأة باستكمال تعليمها فوق الجامعي والعمل بأعمال الخدمات والمهن الإدارية والتدريس والأعمال التي لا تستلزم قوة عضلية وكثرة الاحتكاك بالرجال ولا يرحب عادة بمبيت الأنثى خارج المنزل إلا في حالة العمل بمهنة التمريض في المستشفيات الكبرى.

وفي الطبقة الدنيا الحضرية قد تضطر المرأة للعمل كما لو كانت رجلاً فهي تساهم في القطاع غير الرسمي والخدمة بالمنازل

بشروط عدم المبيت في المنزل الذي تعمل فيه وبخاصة في حالة وجود الذكور في سن المراهقة أو الشباب إلا في حالات نادرة وبشروط يحددها الآباء إذ أن معظم الخادمت في هذه الحالة من الفتيات صغار السن.

ويعد العمل المنزلي مملكة المرأة الذي تشعر فيه بالحرية بينما تعيب عليه رتبته والارتباط المستمر بالمنزل وإرهاقه من الناحية الجسدية بينما يزهدن فيه المتعلمات والمشتغلات اللاتي يعدن إلى المنزل مرهقات فيلجأ عادة في كثير من الأحيان لطلب الأطفمة الجاهزة أو سهلة الطهي.

ومع ذلك فالرجال عادة يطلبون الطعام في أوقات محددة كما أنه من الواضح أن مشاعر الرضا أو عدم الرضا عن مختلف الأعمال المنزلية تتأثر بالظروف التي تتم فيها هذه الأعمال والتي تتعلق بمدى توافر الأجهزة والأدوات الميسرة للعمل.

وقد يتولد الصراع إذا كانت الأم تعمل خارج المنزل وفشلت في التوفيق بين أدورها المختلفة داخل المنزل وخارجه.

٩ - الزواج والإنجاب

يمنح الإنجاب مكانة متميزة للأنثى المتزوجة أما حمل الفتاة قبل الزواج فهو عار محقق وقد تتخلص الأسرة من الفتاة المنحرفة بالقتل الفوري جزاء فعلتها الشنعاء.

وفي حالة عدم الإنجاب وكون المرأة متسببة في ذلك أو الإنجاب المتوالي للإناث لدى الشرائح غير المتعلمة يلجأ الزوج المقتدر للزواج من أخرى بعد إقناع الزوجة برغبته في أنجاب الذكور وقد تلجأ الذكور من أرباب الطبقة العليا في ذلك ولو بدون علم الزوجة لرغبته الجارفة في أنجاب ذكر من صلبه يرث الجزء الأكبر من ثروته بعد رحيله.

وهكذا يكسب الإنجاب المرأة العربية مكانة خاصة والشاهد على هذا ما تقدمه الأسرة من نذور وسعادتها البالغة بإقامة حفل السبوع والختان مع نحر الذبائح تيمناً بولادة الذكور بخاصة وحيث

تقام حلقات الذكر وسط توقع بالحظ السعيد والعمر المديد للوليد الصغير.

وقد تكتفي اسر الطبقة الوسطى والعليا بعدد قليل من الأولاد أو تؤخر الإنجاب خلال الشهور الأولى من الزواج دون أن يقلل هذا من مكانة المرأة بينما يعد الأولاد قيمة اقتصادية كمصدر للدخل في الأسر الفقيرة

١٠ - شخصية المرأة

أدى التغيير الاجتماعي السريع في وطننا العربي في السنوات الأخيرة لتأكيد مكانة الأنثى ودورها المجتمعي حيث برزت قيادات نسائية شهيرة وبرز دورها في المجال العلمي والسياسي والعمل العام وتكونت جمعيات نسائية خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

إن مكانة المرأة وأدوارها في الألفية الثالثة أصبح مرتبطاً بإنجازات المرأة ومكانتها المكتسبة لا المورثة وهو ما يضع شخصية المرأة أمام اختبار حقيقي في الوقت الراهن.

المرأة والمستقبل

أن مستقبل المرأة في الوقت الحاضر يقودنا إلى تتبع دورها في بناء المجتمع المدني وإذا تشكل نصف مجموع سكان عالمنا العربي فأننا لا يمكن أن ننكر الدور الذي ينتظرها لتنمية أقطارنا العربية ولأسيما من خلال مؤسسات المجتمع المدني وإذا كانت هناك تحديات راهنة فرضتها الثورة المعلوماتية بجوانبها المختلفة بما فيها الأبعاد السلبية المتعلقة بالمواقع الإباحية على شبكة الانترنت والدعوة المحمومة للزواج العرفي والسري وزواج المتعة .

والدعوة المصاحبة للثورة الإعلامية والبيث الفضائي التي تدعو للفوضى الجنسية والإخصاب الصناعي والواط مما يعد تحديثاً صارخاً للقيم والأخلاق في مجتمعاتنا العربية ويتزامن هذا مع تحديات ثقافية تضعف من شأن الهوية والانتماء وتدعو إلى العودة لعصر

الحريم حيث تلوذ المرأة ببيتها صوناً لأخلاقها وهي دعوة أشبه بوأد الإناث التي زاد ضجيجها في الجاهلية.

ومع هذا فإن مرحلة ما بعد الحداثة مع زيادة حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في عالمنا العربي قد قلصت من دور الأسر ووظائفها وحدثت من حرارة العلاقات الأسرية ووظائفها كما أن بيولوجيا التكاثر النوعي يمكن أن تؤدي إلى تحطيم الأفكار التقليدية عن الأسرة ومفهوم الأبوة والأمومة مما يهدد الأساليب التقليدية التي خبرتها الأسرة في ماضيها وحاضرها.

أن استيعاب متغيرات العصر مع التمسك بتراثنا الحضاري ينبغي أن يكون ضمن أولوياتنا الحياتية في الألفية الثالثة.

ملاحق

مركز الدراسات المعرفية

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم الاجتماع

ورقة عمل

اقترح بعقد مؤتمر حول:
"واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات
المواجهة"
سبتمبر ٢٠٠٤

محتويات الاقتراح بعقد المؤتمر

مقدمة

أولاً: مبررات عقد مؤتمر عن الأسرة

ثانياً: الأهداف الرئيسية للمؤتمر

ثالثاً: محاور المؤتمر

رابعاً: تنظيم انعقاد المؤتمر

خامساً: الإجراءات المتعلقة ببحوث المؤتمر

سادساً: تتابع وقائع انعقاد المؤتمر

سابعاً: تنظيم جلسات المؤتمر

ثامناً: إجراءات تالية لانعقاد المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تشكل الأسرة الوحدة المحورية في بناء المجتمع إذ يعني سلامتها سلامة المجتمع وقوته. وبينما قد يؤدي انهيارها إلي تصدع بناء المجتمع وشيوع حالات التمزق والانحراف في بنائه. وتتجلى محورية الأسرة وأهميتها لمجموعة الاعتبارات التالية:

١. إن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية إلى تشكيل مجسماً مصغراً لبناء المجتمع، كما أن بناؤها يناظر بنائه. فنقافة المجتمع من حيث نشأتها وانتقالها عبر الأجيال. لهما علاقة عضوية بقوة. الأسرة وإنجازها لوظيفة التنشئة الاجتماعية، كما أن العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع ما هي إلا امتداد للعلاقات الاجتماعية القائمة بين الأدوار والمكانات الأسرية.
٢. إن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي يوكل إليها الحفاظ على تراث المجتمع، وذلك من خلال تنشئة البشر على هذا التراث ثم نقله من جيل إلى آخر ومن ثم فانهيار الأسرة أو ضعفها سوف يعني التأثير على وظائفها بالنسبة للمجتمع.
٣. إن الأسرة هي التي تتولى تدريب البشر على أداء مختلف أدوارهم الاجتماعية، ومن ثم فإذا أصاب الأسرة ضعف، فإن ذلك يعني أنها سوف تصبح عاجزة عن أداء وظائفها في هذا الصدد، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع حالة من الفوضى الاجتماعية.
٤. إن الأسرة تتعرض في العالم العربي والإسلامي في الفترة الأخيرة لضغوط تهدد - إذا هي استمرت - انهيارها الأمر الذي يفرض علينا - حفاظاً على الأسرة وحفاظاً على المجتمع - أهمية أعمال العقل بالبحث في إمكانية مواجهة الظروف السلبية التي تؤثر على بناء الأسرة وأدائها لأدوارها.

أولاً: مبررات عقد مؤتمر عن الأسرة

من الثابت أن الأسرة في مجتمعاتنا تتعرض لمجموعة من العوامل ذات التأثير السلبي على بنائها، أو تلك التي تعوقها عن أداء وظائفها بحيث أن هذه العوامل أو الظروف لو تركت دون مواجهة فإنها سوف تنتج مجموعة من الآثار السلبية التي قد تدفع باتجاه اتساع مساحة انهيار الأسرة، ومن ثم إلى انهيار المجتمع وتفكيكه وفرض تبعيته. فإذا تأملنا العوامل أو الظروف التي تتعرض لها الأسرة في مجتمعاتنا فإننا سوف نجد أن بعض هذه العوامل أو الظروف يصدر عن النظام العالمي الذي نتفاعل في إطاره، بينما يرجع البعض الآخر إلى بناء المجتمع الذي نعيش فيه، على حين يرجع البعض الثالث إلى أوضاع الأسرة ذاتها، وهي ما نعرض له بإيجاز فيما يلي:

١- يوجد اتفاق على أن النظام العالمي في عصر العولمة أصبح مصدر تهديد لبناء الأسرة العربية والإسلامية. من هذه العوامل القيم والسلوكيات التي تبتها الفضائيات، والتي تسعى إلى تفتيت أو إضعاف منظومة القيم الأسرية، يضاف إلى ذلك أن تكنولوجيا الإعلام والمعلومات برغم أن لها بعض الإيجابيات، فإن لها بعض السلبيات لكونها تنشر قيماً وسلوكيات غير مناسبة بين أبناء الأسرة مما يؤدي إلى تعميق الفجوة الجيلية داخل الأسرة، وأيضاً إلى إضعاف سيطرة الأسرة على الأبناء، هذا إلى جانب تعريض الأبناء لنوع من التنشئة الاجتماعية الخاطئة والمضادة لقيم تراثنا، من خلال العمل على نشر ثقافة الانحراف في فضاء المجتمع، وهي الثقافة التي تتغلغل فيهما من كل اتجاه إلى بناء الأسرة، ليعيد تنشئة الأبناء وفق قيم تتناقض مع منظومة القيم الأسرية المشتقة من تراثنا.

٢- وتعد التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي خضع لها بناء المجتمع من العوامل التي كان لها تأثيرها على بناء الأسرة وأدوارها. فقد ظهرت مجموعة من الظروف التي ارتبطت بهذه التحولات والتي لعبت دورها في تغيير أبنية الأسرة ووظائفها. وتعد السرعة التي تمت بها هذه التحولات وتعددتها

أحد الظروف الهامة التي لعبت تأثيرها في تفكيك وهز المنظومة القيمية للمجتمع. الأمر الذي انعكس بدوره على ضعف المنظومة القيمية المنظمة للتفاعل داخل الأسرة. كما تعد الهجرة إلى خارج المجتمع وترك الأبناء في داخله من العوامل التي أدت من ناحية إلى تأنيث الأسرة بسبب غياب الزوج مع ما لذلك من آثار ترتبت على ذلك، كما أدى إلى تشوه التنشئة الاجتماعية للأبناء، هذا بالإضافة إلى أن هجرة الآباء للحصول على دخول أعلى أدى إلى انتشار التوجهات الاستهلاكية في المجتمع، وقد انعكس ذلك على الأسرة فتصاعدت التوجهات الاستهلاكية لديها أو بخاصة لدى الأبناء، الأمر الذي قاد إلى تأسيس ظواهر سلبية عديدة داخل بناء الأسرة، انطلقت من الأسرة وانتشرت في بناء المجتمع. إلى جانب ذلك فقد لعبت الضغوط الاقتصادية دوراً أساسياً في الضغط على أعضاء الأسرة - خاصة أن منظومة القيم الموجهة لسلوكيات البشر قد أصابها الضعف والوهن - مما أدى إلى انفجار الأسرة وانهيارها من الداخل، ومعاناتها من كثير من المشكلات، ثم انتقلت بعض هذه الآثار إلى المجتمع لتنتشر كثيراً من الظواهر السلبية على ساحته. بالإضافة إلى ذلك نجد أن الإعلام يلعب دوراً بارزاً في تمزيق بناء الأسرة - خاصة أن السماوات أصبحت مفتوحة - كما يعمل على هز اليقين الديني والقومي، وإشاعة سلوكيات الجنس والمخدرات والحياة الاستهلاكية المسترخية والبعد عن القيم الدينية المؤكدة على المعاني الإنسانية السامية، الأمر الذي يعني أن أبناء الأسرة في مجتمعاتنا يتعرضون لهجمة شرسة من كل اتجاه، دون أن تمتلك الأسرة - التي أصبحت ضعيفة - القوة على حمايتهم، الأمر الذي يدفع إلى انتشار كثير من القيم والسلوكيات السلبية والمنحرفة.

٣- بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الظروف المتصلة بالأسرة ذاتها، والتي لعبت دورها في مواجهتها الكثير من المشكلات.

من هذه الظروف انتشار القيم المادية في المجتمع مما أدى إلى تعمق مشاعر الأنانية لدى أطراف الأسرة بخاصة الأبويين، الأمر الذي أثر على تماسك وتراحم الأسرة. كذلك عدم سيطرة الأسرة على التنشئة الاجتماعية لأبنائها مما أدى إلى ضعف توجيه الأسرة لعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، فنشئوا على قيم غربية على تراثنا وعلى قيم الأسرة في مجتمع إسلامي، يضاف إلى ذلك طرح بعض القضايا المتعلقة بالأسرة وفق أجندة غربية غريبة على مجتمعاتنا، مما أشاع التفكك والصراع داخل الأسرة بحيث دفع ذلك إلى عجزها عن القيام بوظائفها الأساسية سواء تلك المتصلة بالأبناء أو بالمجتمع الأمر الذي أضعف مناعتها، ووسع الفجوة بين واقع الأسرة في مجتمعنا، وبين نموذجها في تراثنا.

ثانياً: الأهداف الرئيسية للمؤتمر

استناداً إلى الاعتبارات السابقة المشار إليها تتحدد أهداف المؤتمر على النحو التالي:

- ١- السعي نحو تشخيص واقع الأسرة في مجتمعنا العربي الإسلامي من حيث طبيعة بناؤها ووظائفها والمشكلات أو الظواهر السلبية التي بدأت تظهر في إطارها، ثم ما هي أوجه القصور التي بدأت تعاني منها، ثم ما هي الآثار المحتمل ظهورها بسبب معاناة الأسرة من بعض المشكلات والظواهر السلبية، إضافة إلى تحديد العوامل المسؤولة عن مختلف مظاهر الانهيار التي أصابت الأسرة، والوزن النسبي لفاعلية هذه العوامل بالنظر إلى بعضها البعض.
- ٢- ويتحدد الهدف الثاني في توضيح بعض القضايا المطروحة على الساحة الاجتماعية فيما يتعلق بالأسرة، لتوضيح وجهة النظر الإسلامية في هذا الصدد، بما يساعد على دعم الدعوة لحوار الحضارات والالتقاء بينها سعياً وراء عالم يتأكد فيه السلام والإحساس بالأمن. في نطاق هذا الهدف يمكن أن

تتناول القضايا المتعلقة بالمرأة والعلاقات الأسرية، والتنشئة الاجتماعية، والنموذج المثالي للأسرة في المجتمع الإسلامي بحيث يساعد هذا الطرح على التلاقي الحضاري تأكيداً لقيم عالم يؤكد على التعددية واحترام القيم والمنظومات الثقافية للآخر.

٣- ويسعى الهدف الثالث للمؤتمر إلى محاولة اقتراح بعض السياسات الاجتماعية- من خلال بعض بحوث المؤتمر - التي تساعد على مواجهة المشكلات التي تعاني منها الأسرة، وكذلك الظواهر السلبية في إطارها، وذلك بهدف الخروج بالأسرة المصرية من أزمتها من أجل تأكيد تماسكها وسلامتها انطلاقاً إلى بناء مجتمع سليم ومتعافي وقادر على حل مشكلاته وأيضاً على تقليص ظواهر الجريمة والانحراف في إطاره، وأيضاً على تعظيم فاعلية أدواره بالنسبة لأبنائه ومواطنيه.

٤- ويتحدد الهدف الرابع من المؤتمر في محاولة تسجيل الحوارات التي دارت في المؤتمر، وإخضاعها للتحليل لاستكشاف بعض الأفكار والقضايا التي طرحت في جلساته فيما يتعلق بمختلف الموضوعات والقضايا بحيث يساعدنا ذلك على إنجاز ما يلي:

أ. نشر مجلد يحتوي البحوث التي طرحت في المؤتمر إضافة إلى اتجاه الحوارات التي طرحت فيه.

ب. استخلاص بعض السياسات والبرامج والتوصيات التي يمكن أن تساعد على توعية الأسرة في مجتمعاتنا في حوالي (٣٠) صفحة ينشر ككتيب صغير باللغة العربية وإمكانية ترجمته إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية.

ثالثاً: محاور المؤتمر

من المتوقع أن ينعقد المؤتمر وفق أربعة محاور أساسية على أساس أن تعالج البحوث المقدمة من خلال كل محور من هذه

المحاور القضايا المتعلقة بأحد جوانب موضوع المؤتمر التي تتركز حول واقع الأسرة في المجتمع العربي الإسلامي، واستكشاف السياسات التي يمكن أن تلعب دوراً في المواجهة. وعلى هذا النحو تتحدد محاور المؤتمر كالتالي:

المحور الأول: واقع الأسرة ومشكلاتها: ويسعى هذا المحور إلى محاولة رصد الحالة التي عليها الأسرة في مجتمعاتنا، وما هي المشكلات والظواهر السلبية التي تعاني منها. في نطاق هذا المحور يقترح مجموعة من البحوث أو الأوراق التي تدور حول القضايا التالية:

- واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة.
- صراع المكانات والأدوار داخل الأسرة.
- حالة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة.
- مشكلات الأسرة ومظاهر انهيارها.

المحور الثاني: مكانة المرأة في بناء الأسرة

يتحدد هدف المؤتمر على هذا المحور رصد واقع المرأة في بناء الأسرة، إضافة إلى تناول القضايا المتعلقة بالمرأة في نطاق الأسرة، وذلك بهدف الوصول - استناداً إلى البحوث التي تقدم في هذا الصدد - إلى تحديد النموذج الأمثل لمكانة المرأة في بناء الأسرة، ارتباطاً بذلك يقترح تناول القضايا التالية:

- ١ - مشكلات المرأة في واقعنا الاجتماعي.
- ٢ - محددات مكانة المرأة وأدوارها في بناء الأسرة.
- ٣ - مكانة المرأة وحقوقها في الشريعة الإسلامية.
- ٤ - المرأة من منظور النوع الاجتماعي.

المحور الثالث: الأسرة على خلفية تراثنا الديني

على هذا المحور تسعى بعض بحوث المؤتمر إلى تناول بعض القضايا والموضوعات المتعلقة بالأسرة من مرجعية إسلامية باعتبارها المرجعية التي تنظم حياة الأسرة في مجتمعاتنا. في نطاق هذا المحور يمكن تقديم مجموعة من البحوث التي تتناول القضايا التالية:

التصور الإسلامي لنموذج الأسرة المعاصرة.

- ١ - محددات التنشئة الاجتماعية والسياسية داخل الأسرة.
- ٢ - نموذج الأسرة من حيث بناؤها وأدوارها.
- ٣ - التفاعل والعلاقات داخل بناء الأسرة.
- ٤ - تماسك الأسرة في ضوء قواعد الميراث.

المحور الرابع: السياسات الاجتماعية ودعم أوضاع الأسرة في نطاق هذا المحور يمكن تقديم مجموعة من البحوث التي تسعى إلى اقتراح بعض السياسات الاجتماعية لتطوير أوضاع الأسرة وترشيد نوعية حياتها، بما يساعد على :

- ١ - المتغيرات المؤسسة لتنشئة اجتماعية سوية وفاعلة.
- ٢ - المتغيرات المحددة لتكامل بناء الأسرة وفاعلية أدوارها.
- ٣ - المحددات المحددة لاستقرار الأسرة في إطار المجتمع.
- ٤ - نحو سياسة اجتماعية لتجنب الظواهر السلبية في محيط الأسرة.

رابعاً: تنظيم انعقاد جلسات المؤتمر

حيث يقترح أن يعقد المؤتمر وفقاً للإجراءات الأساسية التالية:

- ١ - مكان انعقاد المؤتمر: حيث اتفق على أن يعقد المؤتمر بدار الضيافة جامعة عين شمس.
- ٢ - زمان انعقاد المؤتمر: حيث يقترح أن يعقد المؤتمر في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر.
- ٣ - مدة انعقاد المؤتمر: حيث يقترح أن يعقد المؤتمر على مدى يومين.
- ٤ - تشكيل لجنة لتنظيم انعقاد المؤتمر ومتابعة أعماله

خامساً: الإجراءات المتعلقة ببحوث المؤتمر

حيث يقترح أن يتم إنجاز أبحاث المؤتمر وفقاً للمعايير التالية:

- ١ - حفاظاً على المستوى العلمي للمؤتمر سوف يتم استكتاب بعض المتخصصين والمفكرين المهتمين بموضوع الأسرة.
- ٢ - يقع البحث المقدم ضمن أعمال المؤتمر في حوالى ٢٠-٣٠ صفحة، على أن يقدم البحث مصحوباً بالقرص الممغنط المسجل عليه (C.D).
- ٣ - يقدم ملخص البحث في صفتين، بحيث تجمع ملخصات البحوث في كتيب صغير يوزع على السادة حضور المؤتمر.
- ٤ - أن يدعى للمشاركة في المؤتمر متخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسية والاقتصاد والشريعة والقانون.
- ٥ - تخضع بحوث المؤتمر للتحكيم حسب المعايير العلمية.
- ٦ - يدعى لحضور المؤتمر المتخصصين في التخصصات السابقة إضافة إلى طلاب الدراسات العليا في التخصصات السابقة إلى جانب المهتمين بقضايا الأسرة والمجتمع.

سادساً: تتابع وقائع انعقاد المؤتمر

حيث يتم تنظيم جلسات المؤتمر على النحو التالي:

اليوم الأول

- ١ - إجراءات التسجيل.
- ٢ - كلمات الافتتاح
- ٣ - محاضرة افتتاحية تلقيها إحدى الشخصيات العامة
- ٤ - استراحة لتناول الشاي
- ٥ - جلسيتين لتقديم البحوث
- ٦ - الغداء ٤
- ٧ - جلسة لتقديم البحوث

اليوم الثاني

- ١ - جلسة لإلقاء البحوث
- ٢ - استراحة لتناول الشاي
- ٣ - جلستين لتقديم البحوث
- ٤ - الغداء
- ٥ - جلسة لتقديم البحوث

سابعاً: تنظيم جلسات المؤتمر

حيث يتم تنفيذ إجراءات الجلسة العلمية على النحو التالي:

- ١ - تستغرق الجلسة ساعتين
- ٢ - يستغرق تقديم البحث ٣٠ دقيقة
- ٣ - يقدم في الجلسة بحثين
- ٤ - يتم التعقيب على البحثين في ٢٠ دقيقة
- ٥ - تفتح المناقشة لمدة ٤٠ دقيقة
- ٦ - يدير الجلسة رئيس ومقرب في ذات الوقت

ثامناً: إجراءات تالية لانعقاد المؤتمر

حيث يتم اتخاذ الإجراءات التالية لإخراج أعمال المؤتمر على النحو التالي:

- ١ - تحرير بحوث المؤتمر، والحوارات التي تمت في إطاره في مجلد أو مجلدين
 - ٢ - استخلاص حوالي ٣٠ صفحة حول القضايا الأساسية التي أثيرت في المؤتمر وإخراجها بلغة بسيطة وإخراجها في كتيب موجه للقارئ العام.
 - ٣ - ترجمة هذا الكتيب إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية.
- والله الموفق أولاً وأخيراً،،

مقرر المؤتمر
أ. د. علي ليلة
أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس

قائمة بالمشاركين في المؤتمر

المحاضرة الافتتاحية

الأستاذ الدكتور / عبد الحميد أبو سليمان - مركز الدراسات
المعرفية

أولاً: السادة المشاركون ببحوث في المؤتمر

مرتبون أبجدياً

- ١- الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الله زايد - وكيل كلية الآداب
جامعة القاهرة
- ٢- الأستاذ الدكتور / أحمد علي المجذوب - المستشار بالمركز
القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- ٣- الأستاذة الدكتورة / إجلال حلمي - أستاذ علم الاجتماع
بجامعة عين شمس
- ٤- الأستاذ الدكتور / السيد عمر - أستاذ العلوم السياسية بجامعة
حلوان
- ٥- الأستاذ الدكتور / ثروت إسحاق عبد الله - أستاذ علم
الاجتماع بجامعة عين شمس
- ٦- فضيلة الشيخ / جمال قطب - من علماء الأزهر الشريف
- ٧- الدكتورة / حنان سالم - مدرس علم الاجتماع بجامعة عين
شمس
- ٨- الدكتورة / رباب الحسيني العوضي - الخبير بالمركز
القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- ٩- الأستاذ الدكتور / رفعت العوضي - أستاذ الاقتصاد بجامعة
الأزهر الشريف
- ١٠- الأستاذة الدكتورة / سامية الساعاتي - أستاذ علم الاجتماع
بجامعة عين شمس
- ١١- الأستاذ الدكتور / سعيد إسماعيل علي - الأستاذ بكلية
التربية جامعة عين شمس

- ١٢ - الأستاذة الدكتورة / سلوى حسني العامري - المستشار
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- ١٣ - الأستاذ الدكتور / سيف الدين عبد الفتاح - أستاذ العلوم
السياسية بجامعة القاهرة
- ١٤ - الأستاذة الدكتورة / شادية قناوي - وكيل كلية الآداب
جامعة عين شمس
- ١٥ - الدكتور / صالح سليمان عبد العظيم - مدرس علم
الاجتماع بجامعة عين شمس
- ١٦ - الأستاذ الدكتور / صلاح الدين عبد المتعال - المستشار
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- ١٧ - الأستاذ الدكتور / علي ليلة - أستاذ علم الاجتماع بجامعة
عين شمس
- ١٨ - الأستاذة الدكتورة / فائزة يوسف عبد المجيد - أستاذ علم
النفوس بجامعة عين شمس
- ١٩ - الأستاذة / هبة رؤوف - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -
جامعة القاهرة

ثانيا السادة رؤساء الجلسات - مرتبون أبجديا والمعقبون على البحوث

- ١ - الأستاذ الدكتور / أحمد مجدي حجازي - عميد كلية الآداب
جامعة القاهرة
- ٢ - الأستاذ الدكتور / سمير نعيم - أستاذ علم الاجتماع بجامعة
عين شمس
- ٣ - الأستاذة الدكتورة / نادية محمود مصطفى - أستاذ العلوم
السياسية ومدير مركز الدراسات والبحوث السياسية
- ٤ - الأستاذة الدكتورة / نازلي معوض - أستاذ العلوم السياسية
جامعة القاهرة

- ٥- الأستاذ الدكتور / محمد الجوهري - أستاذ علم الاجتماع
ورئيس جامعة حلوان (سابقا)
- ٦- الأستاذ الدكتور / محمود عودة - أستاذ علم الاجتماع ونائب
رئيس جامعة عين شمس (سابقا)

ثالثا اللجنة التنفيذية للمؤتمر

- ٧- الأستاذ الدكتور / علي ليلة - أستاذ علم الاجتماع بجامعة
عين شمس
- ٨- الدكتور/ مصطفى مرتضى - أستاذ مساعد علم الاجتماع
بجامعة عين شمس
- ٩- الدكتورة / ماجدة حافظ - مدرس علم الاجتماع بجامعة عين
شمس
- ١٠- إيمان الشحات - معيد بقسم الاجتماع جامعة عين شمس
- ١١- رانيا رمزي - معيد بقسم الاجتماع جامعة عين شمس
- ١٢- محمد بيومي - معيد بقسم الاجتماع جامعة عين شمس